المعاهدة العراقية السوفيتية عام١٩٧٢

وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

د/ نعمة حسن محمد البكر

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب

– جامعة عين شمس

الملخص:

خرج من الحرب العالمية الثانية منتصران بارزان، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسرعان ما دخلت الدولتان في أعقاب هزيمة دول المحور في صراع محموم ؛ حيث شرعتا في تقطيع أوصال العالم وضمه إلى فلكي تأثيرهما، ولم يكن الشرق الأوسط استثناءً من ذلك، فثروته النفطية جعلته قطعة ثمينة على وجه الخصوص في لعبة الشطرنج الجيوسياسية بين واشنطن وموسكو، اللتين كانتا تعملان على جذب الدول الإقليمية إلى معسكريهما، وفي خضم هذه المنافسة سعى السوفيت، في حقبة الستينيات من القرن العشرين، إلى الحصول على موطئ قدم لهم في منطقة الشرق الأوسط، وإلى كبح خصمهم في هذه المنطقة التي كانت تعد آنذاك منطقة نفوذ غربي في المقام الأول، مستغلين انشغال الولايات المتحدة بالحرب في فيتنام، والانسحاب البريطاني من شرقي السويس الذي تم الإعلان عنه منذ عام ١٩٦٨، فقام السوفييت بسرعة وثبات بتطوير مصالحهم الحيوية، ومد جسور التعاون والصداقة خاصة مع الدول الأسيوية القريبة من حدودهم، وكان العراق في مقدمة هذه الدول. ونتيجة لذلك تصاعدت التحركات الأمريكية للتصدي لتحقيق الأهداف السوفيتية في العراق، أو السيطرة على صناعة النفط العراقية، وفى الوقت ذاته تدعيم الحليف الإقليمي الأول للولايات المتحدة في الخليج وهو إيران.

وقد تمثل ذلك في قرار إدارة نيكسون في منتصف عام ١٩٧٢ الخاص بدعم المتمردين الأكراد في محاولة للإطاحة بنظام البعث (حليف السوفييت)، أوعلى الأقل زعزعة استقراره، بعد أن رأوا بغداد وقد اتجهت إلى الفلك السوفييتي. وقد ركز معظم الدارسين والمؤرخين على الصراعات الساخنة التي اشتعلت في إطار الحرب الباردة مثل أحداث كوبا وفيتنام وأفغانستان، بينما لم يعر كثير من الدارسين اهتمامًا كبيراً للعراق كساحة للحرب الباردة في تلك الفترة، فالحرب الباردة في الشرق الأوسط بشكل عام، وفى العراق بشكل خاص، من أكثر الموضوعات المهملة في تاريخ العلاقات الدولية، لذا فقد عنُيت هذه الورقة البحثية بتناول الدور الذي لعبته العراق فى معترك الحرب الباردة على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وهو الدور الذي تبلور بعقد معاهدة الصداقة والتعاون بين

العراق والاتحاد السوفيتي في التاسع من أبريل عام ١٩٧٢ والتي اعتبرت نصرًا رمزيًا ومعنويًا للسوفيت في حلبة الحرب الباردة، لما ترتب عليها من نتائج خطيرة وبعيدة المدى تعدت تأثيراتها طرفي الاتفاق، لتؤثر على صراع القطبين في منطقة الشرق الأوسط. وترصد الوثائق الأمريكية المفرج عنها مؤخرًا وتكشف لنا تحركات سرية قام بها صناع القرار الأمريكيين ضد النظام العراقي خلال حقبة خطيرة ومهمة من سنوات الحرب الباردة، تحولت إبانها الولايات المتحدة من دور المراقب للأحداث التي تجري في العراق منذ قيام ثورة يوليو/تموز ١٩٥٨ إلى أن أصبحت الفاعل الرئيس النشط في العراق بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٥) من خلال عملية دعم سري لأكراد العراق بالتعاون مع أطراف إقليمية أخرى في المنطقة، كجزء من استراتيجية أمريكية لاحتواء النفوذ السوفيتي الذى أخذ يتعاظم آنذاك في منطقة الشرق الأوسط، وأدى إلى تصعيد وتيرة الصراعات المحلية والإقليمية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : معاهدة – صدام حسين – الاتحاد السوفيتي- العراق- الأكراد-كسنجر.

Abstract:

Two prominent victors emerged from World War II, the United States and the Soviet Union, but the defeat of the Axis powers brought these two countries into a global competition, and soon they began the struggle by cutting the world apart and annexing it to their orbits of influence, and the Middle East was no exception to that, as its oil wealth made it a valuable piece on Particularly in the geopolitical chess game between Washington and Moscow, which were working to attract regional countries to their camps.

In the midst of this competition, the Soviets sought, in the sixties of the twentieth century, to obtain a foothold for themselves in the Middle East region, and to curb their opponent in this region, which at that time was primarily a region of Western influence, taking advantage of the United States' preoccupation with the war in Vietnam. And the British withdrawal from eastern Suez, which was announced since 1968, so the Soviets quickly and steadily developed their vital interests, and built bridges of cooperation and friendship, especially with Asian countries close to their borders, and Iraq was at the forefront of these countries. As a result, American moves escalated to counter the achievement of Soviet goals in Iraq, or to control the Iraqi oil industry, while at the same time strengthening the first regional ally of the United States in the Gulf, which is Iran.

This was exemplified by the Nixon administration's decision in mid-1972 to support the Kurdish rebels in an attempt to overthrow the Ba'ath regime (the Soviet ally), or at least destabilize it, after they saw that Baghdad had fallen into the Soviet orbit. Most scholars and historians focused on the hot conflicts that flared up in the context of the Cold War, such as the events in Cuba, Vietnam, and Afghanistan, while many scholars did not pay much attention to Iraq as an arena for the Cold War in that period. The most neglected topic in the history of international relations, so this paper was meant to deal with the role played by Iraq in the Cold War arena at the level of the Middle East, a role that crystallized in the conclusion of the Treaty of Friendship and Cooperation between Iraq and the Soviet Union on the ninth of April 1972, which was considered a victory Symbolically and morally for the Soviets in the Cold War arena, due to its serious and far-reaching consequences, whose effects exceeded the two parties to the agreement, to affect the bipolar conflict in the Middle East region. The recently released American documents monitor and reveal to us secret moves by American decision-makers against the Iraqi regime during a dangerous and important era of the Cold War, during which the United States shifted from the role of an observer to the events taking place in Iraq since the July 1958 revolution until it became the actor. The active president in Iraq between the years (1972-1975) through a secret support operation for the Iraqi Kurds in cooperation with other regional parties in the region, as part of an American strategy to contain Soviet influence,

which was growing at that time in the Middle East region, and led to an escalation of local and regional conflicts in Region.

Key Words: Treaty – Saddam Hussein – the Soviet Union – Iraq – the Kurds – Kissinger.

السياسة السوفيتية تجاه العراق حتى عام 1968

لم يغب الشرق الأوسط عن بؤرة الاهتمام السوفيتي- باعتباره على حد تعبير البعض "الباحة الخلفية" لروسيا القيصرية (السوفيتية فيما بعد) – والمنطقة المتاخمة مباشرة للحدود السوفيتية الجنوبية التي وصفها البعض بأنها البطن الرخوة في الجسد السوفيتي من الناحية العسكرية، كما أن أهم الصناعات السوفيتية المتقدمة قد تم إنشاؤها في المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي بفضل الغاز الطبيعي المستورد من إيران، وهو ما جعلها عرضة للتهديد عن طريق منطقة الشرق الأوسط[١]، وفى هذا الإطار سعى الاتحاد السوفيتي إلى دعم أنظمة حكم مستقرة موالية له في المنطقة، ولا سيما في الدول المتاخمة للحدود السوفيتية لمحاولة إبعاد مصادر التهديد الأمريكي والغربي عن حدوده الجنوبية والغربية، واختراق ستار الأحلاف الذى حاول الغرب إقامته لتطويق الاتحاد السوفيتي واحتوائه داخل حدوده الإقليمية[٢].

وبالنسبة للعراق فقد كان دائمًا هدفًا استراتيجيا لكل من يتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط، ولكل من يرنو إلى الوصول برًا إلى الهند، وأبواب آسيا الغربية، وذلك لوقوعه على الخليج العربي، ولاحتوائه سهلًا واسعًا يصل بين الجبال الشمالية على حدود تركيا المؤدية إلى مياه البحر المتوسط، كذلك وفرة الموارد النفطية التي تم اكتشافها لأول مرة عام ١٩٢٧ [٣].

ويبدو العراق منذ الوهلة الأولى كحقل مثالي لتوسع النفوذ السوفيتي في المنطقة، وجسرًا للوصول إلى آسيا الصغرى، والعالم العربي وقاعدة للتوسع الاقتصادى والعسكري في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق احتل العراق موقعًا متميزًا في قلب الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة،خاصة منذ عام ١٩٥٨،وأدى ذلك إلى أن تتسم العلاقات السوفيتية- العراقية بسمات فريدة وعديدة ميزتها عن بقية علاقات الاتحاد السوفيتي بالدول العربية والشرق أوسطية الأخرى.

أولى هذه الملامح والسمات هى موقع العراق في أقصى شمال العالم العربي؛ فهو بذلك أقرب الدول العربية من الناحية الجغرافية للاتحاد السوفيتي،فالعراق يقع على بعد ١٥٠ ميلًا من

حدود الاتحاد السوفيتي، مما جعله ذا أهمية استراتيجية للاتحاد السوفيتي، وجعله أيضًا أكثر عرضة من غيره من بقية الدول العربية للتهديد السوفيتي(٤).

ثانيًا: وجود الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام ١٩٣٤ ودعا إلى التخلص من الشركات النفطية الاحتكارية وإلى توزيع الأراضي على الفلاحين، وكان أحد أبرز التنظيمات الماركسية ذات النفوذ في المجتمع العراقي وفى المنطقة برمتها. ولكنه لم يكن قويًا بدرجة تمكنه من الوصول إلى السلطة بمفرده، وعانى طويلًا من الاضطهاد، وظل حزبًا غير مجاز ومحرم قانونًا في العهدين الملكي والجمهوري، إلا في بعض الفترات القصيرة التي سمحت له فيها السلطة بأن يمارس عمله ونشاطه في ظل ضوابط وقيود، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل يمثل قوة سياسية يعتد بها في البلاد، وظل يشكل عائقًا للسوفيت في تعاملهم مع الحكومات العراقية(٥).

ثالثًا: حزب البعث الذي حكم العراق منذ عام ١٩٦٨ ولوح بأيديولوجية قومية وصِفت بالمتطرفة في عدائها للغرب تحت شعار الحرية– الاشتراكية– الوحدةً، وبدت أهدافه متماهية مع أهداف السياسة السوفيتية خاصة في عدائها للإمبريالية الغربية، وفى توجهاته الاشتراكية المتمثلة فى تأميمه للشركات الصناعية والتجارية الكبرى، وكذلك تحركه بطريقة تضر بالمصالح الغربية، خاصة الأمريكية في المنطقة، ولذلك فقد كانت السياسة السوفيتية تجاه العراق جزءاً من جهد سوفيتي عام يسعى إلى إقامة بناء معادِ للإمبريالية الرأسمالية، وآمن السوفيت بأن العراق في ظل حكم البعث سوف يساعدهم في نضالهم ضد الغرب، وإن لم يتحقق لهم ذلك فعلى الأقل سوف يبقى العراق خارج الفلك الغربي(٦).

رابعًا: تميز العراق منذ إنشاء الملكية العراقية في العشرينيات بأن به أقلية إثنية كبيرة غير عربية وهى الأقلية الكردية(٧)، ذات حقوق دستورية منحت لها عام ١٩٢٥ كشرط مسبق لإدماج الموصل، ذات الأغلبية الكردية، داخل حدود الدولة العراقية، وقد برزت القضية الكردية كمسألة شائكة منذ مايو ١٩٢٠ أي بعد تفكيك الامبراطورية العثمانية إلى دوائر نفوذ من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وهم الفرنسيون والبريطانيون والروس الذين تصارعوا على

التحكم بالتركة العثمانية، وفى مؤتمر سان ريمو ١٩٢١ تراجعت القوى العظمى عن قرارها الأول بإعطاء الكرد دولة خوفًا من تداعيات ذلك المحتملة على العراق، وبسبب انقسام الكرد مما أدى إلى تشتتهم في خمس دول.[٨] هى الاتحاد السوفيتي والعراق وإيران وتركيا وسوريا.

وقد ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تقاوم المطالب الكردية الخاصة بالحكم الذاتي المحلي داخل إطار دولة العراق؛ لأنها خشيت إذا ما تحققت مطالب الأكراد فإن الشيعة والأقليات الأخرى سوف تطالب بامتيازات مشابهة، ولأن معظم المناطق المنتجة للنفط أو أقدمها تقع داخل الأراضي الكردية[٩].

وقد ربط الاتحاد السوفيتي بالأكراد روابط تاريخية، ودعم الاتحاد السوفيتي مطالب الأكراد الخاصة بالاستقلال فى إطار دولة العراق، وظل يؤازرهم ماديًا ومعنويًا حتى مطلع السبعينيات[١٠]، ولم يكن دعم الاتحاد السوفيتي لمطالب الأكراد من قبيل الاهتمام بمصير الأكراد، ولكنه كان نابعا من كون الأكراد يمثلون فائدة تخدم المصالح السوفيتية، وهناك عدة تفسيرات طرحت لهذا الدعم، وأكثرها قبولًا هو أن وجود أقلية كردية كبيرة العدد، جيدة التنظيم في العراق تعكف على تحقيق الحكم الذاتي وقادرة على إزعاج وإرباك الحكومة المركزية أدى إلى أن ترى فيها موسكو أداة تستطيع من خلالها توطيد مصالحها في هذا البلد، ولأن التجارب السابقة خلال العهد الملكي أثبتت وأكدت أن الأكراد قد عارضوا الحكومات الموالية للغرب، فأصبح من الممكن التعويل عليهم في موالاة الأنظمة العراقية الثورية[١١]. فقد اتضح جليا إبان الخمسينيات عندما كانت موسكو تناصب نوري السعيد العداء الصريح، وحتى بالنسبة للحكومات التي تعاقبت على حكم العراق في أعقاب قيام ثورة ١٩٥٨، ولم تكن على وفاق مع السوفيت، فقد ظلت موسكو راغبة في استخدام الأكراد كورقة ضغط رابحة ضد هذه الحكومات، كما أن اشتداد وطأة الحرب ضد الأكراد في الشمال، وطول أمدها، ولد رغبة ملحة وقوية من جانب بغداد في الحصول على مزيد من الأسلحة السوفيتية، والتي أصبحت أداة يمكن لموسكو من خلالها السيطرة على بغداد. وفى هذا السياق أدرك السوفيت إبان الستينيات أن استمرار التشاحن بين العرب والأكراد في العراق يجعل من اللازم على سلطات بغداد تأمين دعم

سياسي وعسكري خارجي، خاصة مع وجود دعم عسكرى إيرانى للأكراد، مما اضطر البعث إلى الاعتماد على السلاح السوفيتى بشكل رئيس، وهو ما اعتبرته موسكو أداة يمكن من خلالها السيطرة على بغداد إذا ما خرجت عن سياق المصالح المشتركة(١٢).

فضلًا عن ذلك فقد كانت هناك أسباب ايديولوجية للدعم السوفيتي للأكراد، ذلك أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو الذراع السياسي للحركة الكردية، كان حزبًا يساريًا، وعُرف زعيم الأكراد الملا مصطفى البرزاني طويلًا باسم "الملا الأحمر"، وكان هناك الكثير من الماركسيين بين صفوف الشباب المثقفة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني (١٣)، وقد التقت مصالح الجانبين السوفيتي والكردي، إلا أن الأحداث طالما كانت تضع السوفيت في موضع الاختيار بين الاعتراف بحق تقرير المصير للأكراد أو التأييد العام للقومية العربية والحكومات العراقية الصديقة.

خامسًا: ثروة العراق النفطية والتى جعلت من هذا البلد شريكًا جذابًا لموسكو من الناحية الاقتصادية، فقد أصبح السوفيت منذ آواخر الستينيات فى حاجة متزايدة للعملات الصعبة لتمويل مشترياتهم من وسائل التكنولوجيا الغربية، وبفضل موارده النفطية، كان العراق واحدًا من عملاء قلائل للاتحاد السوفيتي في العالم الثالث استطاعوا دفع أثمان أسلحتهم نقدًا، ولذلك كان من الضروري العمل على زيادة مستوى مبيعات السلاح إلى العراق(١٤)، ولن نبالغ إذا قلنا أنه بسبب موارده النفطية أصبحت أهمية العراق في الحرب الباردة في نظر موسكو لا تقل عن أهمية قناة السويس(١٥).

وقد هيمنت بريطانيا طوال مدة انتدابها على العراق (١٩٢٠- ١٩٣٢) على إدارة شؤونه الخارجية؛ ذلك أن انهيار الامبراطورية العثمانية وضع الشرق الأوسط فى معظمه تحت القبضة الأنجلو- فرنسية ؛ وكان من مصلحة بريطانيا إبعاد العراق عن أي تقارب مع دولة منافسة لها، لاسيما الاتحاد السوفيتي، ونظام حكمه ذى الصبغة الاشتراكية، وقد حتمت هذه الأوضاع على الاتحاد السوفيتي أن يبعد العراق عن أنظاره واهتماماته(١٦)، حيث كان من المستحيل بالنسبة لروسيا السوفيتية التي دمرتها الحرب والثورة والتدخل الأجنبي في الحرب الأهلية أن تتحدى الهيمنة

الأنجلو – فرنسية على المنطقة، فضلًا عن تمرد بحارة الأسطول في كرونشتاد Kronshtadt في مارس ١٩٢١ الذى أضعف الأسطول السوفيتي، وأثنى السوفيت عن متابعة سياسة روسيا القيصرية للوصول إلى المياة الدفيئة(١٧). واكب ذلك أيضا اتجاه أنظار البلاشفة، منذ ارتقائهم سدة الحكم في روسيا في أكتوبر ١٩١٧، صوب الغرب، لاعتقادهم أن الثورة في روسيا ليست إلا مقدمة لسلسة من الثورات ستنشب في الغرب، وتؤول إلى ظهور جمهورية أوروبا السوفيتية، وان الحركة الإشتراكية سوف تصل إلى الحكم بادئ الأمر في دول الغرب المتقدمة صناعيًا لأن الموقف الثوري في الغرب من وجهة نظرهم، كان يبشر بآمال عظيمة(١٨).

وقد استرعى العراق لأول مرة أنظار السوفيت في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، إثر انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي في أكتوبر ١٩٣٦(١٩)، وهو الانقلاب الذي لعبت فيه عناصر يسارية دورًا ما، واعتبر السوفيت أن الحكومة التي انبثقت عن الانقلاب حكومة تقدمية أقامت جبهة وطنية شاركت فيها قوى سياسية يسارية، وقد أزيحت هذه الحكومة عن الحكم بعد تسعة أشهر، وتلا ذلك انقلابات عسكرية متلاحقة انتهت بانقلاب رشيد عالي الكيلاني، ولكن بعد أن هاجم هتلر الأراضي السوفيتية علم ١٩٤١ اختفى العراق كبقية أجزاء العالم العربي من صعيد الاهتمام السوفيتي ولكن إلى حين(٢٠).

منحت الحرب العالمية الثانية الاتحاد السوفيتي آفاقًا جديدة في الشرق الأوسط، فنتيجة لتحالف الاتحاد السوفيتي مع معسكر الحلفاء في مواجهة المحور فتحت أبواب الشرق الأوسط، الذي كانت تحتفظ به القوى الأوروبية حتى ذلك الوقت، أمام الاتحاد السوفيتي بعد أن حد التحالف مع موسكو من مخاوف بريطانيا من المد الشيوعي، فأعطت الضوء الأخضر لمستعمراتها ومناطق نفوذها بإقامة علاقات رسمية محدودة مع الاتحاد السوفيتي، وإنشاء بعثات دبلوماسية في البلدان العربية، وتحول الخصم الذي كان يخُشى أن يحرض شعوب الشرق ضد القوى المنتدبة، إلى حليف لا يمكن الاستغناء عنه(٢١)، وفي هذا السياق أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والعراق لأول مرة في ٩ سبتمبر ١٩٤٤(٢٢).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ برز التوتر والتنافس في العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الغربيين، وتزامن هذا الأمر مع ازدياد نشاط الحزب الشيوعي العراقي الذي عبر عن رفضه الشديد للوجود العسكري البريطاني في البلاد، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى اتباع شتى الأساليب لتحجيم نشاط السفارة السوفيتية في بغداد لاعتقادها بأنها هى من يوجه نشاط الحزب الشيوعي العراقي[٢٣]، ثم ازداد التوتر في العلاقات الوليدة حينما احتجت الحكومة العراقية عام ١٩٤٨ على قبول الحكومة السوفيتية لمصطفى البرزاني ورفاقة لاجئين في الأراضي السوفيتية بعد انهيار الجمهورية الكردية التي تأسست في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات السوفيتية في إيران (جمهورية مهاباد) التى انهارت في آواخر ١٩٤٦، وتبع ذلك معارك عنيفة استمرت بين قوات البرزاني والقوات الإيرانية حوالي ٥٠ يومًا، زحف في أعقابها البرزاني ورجاله إلى أذربيجان السوفيتية حيث استقر فيها، وظل هناك تحت رعاية موسكو، هنا آمنت الولايات المتحدة أن هذا الدعم السوفيتي للبرزاني وقواته يظهر أن هناك نوايا سوفيتية لاستخدام الأكراد للالتفاف حول أو بالأحرى اختراق سياسة الإحتواء الأمريكية في الشرق الأوسط[٢٤]. ولذلك بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتمامًا بأكراد العراق منذ ذلك الحين نظرًا لهذه العلاقة التاريخية التي كانت تربطهم بموسكو.

ثم جاء ارتباط العراق بالتحالف الأمريكي الغربي ضد الاتحاد السوفيتي من خلال انضمامه إلى مشروع قيادة الشرق الأوسط الذي طرحته الولايات المتحدة عام ١٩٥١،وضم إلى جانب العراق فرنسا وتركيا ثم بريطانيا وباكستان وإيران في عام ١٩٥٥، وهو ما أطلق عليه "حلف بغداد" [٢٥]، الذي هدف بالأساس إلى تطويق الاتحاد السوفيتي، واحتواء نفوذه في المنطقة، مما أدى إلى تصعيد التوتر بين القوتين، وقد بادر النظام الملكي العراقي الموالي للغرب آنذاك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في ٣ يناير ١٩٥٥ بعد أن انتقد الاتحاد السوفيتي قرار العراق بالانضمام إلى حلف بغداد[٢٦].

رد السوفيت على هذه الخطوة بأن وصفوها في مذكرة وجهت للحكومة العراقية بأنها "عمل عدائي موجه للاتحاد السوفيتي"، وقد تعذر بعد هذا التاريخ أن يقوم الاتحاد السوفيتي بجهد مباشر مع العراق، واضطر للجوء إلى خطة المعالجة غير المباشرة عن طريق الحزب الشيوعي العراقي المنحل رسميًا آنذاك، وعن طريق منظماته الطلائعية وحلفائه السياسيين(٢٧)، وسعى السوفيت في المقابل إلى توثيق علاقتهم مع مصر.

بات من الصعب على الاتحاد السوفيتي في أعقاب ذلك إقامة علاقات قوية مع العراق الملكي حتى تمت الإطاحة بالأسرة الهاشمية الموالية للغرب إثر قيام ثورة ١٤ يوليو العراقية، واعترف السوفيت بالنظام الجمهوري الجديد في ١٦ يوليو ١٩٥٨، وعندما استشعر الاتحاد السوفيتي خطر قيام تدخل تركي مدفوع من الغرب، سارع بتقديم مذكرة إلى الحكومة التركية في ١٨ يوليو ١٩٥٨ حذرها فيها من مغبة التدخل في شئون العراق الداخلية، وكان ذلك إثر شائعات عن زحف قوات عسكرية تركية إلى بغداد لحماية النظام الملكي العراقي(٢٨).

وقد كانت الثورة العراقية بمثابة ضربة للهيمنة الانجلو– أمريكية فى الشرق الأوسط وتهديدًا لمصالح الغرب النفطية، ولذلك بحث الغرب عن ذريعة يستطيع من خلالها الإجهاز على هذه الثورة من خلال إنزال قواته إلى لبنان والأردن، وقد تصدى الاتحاد السوفيتي لهذا التحرك، وأحبط الجهود الغربية المتوالية لعزل العراق سياسيًا تمهيدًا لغزوه، إذ أرسل الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev (١٩٥٣– ١٩٦٤) في يوليو ١٩٥٨ رسالة إلى الحكومة البريطانية مهددًا إياها بشن حرب عالمية ثالثة في حالة تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، كما هدد باستخدام حق الفيتو ضد طلب الولايات المتحدة الخاص بإرسال قوة عسكرية إلى الشرق الأوسط(٢٩).

ونتيجة لخشية نظام قاسم من تدخل أنجلو– أمريكي يطيح بنظامه؛ قَبِل التوجه بقوة نحو الاتحاد السوفيتي، وسرعان ما تلا ذلك عقد اتفاقية تعاون اقتصادي بين الدولتين عقدت في ١٣ أكتوبر ١٩٥٨ دشنت تعاونًا عراقيًا– سوفيتيًا استمر أكثر من ثلاثين عامًا، ووضعت أسس علاقة

شراكة استراتيجية بين البلدين، حيث وصلت أول شحنة من الأسلحة السوفيتية إلى العراق في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨، وشملت عدداً من طائرات ميج- ١٧ (MIG- 17) وياك ١١ (Yak- 11) وإل ٢٨ (IL- 28) وزوارق آليه، ودبابات ثقيلة وخفيفة، كما استقر فريقان من الخبراء العسكريين السوفيت في بغداد آنذاك، وتم إرسال أربعين من طلاب الكليات العسكرية العراقية لتلقي تدريبات في الاتحاد السوفيتي(٣٠).

وفي أعقاب ذلك بدأ العراق في تحدي الهيمنة الغربية والنضال من أجل تحقيق استقلال سياسي واقتصادي، وهو الأمر الذي كان صدمة لإدارة الرئيس الأمريكي دوايت إيزينهاور D. Eisenhower (١٩٥٣- ١٩٦١) الذي اعتبر العراق ركنًا ركينًا في تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، فجاء الانسحاب العراقي رسميًا من حلف بغداد في مارس ١٩٥٩.(٣١).

وكان الاتحاد السوفيتي قد وقع مع العراق اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي والتقني في ١٦ مارس ١٩٥٩ نصتا على أن يقدم الاتحاد السوفيتي للعراق مساعدات تقنية لإقامة عدد من المشروعات الصناعية الثقيلة والهندسية والكيماوية والغذائية، وكذلك مُنح العراق قرضاً بقيمة ٥٥ مليون دينار عراقي بفائدة ٢.٥% تقدمها موسكو على هيئة نفقات للتصاميم والمسوح والبحوث وعلى هيئة مكائن ومعدات ومساعدات فنية أخرى(٣٢).

وفى أعقاب ذلك بدأ العمل في مشروعات عديدة بمساعدات فنية ومالية سوفيتية لبناء خط السكك الحديدية بين بغداد والبصرة، وفي مشروعات الري واستخدام مياه الأنهار للملاحة في جنوبى العراق، وبناء مفاعل نووي في بغداد تنفيذًا لاتفاق وقع في ١٣ أغسطس بغرض الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كل ذلك مكن العراق من أن يتخلى عن اتفاقياته السابقة مع الغرب، وينسحب من حلف بغداد ثم ينقض خمس اتفاقيات للمساعدات كان قد وقعها مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٥(٣٣).

تزامن ذلك مع تدشين الزعيم السوفيتى خروتشوف "سياسة موسكو التقدمية" إزاء دول العالم الثالث، إثر توليه منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى في أعقاب وفاة ستالين عام ١٩٥٣،

فبينما ركز الأخير على أمن بلاده القومي، قامت سياسة خروتشوف على أساس التعامل مع القوى المحلية في العالم الثالث من أجل تقويض النفوذ الغربي، واستغلال القومية العربية الديناميكية وكراهيتها وعدم ثقتها في الغرب، وأن يثبت للعرب أنه من الممكن للسوفيت أن يكونوا بديلًا لقوى الغرب كمصدر للمساعدات الفنية والسلاح، وعامل توازن ضد الهيمنة الغربية، وحليف ضد إسرائيل، وأن من الممكن تحقيق فوائد متبادلة وإنهاء سياسة الاحتكار الغربي لصادرات السلاح للمنطقة(٣٤). ومن هذا المنطلق قرر السوفيت كبح الخصم في الشرق الأوسط، والعمل على استئصال النفوذ الغربي، واعتبر ذلك أداة نافعة في الصراع الدولي، وفي الوقت ذاته اعتبر العراق الاتحاد السوفيتي نصيرًا قويًا يدعم جهوده الساعية لمحو بقايا الاستعمار الغربي، وبذلك رَسمت معالم تحالف استراتيجي بين الدولتين.

استمرت العلاقات ودية بين بغداد وموسكو في الأعوام الأولى من حكم قاسم، الذي وجد في الاتحاد السوفيتي حليفًا ونصيرًا على المسرح الدولي، ووجد في الشيوعيين العراقيين حليفًا له في الداخل ضد خصومه من الملكيين والناصريين والبعثيين، وخاصة الناصريين الذين كانوا يطالبون باتحاد مباشر وفوري مع مصر، وكان الشيوعيون يعارضون فكرة الاتحاد مع مصر، لذلك منح الشيوعيين قدرًا من الحرية في ممارسة نشاطاتهم دون أن تتبنى حكومته توجهات يسارية(٣٥)، ولكنه شيئًا فشيئًا وجد أنهم يزدادون قوة يومًا بعد يوم ويهددون حكمه فشرع في قمعهم، وبحلول نهاية عام ١٩٦٠ تم حل الحزب الشيوعي العراقي واعتبر حزبًا غير شرعي وتم استبعاد جميع الشيوعيين من المناصب العامة في العراق(٣٦).

لم يتوقف التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والعراق نتيجة موقف نظام قاسم من الشيوعيين نظرًا للفوائد الاقتصادية التي جناها الطرفان من وراء هذا التعاون، حيث وقع العراق بروتوكولًا للمساعدات التقنية مع الاتحاد السوفيتي في أول يوليو ١٩٦٢، وبمقتضاه قدمت موسكو لبغداد معدات وأدوات لرسم الخرائط اللازمة لمد ٣٩ ميلاً من السكك الحديدية بين الشعيبة وأم قصر،حيث كان يتم إنشاء ميناء جديد هناك(٣٧)، واهتمت موسكو بما هو أهم من مسألة قمع

الشيوعيين وركزت أنظارها على ما قام به نظام قاسم من محاولات لاستئصال شأفة النفوذ السياسي والعسكري الغربي في المنطقة، فقامت بتجنب إثارة النظام العراقي بالتدخل فيما يعتبره العراق شأنًا داخليًا خاصًا.

عندما أعلن قاسم في ١٩ يونيو ١٩٦١ أن الكويت جزء لا ينفصم عن العراق، أيد السوفيت قاسم ضد الكويت في الأمم المتحدة(٣٨). ويبدو أن فتور العلاقات بين القاهرة وموسكو بين عامي ١٩٦٠- ١٩٦١ أعطى قيمة أكبر للصداقة السوفيتية العراقية، ولكن تبدلت الأحوال تبدلًا بطيئًا، وأتاح انفصال الوحدة المصرية السورية لموسكو إمكانية التوجه مجددًا نحو سوريا، ولم يعد العراق نقطة الارتكاز الوحيدة في السياسة السوفيتية الشرق أوسطية(٣٩).

مرت العلاقات العراقية السوفيتية بفترة تدهور في أعقاب انقلاب حزب البعث في ٨ فبراير ١٩٦٣، وما قام به البعث من محاولة القضاء على الحزب الشيوعي كقوة سياسية في العراق، حيث شن حملة قمعية ضده كانت الأقوى في تاريخ العراق(٤٠) وقد قدرت أعداد من تمت تصفيتهم من شيوعيي العراق في هذه الحملة بنحو ٣٠٠٠، مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى عدم تركه الأمر دون وقفة، فشن حملة إعلامية هستيرية ضد نظام بغداد اتهمه فيها "بالفاشية"، وعلقت موسكو مساعداتها العسكرية للعراق، وزادت في المقابل من دعمها للأكراد الأمر الذي شجع الأكراد على تكثيف هجماتهم على القوات الحكومية في شمال العراق(٤١). وقد وجد الشيوعيون العراقيون الهاربون من الجنوب في المناطق الكردية في الشمال ملاذًا آمنًا لهم من اضطهاد البعث، وفى مقابل ذلك منح السوفيت الأكراد طائرتين محملتين بالأسلحة الخفيفة(٤٢)

ناصبت موسكو البعث العداء علانية، حيث أكد المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس الاجتماعي الاقتصادي التابع للأمم المتحدة في جنيف في ١١ يوليو ١٩٦٣ أن الحكومة العراقية "تمارس سياسة إجرامية للإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي بأكمله في العراق" وإثر ذلك قامت الحكومة العراقية في ١٦ يوليو ١٩٦٣ بسحب ٦٩ طالبًا من طلاب الكلية الجوية الذين كانوا يتلقون تدريباتهم على الطيران في الاتحاد السوفيتى، فقامت موسكو بتعليق برامج مساعداتها للعراق وسحب

الخبراء السوفيت العاملين في العراق[٤٣]، كما أُلغيت عدة مشاريع خاصة بالصناعات البتروكيماوية التي تضمنها اتفاق عقد بين الدولتين عام ١٩٥٩، وكان من المأمول أن تكون نواة ومنطلقًا لقطاع صناعي بتروكيماوي عام في العراق[٤٤].

وعندما قامت حركة عبدالسلام عارف في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ بإقصاء حزب البعث[٤٥]، تنفست موسكو الصعداء، ومع أن الحكومة الجديدة لم تكن تتعاطف مع الشيوعيين البتة إلا أنها لم تكن متقيدة بالاعتبارات المذهبية، وتم تخفيف وطأة التنكيل بالشيوعيين، ثم تطورت العلاقات بعد القرارات الاشتراكية في ١٤ يوليو ١٩٦٤، والتي وصفها السوفييت بالتقدمية، والتي نصت على تأميم المشاريع الصناعية الكبرى والبنوك، وهو الأمر الذي لقي ترحيبًا من جانب السوفييت، وعلى صعيد المشكلة الكردية اتبع عارف سياسة تتسم بالتهدئة، وتم وقف الأعمال العسكرية ضد الأكراد، وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل من جانب السوفييت عن سياسات العراق، ولاسيما آراء عبدالرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني عراقي، والتي دعا فيها إلى بعض مظاهر الليبرالية، إلا أنهم كانوا يعتبرون النظام الجديد أفضل بكثير من نظام البعث، وأظهروا رغبتهم في استمرار التعاون مع العراق في مختلف المجالات[٤٦].

وسرعان ما أدرك الجانبان العراقي والسوفييتي أهمية الحفاظ على العلاقات الطيبة بينهما، والتي سبق وأن ارتبطا بها خلال الفترة (١٩٥٨– ١٩٦٣)، لاسيما وأن العراق قد اعتمد بشكل فاعل على الخبراء والمساعدات السوفييتية، ولهذا كان غير مستعد للتخلي عنها، خاصة في ضوء واقع وجوده وسط محيط من الملكيات المحافظة غير الصديقة، وكذلك الحال بالنسبة للجانب السوفييتي[٤٧]، الذي قام آنذاك بتقليل التزاماته تجاه الشيوعيين في المنطقة، وتقليل دعمه للأحزاب الشيوعية المحلية، إذ بدا له أن هذا الدعم يعرض للخطر علاقاته المهمة مع الأنظمة القائمة وهو القرار السياسي الذي صدر عن الحزب الشيوعي السوفيتي في أواخر عام ١٩٦٤[٤٨].

كما ألح السوفيت على الحكومة العراقية من أجل حل المشكلة الكردية على أساس أن السوفيت رأوا أن منح الأكراد الحكم الذاتي في إطار حدود الجمهورية العراقية يدعم الإخاء العربي

الكردي ضد القوى الإمبريالية في الخارج، وضد الرجعيين في الداخل ويدعم الديمقراطية ويساهم في تحقيق الاستقرار والتقدم الاشتراكي، وأن محاولة قمعهم بالقوة سوف تسهل مهمة المتآمرين، وكان مفهوم الحكم الذاتي في رأي السوفيت يشمل منطقة إدارية تكون إدارة شئونها في أيدي هيئة تشريعية منتخبة تقوم بدورها بانتخاب هيئة تنفيذية مسئولة أمام الشعب(٤٩).

وعلى هذا فقد رحب الاتحاد السوفيتي بإعلان رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز في ٢٩ يونيو ١٩٦٦ الذي تضمن اثنتي عشرة مادة اعترف فيها بالحكم الذاتي للأكراد وتدريس اللغة الكردية في مدارس الأكراد في الشمال، ووضعت خطة شاملة لرفع مستوى المعيشة في المناطق الكردية، وقد سارع السوفيت بتأييد البيان مؤكدين أنه يضمن عودة الأمن والهدوء إلى شمال العراق على الرغم من أنه لم يتم تنفيذ سوى القليل من مواده(٥٠). وفى أعقاب ذلك نما التعاون بين الجانبين،فقد وصل في يونيو ١٩٦٦ إلى بغداد خبراء سوفيت متخصصون في القوى المائية للتباحث حول إنشاء سد ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية بما يعادل ٣٥٠ ألف كيلو واط(٥١).

وفى أواخر الستينيات بدأت مناهضة الاستعمار تفقد تأثيرها الروحي، وحلت محلها مناهضة الصهيونية لتحتل المكانة الأبرز في تصريحات المسئولين السوفيت، ولتمثل أساسًا قويًا للتعاون العراقي– السوفيتي، فقد أدت حرب يونيو ١٩٦٧ إلى نقلة نوعية في هذه العلاقات، حيث فقدت الولايات المتحدة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح بعد مساندتها القوية لإسرائيل أثناء الحرب، ونتيجة لذلك قطعت العراق علاقتها بالولايات المتحدة وعمدت إلى التقرب من الاتحاد السوفيتي. وفى أعقاب عام ١٩٦٧ تمركزت قوات عراقية في سوريا والأردن على أساس طويل الآجل، مما زاد من حاجة تلك القوات للسلاح السوفيتي، فضلًا عن تجدد الحرب في كردستان مما أدى إلى ضمان وجود حد أدنى معين دائم من الوجود السوفيتي في العراق(٥٢).

وقد قام الرئيس السوفيتي نيكولاي بودجورنيNikolai Podjorny بزيارة للعراق في ٣ يوليو ١٩٦٧ ضمن جولة في دول المنطقة لإبلاغها دعم الاتحاد السوفيتي للبلاد العربية في محنتها في مقابل الدعم الأمريكي الغربي لإسرائيل، وكانت تلك هي الزيارة الأولى من نوعها للتأكيد على عمق

الدعم السوفيتي للعراق، وفى أعقاب ذلك شهدت العلاقات الإقتصادية بين الدولتين تطورًا ملحوظًا بعد إعلان الحكومة العراقية عن نيتها تأميم شركة نفط العراق(٥٣)، ففي معرض سعي الرئيس عارف إلى الانتقام من مؤيدي إسرائيل في الغرب ومحاولة السيطرة على الموارد النفطية العراقية قام عام ١٩٦٧ بمنح شركة النفط الوطنية العراقية (I N O C) المملوكة للدولة إجازة لاستغلال الامتيازات النفطية التي كانت قد منحت لشركة نفط العراق (I P C) المملوكة لشركات أجنبية احتكارية كانت حصة الشركات الأمريكية فيها ٢٣.٧٥% وقد سيطرت شركة نفط العراق على إنتاج النفط العراقي منذ اكتشافه في حقل كركوك عام ١٩٢٧(٥٤).

نظرًا لعدم امتلاك العراق القدرات المالية والخبرات الفنية اللازمة لتطوير واستغلال هذه الثروات النفطية، قام العراق في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ بعقد اتفاق مع الاتحاد السوفيتي نص على تقديم الجانب السوفيتي يد المساعدة للعراق فى تسويق النفط والقيام بأعمال مسح جيولوجي للبحث عن النفط في شمال العراق(٥٥)، وظل الاتحاد السوفيتي طيلة ست سنوات تالية يقدم الدعم المالي والفني للعراق في تسويق نفطه الخام بعيدًا عن الشركات النفطية الاحتكارية الغربية مما ساعد على جذب العراق أكثر نحو الاتحاد السوفيتي.

وقد كان للتطورات الدولية التي شهدها عام ١٩٦٨ الأثر البالغ في زيادة التوجه العراقي نحو التسليح من الاتحاد السوفيتي؛حيث أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون Harold Wilson في16 يناير ١٩٦٨ عن عزم بريطانيا سحب قواتها من كافة المناطق الواقعة شرقي السويس في موعد أقصاه نهاية ١٩٧١، وقد نجم عن ذلك القرار تدفق قطع الأسطول السوفيتي إلى مياه المحيط الهندي باتجاه المنطقة العربية، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة التي اعتبرت ذلك علامة واضحة على تنامي حجم الوجود السوفيتي في المحيط الهندي، مما فرض عليها المحافظة على الوجود الغربي في المنطقة وطرح بديل لبريطانيا، وبررت ذلك بأن انسحاب بريطانيا سينجم عنه فراغ، ووجود هذا الفراغ سيؤدي إلى تصعيد حدة التنافس والصراع بين القوتين الأعظم حول المنطقة(٥٦).

استنكر العراق الإدعاء بوجود فراغ للقوة خلّفه الانسحاب البريطاني، كما انتقد دعوة بريطانيا لإقامة تحالف إقليمي يملأ هذا الفراغ، ووصفت إذاعة بغداد نظرية الفراغ بأنها ادعاء استعماري "سخيف" لأن منطقة الخليج ليست أرضا بلا شعب والشعب العربي أكثر قدرة من أي قوة أجنبية على إدارة شئونه بنفسه، أما موسكو فقد ردت في بيان لوكالة تاس للأنباء في مارس ١٩٦٨ اتهمت فيه لندن وواشنطن بالسعي إلى إقامة تكتل عسكري في الخليج تحت رعايتهما المشتركة، وأن هذا يعد بمثابة نشاط إمبريالي محموم تحافظ به الولايات المتحدة على الاحتكارات النفطية الرأسمالية التي كسبت منها مليارات الدولارات من الأرباح من خلال عمليات النهب للثروات الطبيعية في منطقة الخليج. وبشكل عام اعتبرت موسكو أن الانسحاب يضعف من موقف الغرب في منطقة الخليج ذات الأهمية الحيوية،وطبقا للنظرية الكلاسيكية فهي مباراة محصلتها صفر (Zero-sum game) ؛حيث اعتبر الكرملين أن كل خسارة للغرب هى بشكل تلقائي مكسب للسوفيت(٥٧). وبدأ السوفيت في طرح استراتيجية جديدة لفكرة الأمن الجماعي فى قارة آسيا شملت منطقة الخليج تقوم على خلق ظروف سياسية تصبح في ظلها دول المنطقة، خاصة العراق،غير محتاجة للولايات المتحدة وفى هذا السياق أخذت العلاقات السوفيتية العراقية في الصعود.

وفي خطوة عُدت تأكيدًا واضحًا على مدى التطور الذي بلغته العلاقة بين البلدين وصلت إلى ميناء أم قصر العراقي في محافظة البصرة في ١١ مايو ١٩٦٨ سفينتان عسكريتان تابعتان للأسطول السوفيتي في المحيط الهندي وسفينة أبحاث، وقد وصُفِت هذه الزيارة بأنها تحمل طابعًا بالغ الأهمية على المستويات المحلية والعربية والدولية، وكانت إشارة واضحة لدعم الاتحاد السوفيتي للعراق في مواجهة الدول الغربية، وأيضًا من أجل توسيع نطاق الوجود البحري السوفيتي بصورة مطردة ليس فقط في المحيط الهندي وبحر العرب ولكن أيضًا في الخليج من أجل حماية الدول الحليفة له كالعراق، كما أرسل العراق ١٧٠ ضابطًا للتدريب في القوات البحرية السوفيتية، وزادت أعداد قطع الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط إلى أكثر من ٧٠ قطعة في إيمائة واضحة لدعم الاتحاد السوفيتي عسكريًا للعراق في الخليج ضد إيران(٥٨)، عشية الإعلان عن الانسحاب البريطاني من المنطقة.

تطور العلاقات العراقية السوفيتية مع عودة البعث الى الحكم فى العراق:

وقد تأكد ذلك الصعود مع وصول حزب البعث، الذي كان معروفًا بمعاداته الشديدة للغرب،وبخاصه الولايات المتحدة، إلى السلطة مرة أخرى في العراق في يوليو ١٩٦٨[٥٩]، وقد أبدت الحكومة السوفيتية عدم ارتياحها إزاء عودة البعث مرة أخرى إلى السلطة على الرغم من تصريح الرئيس العراقي الجديد أحمد حسن البكر لجريدة لوموند الفرنسية في أغسطس ١٩٦٨ بأن "الاتحاد السوفيتي يحتل المرتبة الأولى في سياسة العراق الخارجية، وأنه لا يوجد تفكير فى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التي لا تظهر عطفًا على وجهة النظر العربية". ويتضح من ذلك أن الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل وفى المقابل الدعم السوفيتي للقضية العربية ماديًا ومعنويًا أسهم بشكل كبير في التقريب بين الدولتين. وفى زيادة توجه النظام العراقي نحو التسليح من الاتحاد السوفيتي؛ حيث حفز إعلان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي العراق على أخذ الدور القيادي في المنطقة، و تسليح نفسه بترسانة سوفيتية الصنع، الأمر الذي أخاف دول المنطقة من حتمية التغلغل العراقي في الخليج،فضلًا عن مخاوف إيران التي عمدت إلى تسليح نفسها هى الأخرى بأسلحة أمريكية الصنع لمواجهة التسلح العراقي[٦٠]، أدى ذلك إلى ازدياد حدة التوتر في العلاقات بين بغداد وطهران، و ازدياد هوس الاستقطاب والاستقطاب المضاد من قبل القوتين الأعظم في ذلك الوقت، وهو ما أتاح فرصة ولو محدودة أمام السوفيت لأن يحققوا بعض المكاسب السياسية في الخليج، أو على الأقل أن يمثلوا عامل كبح وحفظ توازن أمام أيه مغامرات سياسية هناك[٦١].

وعلى الصعيد الداخلي شرع نظام البعث في العراق بالتوصل إلى تفاهم مع الحزب الشيوعي العراقي على أساس عدم العودة إلى المواجهة الدموية كما حدث عام ١٩٦٣، ثم توالت الدلائل التي أشارت إلى التقارب بين موسكو وبغداد، وكان أولها الاتفاق بينهما في مايو ١٩٦٩ والذي قدم السوفيت بمقتضاه للعراق كميات كبيرة من الأسلحة السوفيتية المتطورة منها طائرات من طراز ميج ١٥ وطائرات من طراز سوخوي ٧ (SU-7) وهى طائرات مقاتلة وقاذفة للقنابل[٦٢].

لقد ظهر جليا منذ البداية ميل حكومة البعث تجاه تأميم صناعة النفط العراقية في بيان ١٧ يوليو الذي أعلنته الثورة، والذي جاء فيه أن الحكومة تتبني سياسة نفطية وطنية مستقلة عن الاحتكارات العالمية، وأنها تسعى إلى " تدعيم شركة النفط الوطنية العراقية لتمكينها من تكوين قطاع نفطي مستقل يبدأ في الإنتاج في أقرب وقت ممكن"(٦٣)، واتجه العراق نحو الاتحاد السوفيتي الذي كان يخطط هو الآخر إلى الدخول بقوة إلى صناعة النفط العراقية،عن طريق تقديم مساعدات لشركة النفط الوطنية العراقية لاستغلال الموارد النفطية في حقل الرميلة الشمالي المتنازع عليه، وبالفعل وقع العراق والاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٦٩ اتفاقية تلقى العراق بقتضاها مساعدات مالية وتقنية بلغت قيمتها ٧٢ مليون دولار لاستغلال الموارد النفطية في منطقة الحلفاية جنوب العراق(٦٤)، وفى يوليو من نفس العام وبمقتضى اتفاق مماثل قدم الاتحاد السوفيتي قرضًا بقيمة ٧٠ مليون دولار إضافية لاستغلال حقل بترول الرميلة الشمالي تقرر أن يتم سداده وكذا المعدات في صورة بترول خام من العراق(٦٥).

لقد مثلت هاتان الاتفاقيتان دعمًا سوفيتيًا للسياسة النفطية العراقية الوطنية، هدفت منه موسكو إلى فوائد مختلفة هى إعادة الحيوية إلى النضال ضد الإمبريالية في إطار المصالح النفطية، كذلك إسقاط ورقة من يد الصين التي سعت حينئذ إلى إيجاد موقع في المنطقة، وعلى الصعيد الإقليمي مارست ضغطًا على مصر التي كانت تستمد قوتها في التعامل مع الكرملين من واقع كونها نقطة الارتكاز الوحيدة للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وعلى هذا النحو تطورت العلاقات السوفيتية العراقية انطلاقًا من مبادرة سوفيتية، وحاجات عراقية، وقد كان للاتفاق دلالة سياسية أكثر مما له من أهمية اقتصادية؛ حيث أظهر الاتحاد السوفيتي للعراق أنه بمساعدته على استغلال حقل نفطي منتزع من شركة أجنبية فإنه في حالة النزاع بين الدول المنتجة والدول المستثمرة فإنه يقف إلى جانب المنتجين مما يقطع الطريق أمام فرص المقاطعة(٦٦).

وفيما يتعلق بالمسألة الكردية فقد شكلت القضية الكردية معضلة كبرى للقادة السوفيت واعتقدوا أن حل المشكلة الكردية مرتبط بنظرهم تمام الارتباط بحل مشكلة الشيوعيين العراقيين(٦٧).

فسعى الاتحاد السوفيتي لدفع حكومة البعث لتنفيذ تعهدها بتفعيل خطة البزاز لعام ١٩٦٦، وظل يدفع الطرفين للاتفاق وبوساطة من مراسل صحيفة البرافدا في الشرق الأوسط يفجيني بريماكوف (Yevgeny Primakov) عقدت اتفاقية صلح بين الأكراد وحكومة بغداد في ١١ مارس ١٩٧٠[٦٨]، عُرفت بمانفستو مارس تضمنت برنامجاً من خمس عشرة نقطة، كان أهمها أن ينص الدستور على وجود قوميتين في العراق (العربية والكردية) في إطار وحدة العراق، والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق التى تقطنها أغلبية كردية، الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد في إطار العراق المتحد، وتمثيل كردي مناسب في الحكومة المركزية والبرلمان، وأن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا، وتعيين خمسة وزراء أكراد في الحكومة العراقية[٦٩]، كما تعهدت حكومة بغداد بإصدار عفو عن كل الأكراد الذين شاركوا في تمرد عام ١٩٦٦، وقد أثنى الكرملين على هذا البيان واستقبله بترحيب حماسي، ففي خطاب مؤرخ بـ ١٧ مارس ١٩٧٠ هنأ رئيس اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى نيكولاي بودجورنى، ورئيس الوزراء أليكسي كوسجين Alexei Kosygin الرئيس البكر على الحل السلمي للمشكلة الكردية، وأكدا على مساهمته في دعم الوحدة الوطنية بين شعبي الجمهورية العراقية، وأن هذا الاتفاق سوف يسهل اتحاد القوى التقدمية في العراق في جبهة وطنية واحدة[٧٠]. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد ظلت مسألة منح الأكراد الحكم الذاتي بلا حل، ولكن الاتحاد السوفيتي سُر بهذا الاتفاق؛ حيث وجد نفسه أكثر من مرة في موقف صعب حينما توجب عليه تحديد موقفه إزاء المشكلة الكردية التى اعتُبرت من أعقد المشكلات، فلم يكن في وسع الحكومة السوفيتية أن تدعم الحركة القومية الكردية دون أن يكون هناك رد فعل سلبي حاد وفوري من جانب بغداد، ولهذا اضطر الاتحاد السوفيتي إلى الجلوس بين المقعدين وإغماض عينيه عن التنكيل بالأكراد، وكان الجلوس بين المقعدين غير مريح[٧١]، فوجد في بيان مارس بارقة أمل لحل هذه المعضلة.

كما ظهر حينذاك أيضا اختلاف بين الدولتين إزاء النزاع العربي الإسرائيلي، ذلك أن العراق قد عارض اتفاقية وقف إطلاق النار المعقودة في أغسطس ١٩٧٠ ووصفها بأنها غير مفهومة، بينما ساندها الاتحاد السوفيتي،ورغم ذلك لم يمارس أي ضغوط على القيادة العراقية مثل قطع أو

حتى إنقاص المعونة العسكرية أو الاقتصادية، وليس هذا فحسب بل تم التوقيع على برتوكول للتجارة والتعاون الاقتصادي مع العراق في ١٣ أغسطس ١٩٧٠[٧٢]، وقد نص على ما يلي:-

أ- عقد اتفاق بشأن عمل مسح جيولوجي وهيدرولوجي لسد الفرات المزمع إنشائه.

ب- تشكيل لجنة فنية اقتصادية مشتركة بين البلدين تعقد اجتماعات سنوية في بغداد وموسكو تكون منوطة بالإشراف على التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ج- إنشاء مركز للتدريب على أعمال التنقيب عن البترول واستخراجه من العراق.

د- عمل دراسة لمشروع سد الثرثار للتحكم في الفيضان وأنظمة الري على نهري دجلة والفرات.

هـ-تقديم ائتمان قدره ٢٢.٥ مليون دولار لتنمية الزراعة في العراق، على أن يسدد هذا القرض في صورة نفط خام[٧٣].

ونتيجة لهذه المساعدات، ووفقًا لما أعلنته وكالة الأنباء العراقية الرسمية تم إنجاز ٦٣ مشروعًا كبيرًا، منها ١٤ مشروعًا صناعيًا و٩ مشاريع زراعية، و٥ في مجال الاتصالات و٥ في مجال التدريب، كما قام الخبراء السوفيت بتنفيذ مشروعات لاستخراج الكبريت والفوسفات[٧٤].

وقد واصل البلدان عام ١٩٧١ تعاونهما الاستراتيجي في مختلف المجالات، ففي ٥ يناير ١٩٧١ قامت قوة بحرية سوفيتية مكونة من غواصة وكاسحة ألغام تحت قيادة الأميرال كارونادونوف Karonadonov بزيارة ميناء أم قصر العراقي بهدف رسمي ظاهري، وهو المشاركة في الاحتفالات المقامة بمناسبة أعمال تطوير المرافق البحرية في الميناء التي كان السوفيت يقومون بها آنذاك، وكانت هذه هي الزيارة السادسة التى قامت بها قطع من الأسطول السوفيتي منذ منتصف عام ١٩٦٨، وكان الغرض الحقيقي منها زيادة التواجد البحري في مياه الخليج، ذات الأهمية الحيوية لدول غرب أوربا واليابان والتي تعتمد عليها تلك القوى في تدبير احتياجاتها من الطاقة، في أعقاب انسحاب الجزء الأكبر من القوة العسكرية البريطانية من المنطقة[٧٥].

وفي ٨ أبريل ١٩٧١ وقعت الدولتان اتفاقية منح السوفيت بمقتضاها للعراق قرضًا بقيمة ٢٢٠ مليون دولار بغرض تنفيذ مشروع تشييد مصفاة لتكرير النفط في الموصل مع خط أنابيب لتزويده بنفط خام كركوك، وكذلك مد خط أنابيب بين بغداد والبصرة للمنتجات النفطية، وإقامة محطتين كهرومائيتين لتوليد الطاقة الكهرومائية على سدي دوكان ودربندخان، ومعمل للفوسفات في منطقة عكاشات، ومصنع للأسمدة ومشروعات للصناعات السمكية وإنتاج الألبان، وتنفيذ جزء من مشروع سد حديثة(٧٦).

لم يقف التعاون بين البلدين عند هذا الحد بل تم التوقيع في ٢٣ يونيو ١٩٧١ على برتوكول لتطوير حقل الرميلة الشمالي،وإنشاء قناة لتنظيم المياه في بحيرة الثرثار(٧٧)، ثم توج التعاون العراقي السوفيتي في مجال النفط بتوقيع برتوكول بين البلدين في ٤ أغسطس ١٩٧١ بمناسبة زيارة وفد من خمسة عشر خبيرًا عراقيًا من خبراء النفط إلى موسكو، وأكد الاتفاق على تدشين المرحلة الثانية من عمليات تطوير حقل الرميلة الشمالي. والأهم هو تعهد موسكو بالالتزام بتسويق النفط الخام الذي ستنتجه شركة النفط الوطنية العراقية، وكذلك مد خط أنابيب يحمل النفط من الآبار الجنوبية إلى البحر المتوسط(٧٨). وفى أواخر أكتوبر عقد اتفاق آخر تعهد فيه السوفيت بتمويل شبكة مشاريع زراعية في حوض نهري دجلة والفرات وتوفير أدوات الحفر، وتعهدوا كذلك بالتعاون من أجل تحلية المياه واستصلاح خمسة ملايين دونم من أراضي وسط العراق(٧٩).

برز عامل التسليح العراقي من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت بشكل كبير، لاسيما بعد العزلة التي فرضت على العراق لمساندته الانقلاب الشيوعي في السودان ضد الرئيس النميري في يوليو ١٩٧١، فضلًا عن قيام الاتحاد الثلاثي بين سوريا ومصر ولبنان في أكتوبر ١٩٧١ باسم (اتحاد دول جبهة الصمود والتحدي) والذي أبدى عدائية واضحة للعراق والاتحاد السوفيتي لاسيما بعد فشل الانقلاب، إذ زود السوفيت العراق– إثر زيارة قام بها وزير الدفاع السوفيتى أندريه جريشكو A.Grechko فى ديسمبر ١٩٧٠ إلى بغداد وقع خلالها اتفاقية للتعاون العسكرى – بـ ١١٠ طائرة مقاتلة من طراز (ميج٢١) وأكثر من ٢٠ طائرة عمودية وتدريبية وبين (١٠٠–١٥٠) دبابة، وعدد

من الطائرات المقاتلة من طراز سوخوي-٢٧ وحوالي ٣٠٠ حاملة جنود مدرعة و ٥٠٠ مدفعً ميداني(٨٠).

ولم تصل أنباء هذه الصفقة السوفيتية إلى واشنطن إلا في يناير ١٩٧٢(٨١)، حيث رصدت الخارجية الأمريكية كل هذه المساعدات، وأكدت أنها تبرز قدر التورط السوفيتي في دعم برنامج النظام للتنمية الاقتصادية، وأنه يهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي، وأن هذا التعاون شمل جميع المجالات حتى تبادل البعثات العلمية والثقافية وتوفير الخبراء السوفيت وخبراء من دول الكتلة الشرقية في كافة المجالات بدءًا بالأحياء المائية ووصولًا إلى البتروكيماويات، وتوفير فرص التدريب المهني في الاتحاد السوفيتي، وأن الاتحاد السوفيتي بذلك يلعب دورًا مهمًا في المجتمع العراقي، وأن هذا التعاون يجسد الحجم الهائل والمتزايد للتورط السوفيتي في العراق، ويعكس بالطبع التأثير السوفيتي القوي لذلك على النواحي السياسية(٨٢).

وقد شهد صيف وخريف عام ١٩٧١ تدهورًا شديدًا في العلاقات بين الأكراد والبعث وتصاعدت وتيرة الخلافات في أواخر سبتمبر مع قيام محاولة فاشلة لاغتيال الملا مصطفي البرزاني أدانها البعث، إلا أن كثيراً من الأكراد، وعلى رأسهم الملا مصطفى نفسه، تشككوا في أن محاولة الاغتيال هذه كانت بأمر من مجلس قيادة الثورة، وفى ظل هذا التوتر المتزايد أوفد السوفيت مبعوثهم ديمشنكو Demchenko لزيارة العراق للتوفيق بين الجانبين وإقناعهما باستئناف الحوار وحل الأزمة سياسيًا لا عسكريًا، وأكد على أن ما يحدث من تدبير" قوى الإمبريالية وعملائها الرجعيين في الداخل"(٨٣). وأفرزت محاولة موسكو هذه في التفاهم بين النظام العراقي والقوى اليسارية عن تبني النظام لإقامة حكومة جبهة وطنية تمثلت في مشروع ميثاق العمل الوطني في ١٥ نوفمبر ١٩٧١، الذي أصدره حزب البعث، ومن الممكن أن نفسر اتجاه النظام نحو التصالح مع الشيوعيين والأكراد في ذلك الوقت بأنه كانت قد بدت الميول اليسارية لدى صدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك)، وكان النظام قد حدد سياسته، فالدولة، وهى دولة مدنية أكدت تدريجيًا هيمنتها وخصوصًا على الجيش الذي أعلن ولاءه للدولة، ولتحاشي أي تحالف بين الجيش

والجناح اليميني للبعث بدأ الرئيس البكر يعمل على وحدة اليسار، واتخذت فكرة الميثاق الوطني شكلها في نوفمبر ١٩٧١ عندما اتجه البعث نحو الأكراد والشيوعيين بعد أن كان الشعار الأساسي له "كل السلطة للبعث"، ويُعزى ذلك التبدل في موقف البعث إلى الصعوبات الداخلية، وإلى السعي إلى إيجاد حليف خارجي لموازنة أجواء العداء الإقليمية، وفى هذا الإطار لا يمكن تجاهل الدور السوفيتي الذي رأى ضرورة إيجاد مواقع بديلة تكون أكثر ثباتًا واستقرارًا من الحليف المصري فسعى إلى توحيد الجبهة العراقية عن طريق الميثاق الوطني(٨٤).

وقد وافق الحزب الشيوعي العراقي على المشروع، وكوفئ بمنصبين من الوزارة، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد رفض التوقيع على الميثاق مؤكدًا أن المشاركة في الحكومة ستظل بلا معنى مادامت السلطة التشريعية والتنفيذية في مجلس قيادة الثورة(٨٥). وقد أيد السوفيت إقامة مثل هذه الجبهات من القوى التقدمية في البلدان النامية التى كانت الأحزاب الشيوعية فيها ليست قوية لدرجة تؤهلها للوصول إلى الحكم، وكان هذا ينطبق على العراق في تلك الفترة، ولذلك فضل الكرملين هذا الشكل الذى شرعن وجود الأحزاب الشيوعية، ومنحها الحرية لممارسة أنشطتها الدعائية ومنحها درجة من الحماية ضد تعديات السلطة أو الأحزاب الحاكمة، واعتبرت موسكو هذا الشكل أفضل من اضطهاد الأحزاب الشيوعية، وتعمدت أن تغض الطرف قليلًا عما يحدث للشيوعيين العراقيين في سبيل تقوية العلاقات مع البعث، وألا تجاهر بانتقاد سلوك البعث، وأن الأفضل أن تمارس ضغوطًا خلف الستار لإقناع البعث بالتعاون مع الشيوعيين العراقيين.

استمر التعاون وازداد تصاعدًا بقيام مفاوضات عسكرية في الفترة من ٤ إلى ٨ ديسمبر ١٩٧١ عندما قام وزير الدفاع السوفيتي المارشال أندريه جريشيكو بزيارة للعراق، وقع خلالها اتفاقا للمساعدة العسكرية للعراق، وأسفر عن مزيد من التعاون السوفيتي العراقي بهدف تعزيز القدرات الدفاعية العراقية، وجاءت أهمية هذه الزيارة من توقيتها في ظرف تصاعد فيه النشاط الإيراني ضد العراق(٨٦).

واكب ذلك زيادة في حجم المساعدات السوفيتية للعراق، والجدول التالي يوضح حجم هذه المساعدات السوفيتية المقدمة للعراق مقدرة بملايين الدولارات بين عامي ١٩٥٩-١٩٧١[٨٧].

١٩٥٩-١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	المجموع
١٨٨.١	-	١٢٠	٢٢.٥	٢٢٠	٥٥٠.٦

ويتضح من هذا الجدول أن عام ١٩٧١ قد شهد قفزة كبيرة في حجم المساعدات السوفيتية المقدمة للعراق مما يعد تجسيدًا لتبوأ العراق مكانة أكبر في الاستراتيجية السوفيتية.

لم يخل الأمر من بعد أيديولوجي لهذا الدعم السوفيتي لنظام البعث، فقد اتجه السوفيت إلى تقديم دعم متزايد للأنظمة ذات التوجه الاشتراكي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، التي لعبت فيها الدولة الدور الأساسي في الأنشطة الاقتصادية، لا المؤسسات الخاصة سواء المملوكة للمواطنين أو الأجانب، وكذلك دعم الحكومات التى تسمح بمشاركة، ولو محدودة، للشيوعيين في الحكم، والدول التى أصبحت من وجهة نظرهم "أكثر تقدمية" في سياساتها الداخلية، وكان العراق يمثل نموذجًا لهذه الدول، وكان البعث بتوجهاته الأيديولوجية قريباً من النسق الاشتراكي، وبعيداَ عن التوجه الرأسمالي الغربي، ومع تخلي الاتحاد السوفيتي عن أهدافه بعيدة المدى التي تتمثل في إقامة عالم عربي شيوعي، في مقابل التركيز على خطوات تحقق تقدمًا مرحليًا، وتؤدي إلى تحقيق المصالح القومية السوفيتية الملحة في ظل الصراع ثنائي الأقطاب مع الولايات المتحدة أو حتى ثلاثي الأقطاب بعد دخول الصين هذا المعترك آنذاك. ويبدو كذلك أن السوفيت قد أدركوا أنه كلما ازداد النفوذ والتواجد السوفيتي في العراق، كلما أدى ذلك إلى توقف الحملات القمعية ضد الشيوعيين العراقيين، مما يوفر لهم جوًا يستطيعون في ظله أن يحرزوا تقدمًا جماهيريًا، ويكسبون أرضًا، ويؤسسون قاعدة تنظيمية لاستخدامها في المستقبل، أو أن السوفيت قد خشوا من أن يحدث عكس ذلك في حالة تراجع النفوذ السوفيتي،ويشن نظام البعث حملات قمع للشيوعيين، فضلًا عن

ذلك فإن الدعم السوفيتي للعراق جاء في إطار إقامة البنيان المعادي للإمبريالية والرأسمالية؛ حيث رأوا أن بإمكان العراق أن يشارك بنصيب وافر في هذا البناء، أو على الأقل أن يعمل السوفيت على الحيلولة دون عودة العراق إلى الفلك الغربي مرة أخرى مستغلين حساسية العراقيين تجاه فكرة إقامة قواعد عسكرية أجنبية من أي نوع على أراضيهم.

ويتضح مما سبق أن البعث قد بذل من آواخر الستينيات وأوائل السبعينيات جهدًا كبيرًا لتدعيم سلطته في الداخل، وتقوية العراق لتمكينه من تبوء مكانة القيادة الإقليمية في منطقة الخليج، والمشرق العربي، وآمن قادة البعث آنذاك أن الدعم السوفيتي لا غنى عنه لتحقيق أهداف البعث السياسية والاقتصادية، فضلًا عن دور هذا الدعم في حل مشكلاته الداخلية مثل المسألة الكردية وتأميم أصول الشركات النفطية الغربية العاملة في العراق، ولأن حل كل هذه المشكلات كان يعتمد على التعاون السوفيتي، أصبح حرياً بالبعث أن يحل أولًا إشكالية التعامل مع الحزب الشيوعي العراقي الذي كانت موسكو تعلق عليه آمالًا ليست بالقليلة، واستطاع البعث بدوره أن يصل إلى صيغة وسطى عن طريق إدماجه في الحياة السياسية في ظل ميثاق العمل الوطني. وعلى الجانب الآخر فقد اعتبر الاتحاد السوفيتي أن دعمه للعراق يدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيه ويحقق نموًا صناعيًا كبيرًا مما يقلل من اعتماد بغداد اقتصاديًا على الغرب، وبالتالي سياسيًا، مما يساهم بدوره في إضعاف النفوذ الغربي في الشرق الأوسط ككل، ولم يقتصر الدعم السوفيتي على الدعم المعنوي والسياسي بل امتد إلى مساعدات مادية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري بدأت منذ أواخر الخمسينيات، وامتدت إبان عقد الستينيات لتزداد وتتعاظم خلال السنوات الأولى من عقد السبعينيات لتصبح العراق واحدة من أكبر الدول المتلقية للدعم الاقتصادي والعسكري السوفيتي، وليبلغ هذا التعاون الاستراتيجي بين الدولتين أوجه بعقد معاهدة الصداقة والتعاون في ٩ أبريل ١٩٧٢.

الطريق إلى عقد المعاهدة

يعتبر صدام حسين التكريتي، نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث، ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية، هو المهندس الحقيقي للمعاهدة العراقية السوفيتية، فقد وجد السوفيت في هذا الرجل القوى في النظام العراقي المحاور المناسب لهم، ولاحظوا أنه مهندس التقارب مع الأكراد والمسئول عن نزع الصفة العسكرية عن السلطة ومدبر الانفتاح على اليسار(٨٨). وقد قام صدام حسين بزيارة إلى موسكو في أغسطس ١٩٧٠ على رأس وفد رفيع المستوى ضم قادة حزبيين وعسكريين ومسئولين اقتصاديين(٨٩)، واستُقبل استقبالًا حافلًا ثم عاد بعدها إلى موسكو في فبراير ١٩٧٢، وكان الوضع في الشرق الأوسط قد تغير كثيرًا، فعلى الرغم من المعاهدة السوفيتية الموقعة مع القاهرة في مايو ١٩٧١ التى وقعها السادات مرغمًا لتمكنه من مواجهة عدوه، كان العداء للسوفيت في ذروته، فبعد الأزمة السودانية أعلن كُل من القذافي والسادات والنميري أن الاتحاد السوفيتي يهدد بلدانهم مثله مثل أيه قوة كبرى، كما وضعوا الأيديولوجية الشيوعية موضع اتهام، وقد استُقبِل صدام حسين استقبال المنتصرين في موسكو، فبعد الانهيار التدريجي للناصرية، كانت موسكو على استعداد لإعادة اكتشاف كل مزايا البعث(٩٠).

وتذكر الوثائق الأمريكية– طبقًا لمصادر كردية – أن هذه الزيارة عُدت تدشينًا لمرحلة جديدة من مراحل التعاون بين الدولتين، وأن هناك تعليقات إيجابية من ضباط عراقيين كبار تؤكد أنه قد تم خلال هذه الزيارة توقيع اتفاق للمساعدات العسكرية السوفيتية للعراق شمل الألغام البحرية وزوارق الطوربيد والدبابات، وكذلك وعد سوفيتي بتزويد العراق بطائرات مقاتلة من طراز (ميج٢٣)، وأن السوفيت نصحوا العراقيين بضرورة إنشاء نظام دفاعي من صواريخ سام في منطقة الشعيبة، وكان أهم ما تم في الزيارة هو إعراب صدام حسين للاتحاد السوفيتي عن نية بغداد الخاصة بتأميم جميع المنشآت النفطية الأجنبية في العراق، ودعوة القادة السوفيت وهم أليكسي كوسجين رئيس مجلس الوزراء السوفيتي، وليونيد برجنيف Leonid Brezhnev السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي والرئيس السوفيتي نيكولاي بودجورني، لزيارة بغداد في أبريل من نفس العام لحضور تدشين انتاج حقل الرميلة الشمالي، على أن يتم خلال هذه الزيارة توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين الدولتين على نسق المعاهدة المصرية– السوفيتية التي كانت قد وُقعِت في العام السابق(٩١).

وإذا نظرنا إلى تكوين الوفد الذي رافق صدام حسين في زيارته تلك نجد أنه اشتمل على شخصيات اقتصادية عراقية متنفذة، مما يوحى بوجود أهداف اقتصادية للزيارة، وهو ما يؤكده نص البيان الختامي أشار إلى اتفاق بشأن استغلال المواد النفطية العراقية، وهو أيضًا ما يتسق مع ما ذكره السفير الأردني في واشنطن عن هذه الزيارة من أن "اهتمام العراق انصب على التأكيد على قيامه بإجراءات لتأميم المصالح النفطية الغربية في العراق في القريب العاجل"، وأن " العراق حصل على ١٥ ناقلة نفط سوفيتية سوف تتحرك رافعة العلم السوفيتي لتقطع الطريق على شركات النفط الغربية المتضررة إذا حاولت عرقلة تسويق النفط"، كما أن وجود عبدالجبار شنشل رئيس أركان الجيش العراقي وقائد القوات الجوية ضمن الوفد المرافق لصدام يؤكد أن محادثات عسكرية مهمة جرت أثناء تلك الزيارة، خاصة مع قيام الوفد بزيارة فرقة المشاه الميكانيكية السوفيتية في تامانسك Tamansk ومشاهدة تدريباتها(٩٢).

وطبقًا للوثائق الأمريكية فقد كان الشرط الوحيد الذي اشترطه السوفيت للمساندة الكاملة من جانبهم لحكومة البعث فى الحصول على عتاد وسلاح سوفيتي وضبط ميزان المدفوعات العراقي وتقديم الدعم لصناعة النفط العراقية، هو تنفيذ الميثاق الوطني وتشكيل حكومة جبهة وطنية تضم إلى جانب البعث الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني، على أن يلي ذلك تعديل وزاري يدخل بموجبه وزراء أكراد إلى جانب الوزراء الشيوعيين الذين كانوا قد انضموا إلى الوزراة بالفعل. وكذلك منح تسهيلات للقوات البحرية السوفيتية في الموانئ العراقية في مقابل قيام السوفيت بتدريب الجنود والضباط العراقيين وتقديم معدات سوفيتية للقوات البحرية العراقية(٩٣).

وقد طمأن السوفيت البعثيين بأن إشراك الشيوعيين فى الجبهة الوطنية سيكون في إطار محدد أي تسليمهم المواقع التكنوقراطية، وبالتالي لن يشكلوا أي خطر على السلطة، واعتقد السوفيت أن هذا الحل سيكون مقبولًا من البعث، وفى الوقت ذاته يبدد استياء الشيوعيين، ويتيح لهم ممارسة نفوذ على السلطة كي تحافظ على توجهاتها الخارجية تجاه السوفيت(٩٤).

وقد اختتمت الزيارة ببيان مشترك أعرب فيه الطرفان عن ارتياحهما العميق للمستوى الذي وصلت إليه علاقاتهما، وأبديا رغبتهما بتصعيدها إلى مستوى الصيغ التعاهدية، كما ألقى صدام حسين خطابًا تضمن طلبًا صريحًا بقيام تحالف مع الاتحاد السوفيتي حيث قال: "نحن نتطلع إلى اليوم الذي يطرأ فيه تطور نوعي على طبيعة العلاقات بيننا، ونعتقد أن التحالف الاستراتيجي القوي بين شعبينا وحزبينا وحكومتينا هو الأساس الذي نبني عليه علاقاتنا الاقتصادية والفنية والثقافية". أما كوسجين فقد أكد بدوره أن على الدولتين إقامة تحالف استراتيجي قوي فيما بينهما(٩٥).

وكان أكثر ما جذب الانتباه في البيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة أنها كانت المرة الأولى التي يؤيد فيها السوفيت في بيان مشترك "وحدة العمل بين الدول العربية في نضالها ضد مؤامرات القوى الإمبريالية". وكانت تلك هي المرة الأولى التي يحاول فيها السوفيت تقديم الدول العربية ككتلة واحدة تدعمها القوة السوفيتية. وقد تم تبادل لوجهات النظر بين السفارتين الأمريكية والبريطانية في موسكو بشأن هذه الزيارة، واتفق الجانبان على أهمية الزيارة، وعلى أنها تعد بمثابة الخطوة الأولى الكبرى على صعيد الجهود السوفيتية الساعية لتوسيع مجالات نفوذهم في العالم العربي تحسبًا لأي تحول سلبي محتمل في علاقاتهم مع مصر، خاصة أن العراق كان آنذاك يُعد ثاني أكبر الدول العربية(٩٦). كما علقت الوثائق البريطانية على الحفاوة الكبيرة التى استقبل بها صدام حسين، وأن هذا الترحيب الحار فاق بكثير الاستقبال الذي حظي به الرئيس السادات الذي كان قد زار موسكو في الشهر نفسه، وأكدت أن السوفيت فازوا باتفاق يشرعن وجود الحزب الشيوعي الذي عانى طويلًا من القمع عن طريق إدماجه داخل حكومة إئتلاف وطني، وهو ما مثل تدعيمًا للنفوذ السوفيتي في المنطقة(٩٧).

وقد بدأت الزيارة تؤتي أُكلها؛ ففي أعقاب عودة صدام إلى بغداد مباشرة جرت مشاورات في بغداد في مارس على مستوى حزبي رفيع بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث مثل فيه الأول عزيز محمد السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي وكذلك أمير عبدالله، عضو اللجنة المركزية للحزب ومثّل البعث صدام حسين وكذلك طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة، وخلال المناقشات

توصل الطرفان إلى نقطة اتفاق، حيث وافق الشيوعيون على التعاون مع البعث على أساس مسودة الميثاق الوطني، وقد جاء قرار الشيوعيين على أساس عدة اعتبارات هى الرغبة المشتركة للطرفين في السعي قدمًا لتنفيذ خطوة تأميم صناعة النفط العراقية، فضلًا عن الاستقبال الحماسي من جانب الاتحاد السوفيتي للميثاق الوطني، وكذلك تفهم الشيوعيون أن رفضهم للميثاق سيؤدي إلى حملة اضطهاد وقمع جديدة من جانب البعث، في حين أن التعاون مع البعث سوف يحقق لهم مكاسب سياسية على المدى القريب(٩٨).

وفى ضوء إيمان السوفيت بأن المشاركة الكردية في الجبهة الوطنية شرط أساسي لاستقرار العراق فقد واصلوا ضغوطهم على البعث لإشراك الأكراد في حكومة الجبهة الوطنية المأمول قيامها، وفى هذا السياق زار وفد سوفيتي مقر البرزاني في إقليم كردستان في ٢٨ فبراير ١٩٧٢ تكون الوفد من عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وممثلين عن السفارة السوفيتية في بغداد، وضابط استخبارات سوفيتي، وخلال الزيارة نصح الوفد السوفيتي البرزاني أن يضع ثقته في نظام البعث، وأن يوقع على الميثاق الوطني، إلا أن البرزاني هاجم حكومة البعث مؤكداً أنه لا يثق فيها على الإطلاق، وأنها دبرت مؤامرة فاشلة لاغتياله في ٢٧ سبتمبر ١٩٧١، وفى مقابل ذلك عرض الوفد السوفيتي على البرزانى إرسال ضابط اتصال سوفيتي إلى مقر إقامته لضمان سلامته، ولكن البرزاني أكد لهم أن حكومة البعث ستنتهز أية فرصة للتآمر على الأكراد وإضعافهم، ووفقًا لما ذكره البرزاني للاستخبارات الأمريكية فإن السوفيت أكدوا له أنهم سيعارضون أي عنصر يعمل ضد البعث(٩٩). حيث رأوا أن عليهم ألا يضحوا بعلاقاتهم مع بغداد.على أية حال أصبح الاتحاد السوفيتي على مقربة من كسر احتكار شركات النفط الغربية لبترول العراق في الإنتاج والتسويق، وأصبح لأول مرة في التاريخ على وشك أن يصبح من الدول المشتركة في إنتاج النفط في الشرق الأوسط، ولهذا فلم يكن أمامه سوى تلبية دعوة البعث والانخراط بقوة في علاقات أوثق مع هذا النظام.

عقد معاهدة التاسع من أبريل

بناءً على الدعوة التى وجهت من قبل الحكومة العراقية قام رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسجين بزيارة العراق في ٧ أبريل ١٩٧٢ برفقة وفد رفيع المستوى لحضور حفل تذكاري في يوم تدشين إنتاج النفط في حقل الرميلة الشمالي، وإعلان تدفق النفط، لتتخذ، فى أعقاب ذلك، الشحنة الأولى منه على ظهر ناقلة سوفيتية سبيلها إلى موانئ الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشيوعية(١٠٠)، وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين الدولتين، والتى جاءت بناءً على مبادرة عراقية وترحيب سوفيتي. ولا ريب فى أن اتفاق التاسع من أبريل كان تحركًا كبيرًا دفعت إليه أهداف خاصة بكل فريق، حيث حاول كل منهما أن يدعم مصالحه الخاصة وكان مستعدًا أن يمنح تنازلات للآخر لتحقيق هذه المصالح.

وإذا ما بحثنا عن الأسباب التي دفعت الطرفين إلى الصعود بالعلاقات إلى هذا المستوى نجد أسبابًا كثيرة ومتنوعة، فعلى الجانب السوفيتي تعد المعاهدة جزءًا من البرنامج الذى أعلنه مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي في ٤ مارس ١٩٧١، والذى أكد على ضرورة تدعيم مكانة الاتحاد السوفيتي في العالم العربي، من خلال ترسيخ الوجود السوفيتي في بلد منتج للنفط، ذى موقع استراتيجي مهم، وهو ما كان السوفيت ينوون استخدامه كورقة ضغط لتدعيم موقفهم أثناء القمة السوفيتية الأمريكية التى عقدت لاحقًا في موسكو في ٢٢ مايو ١٩٧٢، على اعتبار أن تلك الخطوة تعد بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط، وجزءًا من خطة موجهة لإقامة سلسلة من الدول الصديقة، أو على الأقل غير المعادية، على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي(١٠١).فضلًا عما كانت تطمح إليه موسكو من الوصول إلى الموانئ العراقية والحصول على حقوق التحليق والطيران في الأجواء و المطارات العراقية. واعتبر السوفيت أن الاتفاق مع العراق يمثل فائدة لهم على الصعيد المعنوي، خاصة مع تناقص شعبية الاتحاد السوفيتي في العالم العربي آنذاك بسبب مساندته للهند في حربها ضد باكستان، وكذلك بسبب القرار السوفيتي الخاص بزيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، حيث شنت الصحف العربية هجمات ضد هذا القرار، وأكدت

أن كل يهودي يصل إلى إسرائيل يصبح جنديًا في جبهتها، وأصبح للاتحاد السوفيتي بذلك هدفًا تكتيكيًا في العام التالي وهو وقف الموجة المتزايدة من معاداة السوفيت التي اجتاحت العالم العربي(١٠٢)

زادت أهمية العراق بالنسبة للاتحاد السوفيتي واكتسبت الجهود السوفيتية الرامية إلى تقوية العلاقات مع العراق أهمية أكبر مع تزايد المؤشرات السلبية الجديدة في دائرة العلاقات المصرية–السوفيتية، والتى كان من أبرز أسبابها اختلاف تقديرات الطرفين حول حجم المساعدات العسكرية التي يجب أن يزود بها الاتحاد السوفيتي مصر، ثم ردة فعل الاتحاد السوفيتي إزاء فشل محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان في يوليو ١٩٧١ والتي قامت مصر بالدور الرئيس في إخمادها، وأخيرًا الحساسية السوفيتية الناتجة عن تقارب مصر المستمر مع الولايات المتحدة منذ تولي السادات للسلطة(١٠٣). وازداد الأمر سوءًا مع إعلان السادات والقذافي والنميري أن الاتحاد السوفيتي يهدد استقلالهم، شأنه في ذلك شأن أية دولة كبرى أخرى، كما ذُكر من قبل، فأصبح كل التقدم الذي حققته السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط مهددًا بالفشل بعد هذا التحرك الثلاثي ضده، لذلك تطلعت موسكو لأن تتخذ من العراق، المنافس والخصم الأول لمصر، حليفًا لها في الشرق الأوسط تعويضًا لها عن تراجع نفوذها في مصر(١٠٤)، خاصة بعد أن رفع البعثيون، بعد وصولهم إلى السلطة شعارات معادية للغرب في محاولة منهم لتصوير أنفسهم على أنهم أكثر القوى الثورية في المنطقة العربية، وسعوا حثيثًا إلى إقناع السوفيت بالاعتماد على العراق كحليف موثوق فيه أكثر من السوريين، فضلًا عن أنه كان للعراق بالذات فائدته بالنسبة للمصالح السوفيتية في الخليج بالنظر إلى دوره في مقاومة الضغوط الغربية ولموقفه السلبي من الأنظمة الخليجية المحافظة المرتبطة بالغرب(١٠٥).

كان موقف العراق الاقتصادي يحمل معه بعض المزايا التى خلا منها الموقفان المصري والسوري؛ فقد رأت موسكو أن اتفاقها مع العراق ودعمها لقراره الخاص بتأميم شركة نفط العراق ذات الأصول الغربية، يُعد خطوة مهمة لها تأثير سياسي في ربط العراق أكثر بالكتلة الشرقية، فضلًا

عما يبشر به من فوائد اقتصادية جمة، فقد كان بإمكان العراق أن يدفع ثمن مشترياته من الأسلحة السوفيتية بالعملة الصعبة أو حتى يسدد ثمنها بكميات من نفطه الخام[١٠٦]، وهو ما كان يستلزم استمرار تدفق النفط العراقي، ودعم البرنامج الاقتصادي الطموح الذي تبنته بغداد، وبالتالي يجعل من المساندة السوفيتية للعراق أمرًا لا غنى عنه. جملة القول إن الاتحاد السوفيتي قد وجد في العراق حليفًا عربيًا ذا بأس، قريبًا منه جغرافيًا، قوياً عسكريًا وغني اقتصاديًا، أو بالأحرى وجد فيه حليفًا مثاليًا يناضل ضد النفوذ الغربي في المنطقة وهو ما كان يصب في خدمة المصالح السوفيتية.

أما على الجانب الآخر فقد عانى العراق في آواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من مشاكل داخلية دفعته إلى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي لمواجهتها، فقد عانى من حالة عدم استقرار داخلية مزمنة منذ تكوين دولة العراق الحديثة في العشرينيات، فلم يكن العراق يشكل كيانًا وطنيًا متجانسًا، فهو أحد المجتمعات متعددة القوميات*، حيث ظل العراق طوال تاريخه، وحتى اليوم، ممزقًا بشدة لأسباب عرقية وطائفية. مما ترتب عليه مشكلات جمة، فضلًا عن ذلك فإن رموز النظام الملكي الذين فقدوا السلطة في أعقاب ثورة ١٩٥٨ هاجروا خارج العراق، وظلوا يدبرون المكائد ضد الأنظمة العراقية الجمهورية التى تولت الحكم فى أعقاب الثورة، فضلًا عن اضطرار النظام الجمهوري إلى تأسيس جهاز حاكم من نقطة الصفر، وعانى من صعوبات جمة نجم عنهاعدم الاستقرار الداخلي، كل ذلك أدى إلى الانشغال بالمشكلات الداخلية وفشل كل الجهود المبذولة من أجل إقامة نظام حكم يشيد على أساس قاعدة جماهيرية عريضة تجمع كل طوائف الشعب، مما أدى إلى عزلة العراق وانكبابه على شئونه الداخلية[١٠٧]. فلجأ النظام إلى أسلوب المناورات الدائمة بين القوى المختلفة في العراق، ومع ذلك أصبح العراق في حاجة إلى حليف يدعم شرعيته،ويشعر خصومه في الداخل بأنه يحظى بدعم خارجي من جانب قوة عظمى.

وعلى الصعيد الخارجي عانى العراق أيضًا من عزلة فى العالم العربي والشرق الأوسط بوجه عام ؛ حيث كان يواجه دولتين معاديتين هما السعودية في الجنوب، وإيران في الشرق، كما أن سوريا جارته، من ناحية الغرب،انضمت إلى الاتحاد العربي الذي تزعمته مصر، وربما كان

العراقيون يأملون في قطع روابط السودان بمصر، ودفعه إلى إقامة علاقات وثيقة مع العراق، عن طريق تأييد الانقلاب العسكري ضد النميري، إلا أنه مع فشل الإنقلاب زادت عزلة العراق، تلك العزلة التى شعر بها بعد أن استولت إيران، خصم العراق الأول في الخليج، على ثلاث جزر ذات موقع استراتيجي مهم في مضيق هرمز في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وأظهرت إيران نفسها بمظهر البديل عن التواجد العسكري البريطاني في الخليج، وسعت بدعم أمريكي بريطاني إلى فرسنة الخليج، بل إن وزير خارجية إيران عباس خلعتبري أعلن في ديسمبر ١٩٧١ أن إيران ستقف إلى جانب أكراد العراق إذا ما تجددت الحرب الأهلية بينهم وبين والحكومة العراقية(١٠٨).

رافق ذلك الطموح الإقليمي الإيراني تعاونًا عسكريًا واستخباراتيًا بين إيران والولايات المتحدة، وتضخم حجم وتفوق الأسلحة الأمريكية التى حصلت عليها إيران، وبخاصه طائرات إف-١٤، المسلحة بصواريخ فينكس التى كان مجالها يتجاوز المجال الجوي الإيراني(١٠٩). وقد عزز ذلك من مخاوف العراق ومن ميلها نحو الاتحاد السوفيتي خاصة في ضوء انقطاع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق منذ عام ١٩٦٧، وفى ظل العداء الشديد للنفوذ الغربي بعد سنوات طويلة من الهيمنة الغربية، وتولد مشاعر كراهية غير عادية تجاه الولايات المتحدة، وكان هناك تفضيل للتوجه شرقًا لا غربًا بحثًا عن حليف يمد له يد العون، فلم يجد خيرًا من الاتحاد السوفيتي بعد أن وجد نفسه عاجزًا بمفرده عن أن يتصدى لإيران، وأمل العراق في أن اتفاقا مع موسكو كفيل بأن يحول الحياد السوفيتي المشرب بروح الود تجاههم في النزاع العراقي الإيراني إلى موقف أكثر ودًا وأقل حيادية من جانب موسكو، جاء هذا الأمل في وقت بلغ فيه إجمالي حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية للعراق عام ١٩٧٢ أكثر من بليون ونصف البليون دولار ليصبح العراق ثاني أكبر متلقي للمساعدات السوفيتية بعد مصر(١١٠).

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أيضًا أن العراق كان لا يزال يواجه صعوبات في المفاوضات مع شركات النفط الغربية، وهي المفاوضات التى هدف العراق منها إلى فرض سيطرته على موارده النفطية، وزيادة عوائده المالية، وقد أمل العراق من جانبه أن عقد اتفاق مع السوفيت

سوف يردع أي تدخل غربي محتمل للرد على التأميم، خاصة أن الاتحاد السوفيتي قد قدم مساعدات كبرى للعراق وأمدها بمئات الخبراء وقام بتدريب الفنيين العراقيين لإنجاح هذا المشروع، وكان بمقدور الكتلة الشرقية استيعاب الإنتاج النفطي العراقي في حالة حدوث مقاطعة غربية محتملة. وأمام هذه الضغوط لم يكن ثمة بد أمام الحكومة العراقية من أن تتقارب مع موسكو(١١١)، وتتأكد من دعمها قبل إعلان التأميم الذي حدث في أعقاب توقيع الاتفاقية.

وعلى صعيد آخر جاءت المعاهدة في وقت انهارت فيه الهدنة بين حكومتي البعث والأكراد في أعقاب اتهام مصطفى البرزاني لحكم البعث بمحاولة اغتياله، وعاد الأكراد مرة أخرى إلى معاقلهم الجبلية استعدادًا للحرب، هنا أمل البعثيون في أن إبرام اتفاقية بين موسكو وبغداد من الممكن أن يضمن سحب التأييد السوفيتي للمتمردين الأكراد، وكان هذا الأمر هو أقوى الأوراق التى استعملها السوفيت من قبل في الضغط على الحكومات العراقية التى لم تظفر برضائه، وكان يتصور أن التمرد الكردي سوف يعجل بإسقاطها وإحلالها بحكومات صديقة له، وقد تأكد ذلك الإعتقاد من جانب العراق فيما بعد عندما أنهى الاتحاد السوفيتي تأييده للمتمردين الأكراد وحثهم على أن يقبلوا ما كانت تعرضه عليهم السلطات في بغداد(١١٢).

خلاصة القول إن المبادرة جاءت من بغداد بقصد تقوية وضع البعث داخليًا وخارجيًا، فلم يكن العراق راغباً في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، ولم يكن هناك أحد في العراق يجرؤ على المخاطرة بالحديث عن مسألة إعادة العلاقات معها، في ظل مشاعر العداء المتأججة تجاه الغرب في العراق، ولكن العراق كان في الوقت ذاته في حاجة ماسة للدعم الخارجي للتغلب على العديد من المشكلات الداخلية والإقليمية التى أحاطت به، وعلى الجانب الآخر فقد جاءت هذه الخطوة في إطار تعزيز الاتحاد السوفيتي لعلاقاته مع دولة مهمة من دول العالم الثالث، فقد أعاد السوفيت تعزيز وضع العراق في منطقة الشرق الأوسط كعدو للإمبريالية الغربية وهو ما كان يخدم المصالح السوفيتية، واستحسن السوفيت المسار غير الرأسمالي الذي كان العراق سيخطو فيه خطوة

كبرى بتأميمه للأصول الغربية في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، فضلًا عن المزايا الاقتصادية الواضحة التى بشر بها هذا التحرك.

على أيه حال فقد توجه كوسيجين إلى العراق على رأس وفد رفيع لزيارة العراق في٧ أبريل، وأعلن أن سبب الزيارة هو أن الوفد سيشارك في احتفالات العراق المقامة بمناسبة الذكرى الخامسة لتولي البعث الحكم وتدشين الانتاج في حقل الرميلة المؤمم، وتزامن مع هذه الزيارة قيام قطع من الأسطول السوفيتي بزيارة الموانئ العراقية(١١٣).

بدأت الزيارة باستقبال الرئيس أحمد حسن البكر للوفد السوفيتي في القصر الجمهوري على نهر دجله في أول أيام الزيارة، ثم توجه كوسيجين لإفتتاح حقل الرميلة، وألقى خطابًا هناك أكد فيه أن بلاده لن تدخر وسعًا أو جهدًا في مساعدة البلدان العربية الساعية لتحقيق سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية، كما أعلن أن الاتحاد السوفيتي وحلفاءه من دول الكتلة الشرقية قدموا أكثر من ٨٠ مليون جنية استرليني لدعم المشروع، وفى تحدٍ واضح للمصالح النفطية الغربية في العراق، أشاد كوسيجين بالجهود التى بذلتها حركات التحرر الوطني التى أجبرت الرأسمالية على الانسحاب من الشرق الأوسط، كما حدث في مناطق أخرى من العالم، وأن الأسطورة التى روجتها شركات النفط الرأسمالية بأن العرب غير قادرين على إدارة اقتصادياتهم بأنفسهم، قد انهارت، كما وعد بأن تساهم الدول الإشتراكية في حل مشاكل الدول العربية النفطية بتوفير الخبراء والعلماء والفنيين(١١٤)، و تحدث الرئيس البكر معربًا عن أهمية توقيت الزيارة التى جاءت في وقت تعاظمت فيه المحاولات الإمبريالية العدوانية، وأن هذا التوقيت سيكون له أثره المهم في انتصار الشعب على الإمبريالية وتحقيق طموحاته المشروعة، أما صدام حسين فقد تحدث في الحفل نفسه، وأكد أن بدء الإنتاج في حقل الرميلة يعد تجسيدًا للصداقة العراقية السوفيتية(١١٥).

وفى ٩ أبريل تم توقيع المعاهدة بين كل من أليكسى كوسيجين وأحمد حسن البكر، وتضمنت أربع عشرة مادة تنظم التعاون بين البلدين، وتهدف إلى دعم المصالح المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات التجارة والملاحة والفنون

والعلوم التكنولوجية والثقافة، وتعزيز القدرات الدفاعية وإجراء المشاورات السياسية وركزت على الأوجه الإقتصادية مما دل على حركة المصالح السوفيتية في بلد غني بالنفط، وحددت هذه المعاهدة بخمس عشرة سنة قابلة للتجديد(١١٦). وقد صيغت المعاهدة العراقية على نسق المعاهدة التي كانت قد وقعت قبل أحد عشر شهرًا مع مصر، ونصت المعاهدة العراقية– السوفيتية على التعاون الشامل، وجاءت الإشارة إلى التعاون العسكري في الفقرة الثامنة التى كان نصها "يتفق الطرفان على تنسيق مواقفهما في حالة تهديد أمن أي من الطرفين أو تهديد السلام بالخطر"، وكذلك نصت الفقرة التاسعة على أنه "يتعهد الطرفان بمساعدة بعضهما البعض في تقوية قدراتهما الدفاعية، كما اتفق الجانبان على ألا يدخل أي منهما في أي تحالف موجه ضد الآخر، ولكن الالتزام السوفيتي بتقديم مساعدات عسكرية كان أكثر غموضًا منه في حالة المعاهدة المصرية؛ حيث اقتصرت المعاهدة مع العراق على ذكر أن الجانبين سوف يستمران في تطوير التعاون بينهما من أجل دعم قدراتهما الدفاعية"(١١٧).

ومن خلال الوثائق الأمريكية المنشورة،التي أُفرِج عنها مؤخراَ، يظهر مدى اهتمام مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكذلك وكالة الإستخبارات المركزية بالمعاهدة وتحليل بنودها، فوفقًا لأحد تقارير وكالة المخابرات فقد اعتبرت أن صياغة المعاهدة غامضة، وأن ذلك أمر متعمد، وأشارت إلى أهمية الفقرتين الثامنة والتاسعة، وقد اتفق مع هذا التقرير مجلس الأمن القومي ؛ حيث أكد على أهمية البندين لأنهما يتيحان للنظام العراقي إمكانية الحصول على دعم سوفيتي في حالة تعرضه لهجمات خارجية، أو في حالة حدوث تمرد داخلي في إشارة واضحة للأكراد، أما البند التاسع فقد ألمح إلى إمكانية إنشاء قاعدة بحرية سوفيتية في الميناء العراقي الوحيد المطل على الخليج (أم قصر) على غرار القاعدة الأمريكية في البحرين، و أن السوفيت ربما يطمحون من وراء ذلك إلى الحصول على تسهيلات في العراق مماثلة للتسهيلات التي تمتع بها الأسطول السوفيتي آنذاك فى البحر المتوسط، والتي يمكن للأسطول السوفيتي من خلالها زيادة وقت مرابطة قطعه البحرية فى المحيط الهندي والخليج العربي، كما أنه فى ضوء قيام العراق بتشييد ستة مطارات عسكرية بمساعدات سوفيتية، يستطيع السوفيت عن طريق الحصول على حقوق الوصول إلى هذه المطارات

أن يدعموا وجودهم البحري فى المحيط الهندي والخليج العربي وهو ما اعتُبر في كل الأحوال تحسنًا كبيرًا فى الوضع الاستراتيجي السوفيتي(١١٨).

كما أن المادة العاشرة من المعاهدة نصت على تعهد كل طرف من الطرفين الموقعين بعدم التدخل في مواثيق أو المشاركة في تكتلات دولية أو تحركات أو إجراءات موجهة ضد الطرف الآخر، وتعهد كل طرف بعدم استخدام أراضية في القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق ضرر عسكري بالآخر، وهو ما اعتبرته واشنطن دعمًا سوفيتيًا قويًا لنظام البعث المعادي بشراسة للمصالح الغربية فى المنطقة(١١٩).

وقد تجنب الاتحاد السوفيتي خلال المفاوضات إثارة الشكوك الوطنية، وأكد البكر كذلك على أن العراق يبقى سيد سياسته الداخلية والخارجية(١٢٠). كما أكد كوسيجين كذلك أن المعاهدة ليست موجهة ضد أية دولة أخرى، وكان يهدف من ذلك إلى طمأنة إيران بشأن النوايا السوفيتية، حيث كان السوفيت يأملون في تحسين العلاقات معها أيضًا، وقد أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي بونوماريف Ponomarev أن الاتفاقية ليست موجهة ضد طرف ثالث، وهو ما عاد بودجورني للتأكيد عليه فى ١٣ يونيو خلال إجراءات التصديق على المعاهدة(١٢١)، و لكن هل اقتنعت إيران بمثل هذه التصريحات؟ وهل نظرت الدول العربية نظرة ارتياح للمعاهدة ؟

أصداء عقد الاتفاقية عربياً وإقليمياً ودولياً

قوبلت المعاهدة بردود أفعال عربية وإقليمية ودولية متباينة، فعلى سبيل المثال لم تعلق الدوائر الرسمية المصرية على تلك المعاهدة، إلا أن البعض رأى أن السادات قد استاء من إبرام هذه المعاهدة مع العراق المنافس العربي الأول لمصر، وقد تزامن ذلك مع زيارة السادات للعاصمة السوفيتية قبيل محادثات القمة بين نيكسون وبرجنيف التي عقدت فى مايو ١٩٧٢، وأخبر برجنيف خلال هذه الزيارة أن مصر لن توافق على الحد من شحنات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم فى إطار تسوية سلمية تفرضها القوتان الأعظم، وبدا للسادات أن السوفيت قد انشغلوا بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة، كما بدا عدم استعدادهم للتضحية بعلاقاتهم تلك، وأن

السوفيت قد خذلوه في سعيه للحصول على دعم فعال، فأعلن فى الاحتفال بالذكرى العشرين للثورة المصرية إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت فى مصر(١٢٢)، مما دفع السوفيت أكثر إلى توثيق وشائج صداقاتهم مع الدول العربية الأخرى ومع العراق خاصة، لتعويض ترنح نفوذهم فى مصر والضغط على القيادة المصرية(١٢٣).

وقد أعربت سوريا عن عدم الرضا عن الاتفاقية، وفى المقابل اعتقد السوفيت أن ذلك الموقف لا يعتبر علامة على موقفٍ معادٍ لهم بقدر ما هو دليل على خلافات سياسية وأيديولوجية بين حزبي البعث فى سوريا والعراق(١٢٤)، في الوقت نفسه لم يخف الرئيس الليبي معمر القذافي معارضته للمعاهدة؛ حيث قال عنها "إن لها رائحة الأحلاف الإمبريالية القديمة"، وزاد توقيعها من مناهضته السافرة للشيوعية، بل قام بقطع علاقات بلاده بالعراق، وإن كان هو وزملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية قد غيروا من مواقفهم كلية بعد ذلك بعامين. كما أن إمارات الخليج لم تخف قلقها من التسلل السوفيتي إلى منطقتهم، وربط بعض المعلقين ازدياد النفوذ السوفيتي في العراق، وبالتالي في الخليج، وبين تحرشات العراق بجارته الجنوبية (الكويت)، فلم يكد ينتهي العراقيون من افتتاح حقل الرميلة الشمالي بمعاونة السوفيت، ومن توقيع المعاهدة حتى شرعوا في عمليات توسيع ميناء أم قصر العراقي، وشق طريق للوصول إليه داخل الأراضي الكويتية، وطالبت الكويت بوقف هذه التعديات، فاستجاب العراق لفترة، ثم شرع في حشد حشوده في صحراء الكويت متعللًا بمجابهته لجارته إيران حول شط العرب، وفي ٢٠ مارس ١٩٧٣ هاجم العراقيون الأراضي الكويتية، ولم يتوقفوا إلا بعد ثورة الرأي العام العربي عليهم(١٢٥).

أما إيران، خصم العراق العتيد، فقد راقبت بقلق عميق تطور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والعراق، وقامت بمحاولات عديدة لإيقاف عجلة ذلك التطور، لخشيتها من أن تعطي هذه العلاقات للعراق وزنًا أكبر في المنطقة، ثم جاءت المعاهدة لتسدد ضربة قاصمة للعلاقات الإيرانية-السوفيتية، حيث ازداد قلق إيران إزاء التوسع السوفيتي في رأس الخليج، وقامت بخطوة استراتيجية لمواجهة المد السوفيتي، وذلك بتحويل مقر قيادة أسطول إيران الخليجي من مدينة المحمرة، التي تقع

على بعد ٤٥ ميلًا من رأس الخليج على ضفة شط العرب، إلى بندر عباس التي تقع في فم الخليج، نظرًا للوجود البحري السوفيتي المتزايد في المحيط الهندي. (١٢٦)

وازداد القلق الإيراني حدة بعد أن أعلن رونالد آي سباير R.Spier مدير مكتب الشئون السياسية والعسكرية بلجنة الشئون الخارجية في الكونجرس في ٢٨ يوليو ١٩٧٢ أن واشنطن تعتقد بأن الوجود السوفيتي في المحيط الهندي قد أصبح حقيقة ثابتة، وأدى ذلك في المقابل إلى دفع إيران أكثر نحو الولايات المتحدة للحصول على دعمها للوقوف بوجه النفوذ السوفيتي في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه تشجيع الولايات المتحدة للشاه، الذي رأى أنه "مسمار العجلة" بالنسبة لأمن الخليج، وبدأ يطمح لإيجاد دور أمني لإيران في المحيط الهندي، وقد رأى هنري كسنجر، مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى آنذاك، أن التحول الأمريكي نحو تقوية إيران وتسليحها قد جاء لمواجهة هذه المعاهدة، وتقوية السوفيت للعراق عسكريًا، ولمنع بروز الأخيره كقوة مؤثرة في منطقة الخليج، فضلًا عن أن الشاه كان يبرر طلباته من الأسلحة الهائلة من الولايات المتحدة على حجم التسليح العراقي وتنامي قدرة العراق العسكرية نتيجة للدعم السوفيتي، وكانت الولايات المتحدة تستجيب لإيران لاعتمادها عليها كقوة إقليمية تقوم بحماية المصالح الأمريكية في الخليج لإنشغالها بالحرب في فيتنام، وضد الأنظمة الثورية في المنطقة كالعراق واليمن الجنوبي، ولتكون حاجزًا ضد الطموحات السوفيتية في الحقول النفطية، ولتحول دون التهديد السوفيتي للمصالح الأمريكية والغربية(١٢٧) أدى ذلك إلى تقديم مزيد من الأسلحة السوفيتية للعراق مما أدخل الدولتين بصفة غير مباشرة ضمن دائرة التنافس السوفيتي الأمريكي في منطقة الخليج، وكان لهذا الاستقطاب الدولي آثاره الخطيرة على البلدين، حيث بدأت المناوشات الحدودية في ١٠ أبريل ١٩٧٢، كما هاجمت القوات العراقية النظامية أربعة مخافر إيرانية مستخدمة ناقلات الجنود المدرعة والمدفعية والصواريخ الخفيفة ردًا على قيام إيران بتجهيز الأكراد في العراق بالأسلحة الثقيلة(١٢٨).

حدث ذلك رغم قلق السوفيت من أن يستخدم العراقيون المعاهدة لدعم موقفهم في نزاعهم مع إيران، ونصحهم للعراقيين بالتزام الحذر بهذا الشأن(١٢٩)، بل قصدوا طمأنة إيران بشأن النوايا

السوفيتية،عنماأعلنوا أن المعاهدة غير موجهة ضد أية دولة أخرى، فقد كانوا يأملون في تحسين العلاقات مع كلٍ من بغداد وطهران في آن واحد، ولكن ذلك بات صعبًا في ظل التنافس العراقي الإيراني، وغدا من الصعوبة بمكان تحسين العلاقات مع إحداهما دون أن يؤثر ذلك سلبًا على علاقات السوفيت بالطرف الآخر.

أما الأوساط الغربية فقد اعتبرت أن عقد هذه الاتفاقية لمدة ١٥ عاما يؤكد أن للسوفيت طموحات طويلة الأمد فى المنطقة، وروجت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وشركاتهما النفطية العاملة في العراق إلى"أن المعاهدة لم تكن سوى ستار يخفي وراءه أمورًا أكثر أهمية وارتباطات أشد خطورة منها إقامة قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي، وتمكين الحركة الشيوعية في العراق من غزو الخليج العربي بمساعدة ودعم الحكومة العراقية[١٣٠].

نتائج المعاهدة

بتوقيع هذه المعاهدة بدا للعيان أن الاتحاد السوفيتي قد وقع خلال أقل من عام ثلاث معاهدات مع أهم ثلاث دول إلى الجنوب من حدوده، وهي مصر والهند والعراق، وكان هذا إنجازًا دبلوماسيًا أعاد للذاكرة الفترة القصيرة من عام ١٩٢١ التي وقع الاتحاد السوفيتي خلالها معاهدات مع كل من تركيا وأفغانستان وإيران[١٣١]. وقد مثلت المعاهدة نمطًا لعلاقات الاتحاد السوفيتي مع دول صديقة غير شيوعية، وكونت سلسلة من الحكومات الصديقة امتدت من بحر الصين إلى البحر المتوسط، فاختلفت الصورة تمامًا عما كانت عليه زمن حلف بغداد. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تشتمل على أية تعهدات أو التزامات عسكرية مباشرة، ولم تكن تعتبر تحالفًا عسكريًا حقيقيًا، فقد ترتب عليها توثيق العلاقات العراقية- السوفيتية، وأصبحت الآلة العسكرية العراقية سوفيتية بالكامل الصنع، وأصبحت معظم خطط التنمية العراقية تعتمد على المساعدات السوفيتية، مما نتج عنه تأثيراته المهمة على توازن القوى في الشرق الأوسط؛ حيث قدمت موسكو لبغداد بعد التوقيع مباشرة صواريخ سام-٣ أرض- جو، وقاذفات قنابل متوسطة المدى من طراز توبوليف-٢٢ (tu-22)، وكانت تلك هي المرة الأولى والحالة الوحيدة آنذاك التى قدم فيها الاتحاد السوفيتي هذا

الطراز من سلاحه خارج نطاق دول أوربا الشرقية، فضلًا عن تزويد العراق بصواريخ سكود Scud أرض- أرض، وطائرات مقاتلة من طراز ميج ٢٣، مما أدى إلى تحسين الكفاءة القتالية للقوات الجوية العراقية(١٣٢).

وقد توالت الزيارات التى قامت بها قطع البحرية السوفيتية إلى ميناء أم قصر العراقي والتي أعلنت عن التواجد السوفيتي هناك، وكان أهمها زيارة الأميرال سيرجي جورشاكوف Sergei Gorchakov القائد العام للقوات البحرية السوفيتية وفرقة تابعة للبحرية السوفيتية بزيارة ميناء أم قصر في الفترة ما بين ٣ أبريل إلى ١١ أبريل ١٩٧٣(١٣٣).

ترتب على الاتفاقية نتائج خطيرة وبعيدة المدى تمثلت في ازدياد موقف العراق قوة في مفاوضاته مع الشركات النفطية الغربية، وعندما اشتدت المواجهة مع هذه الشركات بادر العراق بلفتة مجاملة للسوفيت، بضم وزيرين شيوعيين إلى الحكومة في مايو ١٩٧٢ لكسب الدعم السوفيتي(١٣٤)، ثم أعلن في أول يونيو من العام ذاته تأميم شركة نفط العراق وهى الخطوة التى ترتب عليها مزيد من التقارب بين العراق والاتحاد السوفيتي، مما دفع الولايات المتحدة إلى القيام بعملية سرية لدعم الأكراد ماديا وعسكريا بين عامى ١٩٧٢-١٩٧٥.

أ- تأميم شركة نفط العراق يونيو ١٩٧٢:

استنادًا إلى الدعم السوفيتي الذي وفرته هذه المعاهدة وفي خطوة درامية مفاجئة قامت حكومة العراق في أول يونيو بتأميم حقل بترول كركوك الذي تمتلكه شركة نفط العراق، وهو واحد من ثلاثة حقول نفطية امتلكتها الشركات الغربية في العراق، وشركة نفط العراق، وهى كما ذكرنا سلفًا، اتحاد نفطي من مجموعة شركات نفطية (أمريكية- بريطانية- هولندية- فرنسية) منحت امتيازاً نفطياً في العراق عام ١٩٢٥ لمده ٧٥ سنة، وقد حدث خلاف بين الحكومة والشركة عام ١٩٦١ بلغ ذروته بصدور قانون (٨٠)، حيث سحب هذا القانون من شركة نفط العراق الامتيازات التي حصلت عليها في حقل بترول الرميلة الشمالي الذي اكتشفته الشركة، وقامت بتطويره جزئيًا، ولكن الإنتاج لم يكن قد بدأ بعد، وجرت مفاوضات عديدة بين الشركة والحكومة كان آخرها في

يناير وفبراير ١٩٧٢ انتهت جميعها بالفشل. بل إن التوترات بلغت حدًا خطيرًا عندما قامت الشركة بتخفيض إنتاج النفط في حقل كركوك بنسبة ٢٤% في شهري مارس وأبريل، وهو ما اعتبره العراقيون محاولة للضغط على الحكومة العراقية للانتقام منها في أعقاب فشل المفاوضات، ونتيجة لتراجع عائدات النفط الحكومية التي كانت الحكومة العراقية في أمس الحاجة إليها، هددت بمصادرة ممتلكات الشركة إذا لم تقم بزيادة الإنتاج في الحقول الشمالية، وقد وافقت الشركة على تنفيذ طلب الحكومة العراقية بشرط أن تدفع الأخيرة لها تعويضًا، وأعلن قرار التأميم في أول يونيو[١٣٥].

وبعد قيام العراق بهذه الخطوة كان عليه أن يعيد ترتيب أوراقه من جديد، وأخذ احتياطاته تحسبًا لأي عمل تقوم به القوى المناوئة لقرار التأميم خاصة في مسألة تسويق النفط الخام، واحتمالية تحرك المتضررين من التأميم قانونيًا ضد أي مشتري لهذا النفط الخام، وقد تغلبت جزئيًا على هذه المشكلة بإعفاء الحصة الفرنسية في شركة نفط العراق من عملية التأميم[١٣٦]، ولكن كانت هناك احتمالية أن تتعرض الشركة الفرنسية التي تمتلك الحكومة الفرنسية ٣٥% من أسهمها لضغوط سياسية من جانب حكومات البلدان الأخرى المتضررة من قرار التأميم لوقف عمليات التسويق. ولذلك ففي اليوم التالي لقرار التأميم طار وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي إلى موسكو سعيًا للحصول على معونة سوفيتية اقتصادية وفنية لتمكين العراق من مواجهة المصاعب المتوقعة نتيجة التأميم[١٣٧]، وقد واجه العراق صعابًا في تسويق بتروله، نظرًا لعدم امتلاكه أسطولًا تجاريًا، ولضعف إمكانياته في مجال تكرير البترول، وبذلك أصبح العراق معتمدًا على موسكو، وكان على الأخيرة أن تدفع ثمن هذا الاعتماد، وعلى هذا فبعد خمسة أيام من وصول الحديثي إلى موسكو تم توقيع اتفاقية نصت على أن يسهم الاتحاد السوفيتي في نقل بترول العراق إلى أن تنتهي أسبانيا من تشييد عدد من ناقلات البترول قدرت حمولتها بـ ٣٥ ألف طن للعراق، وإنشاء معمل التكرير في الموصل بالقرب من حقل كركوك بلغت طاقته الإنتاجية ١.٥ مليون طن، وأن يساعد السوفيت في التنقيب عن البترول في جنوب العراق، كما وافق السوفيت على منح معونة أخرى لمد خط أنابيب بترول إلى البصرة، واشترطت الاتفاقية أن يحصل السوفيت على قيمة معونته عن طريق وارداته من بترول العراق[١٣٨].

ويبدو مما سبق أن موسكو كانت سريعة في استغلال فرصة قرار العراق لتأميم المصالح النفطية الغربية، وتقديم المساعدات للعراقيين في إقامة صناعة نفطية وطنية، وقد شجب السوفيت المصالح النفطية الغربية في العراق، وأعلنوا أنه لن يكون بمقدور ما تسمى بالأخوات السبع المجازفة بفرض حصار اقتصادي على الساحل العراقي، كما جرى في إيران في بداية الخمسينيات[١٣٩]، أو استخدام الكارتل النفطي لنفوذه السياسي والاقتصادي لإقناع المستهلكين الغربيين بمقاطعة بترول العراق المؤمم. ولكن ما هي الأسباب التي دفعت السوفيت للإقدام على خطوة دعم العراق بهذه القوة رغم التهديدات التي تعرض لها العراق آنذاك من احتمال استخدام حلف الناتو للقوة ضد العراق؟

مع تطور الأحداث ونظراً لوقوع العراق جغرافيا بين حليفين أمريكيين وهما إيران (شرطى الخليج وتركيا (عضو حلف الناتو)،خرجت تهديدات باستخدام حلف الناتو للقوة مع العراق، وهي التهديدات التي رد عليها االعراق بقوله: "إن دبلوماسية البوارج قد ولت ولن تعود أبدًا"، وضع ذلك السوفيت في موقف صعب، فربما يصبح مفروضًا على موسكو أن تتدخل للدفاع عن بغداد في حالة تدخل عسكري غربي، وأصبح على موسكو أن تختار ما بين دعم البعث أو التخلي عنه، وكان الخيار الثاني يهدد بانهيار علاقات الاتحاد السوفيتي المبشرة بالخير مع دولة عربية تمتلك احتياطيًا هائلًا من النفط وذات موقع استراتيجي مهم، فقرر الاتحاد السوفيتي دعم العراق[١٤٠]، فضلًا عن ذلك فقد رأت موسكو أن دعم العراق لتجاوز مرحلة التأميم تلك يسدد ضربة موجعة للمصالح النفطية الغربية في الشرق الأوسط، ويسهل انهيار السيطرة الغربية على الموارد الطبيعية العربية، ويدفع بالاتجاه الذى قد يؤدي آخر الأمر إلى التأميم الكامل للبترول العربي، وبالتالي إضعاف التحالف الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته كان إشراك السوفيت المتزايد في صناعة البترول العراقية، والذي بلغ ذروته باتفاقية الرميلة إشارة إلى العرب بأن في مقدروهم الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي كمصدر بديل لرأس المال اللازم لتطوير صناعة البترول إذا ما تخلى الغرب عنهم[١٤١].

مما سبق يتضح أن الاتحاد السوفيتي اتجه صوب الخليج العربي باستراتيجية بترولية في ظل سيطرة غربية على بترول العراق استمرت حوالي أربعين عامًا، وسعيًا حثيثًا من الغرب للاحتفاظ به، إلا أن خطوة التأميم هذه أعطت موسكو فرصة ذهبية لإضعاف هذه السيطرة الغربية في الخليج، وحرمان الغرب من بعض الموارد، والسيطرة على طريق مرور رئيس، والحيلولة دون أن يصبح شاه إيران سيدًا على الخليج، ويقيم على حدود الاتحاد السوفيتي دولة قوية تثير قلقه(١٤٢). إذاً لم يكن بمقدور شركة النفط الوطنية العراقية أن تحقق ما وصلت إليه من تطور ظهرت آثاره بافتتاح حقل نفط الرميلة في أبريل ١٩٧٢، وكذلك خطوة التأميم دون المساعدات المالية والتقنية التي قدمها الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن الدعم السياسي والدبلوماسي للعراق الذي حال دون التدخل الغربي للقضاء على هذه التجربة الوطنية أو محاولة عرقلة تسويق النفط الخام، ذلك أن الدعم السوفيتي كان أكبر ضامن لنجاح شركة النفط الوطنية العراقية، وأن استعداد السوفيت لاستيعاب الفائض من الخام العراقي المؤمم كان أمرًا حاسمًا في نجاح مشروع التأميم، وقام الاتحاد السوفيتي بإعارة العراق عدداً من ناقلات النفط التي اشتراها العراق فيما بعد، وفتح سوقًا كبيرًا ومضمونًا للخام العراقي داخل الكتلة الشيوعية وبذلك تم تأمين سوق جديد للنفط العراقي قبل الإقدام على تأميم الشركة وقد ضمن السوفيت وجود هذه السوق(١٤٣).

وعندما بدا لموسكو أنه لا عقوبات كبيرة سوف توقع على العراق مضت لتعرب بقوة عن دعمها لمشروع التأميم، وبذلك حقق العراق نصرًا قويًا، خاصة مع معارضة أوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) لأي إجراءات انتقامية من جانب المستهلكين الغربيين في شركة نفط العراق ضد الحكومة العراقية، ودعمها لخطوة التأميم بعدم زيادة صادراتها من النفط لتعويض الانخفاض الذي نجم عن تأميم الحقول التي كانت مملوكة في السابق للشركة(١٤٤).

كذلك فقد تأكد انتصار العراق مع قرار عدد من كبار المستهلكين الغربيين مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا الغربية وهولندا واليونان واليابان بتجاهل دعوة الاتحاد التجاري للمنتجين (الكارتل) بمقاطعة نفط العراق المؤمم، وواصلوا شراء النفط، وبذلك حقق العراق نصرًا مهمًا، فهو لم

يحظ فحسب باعتراف ضمني عام بشرعية قرار التأميم من جانب المجتمع الدولي، وهو جهد تزعمه الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، ولكنه نجح كذلك في ضمان الاعتراف بالأمر الواقع أي تأميم شركة نفط العراق، ذلك النجاح الذي شجع الرئيس البكر في ديسمبر ١٩٧٥ على الإعلان عن إصدار مجلس قيادة الثورة العراقي أوامره بتأميم أصول أخر شركتين أجنبيتين تعملان في العراق، وهما شركة البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية، وهو القرار الذي دعمه بقوة الشعب العراقي بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي لأنه اعتبر ذلك استكمالًا لنضال الشعب العراقي الطويل ضد الاحتكارات الأجنبية، ليصبح العراق متحكمًا بالفعل في ثرواته النفطية(١٤٥).

استمر الدعم السوفيتي للعراق في أعقاب قرار التأميم ؛ حيث تم توقيع برتوكول في ٥ سبتمبر ١٩٧٢، لتطوير حقل الرميلة الشمالي، وزيادة حجم إنتاج النفط الخام حتي يبلغ ٤٠-٥٠ مليون طن، ومع تكدس كميات هائلة من النفط لدى شركة البترول الوطنية العراقية بسبب تجاهل الشركات الاحتكارية لقرار التأميم اتفق العراق مع السوفيت في ٢٠ سبتمبر على دفع جميع الديون من النفط الخام بنسبة ١٠٠% بدلًا من ٧٠% (١٤٦)، وبناءً عليه فقد استقبل الاتحاد السوفيتي أربعة ملايين طن من النفط الخام، وهو ما حقق له فيما بعد أرباحًا طائلة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ حيث كان السوفيت قد حصلوا عليه بأسعار ما قبل زيادة الأسعار قبل الحرب، ثم قام الاتحاد السوفيتي ببيعه لدول مثل ألمانيا الغربية والدنمارك وسويسرا وهولندا بل للولايات المتحدة، وهى الدول التي كانت مستهدفة من قبل قرار حظر النفط العربي(١٤٧)، وهو ما حقق للسوفيت أرباحًا هائلة.

سارت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين فى طريق الثبات والإستقرار لاسيما بعد انضمام العراق إلى مجلس التعاون الاقتصادي للبلدان الاشتراكية COMECON (الكوميكون) بصفة مراقب(١٤٨)، ليزداد التعاون الاقتصادي قوة خاصة في مجال تطوير العراق لصناعته النفطية، وبنيته التحتية، ففي مارس ١٩٧٤، وقع العراق عقدًا مع الاتحاد السوفيتي لمد أنابيب بطول٥٨ كم بين بغداد والبصرة، وتلا ذلك في مايو اتفاق لتوسيع إنتاج حقل الرميلة الشمالي، وفي مقابل ذلك حصل

الاتحاد السوفيتي على أسعار تفضيلية، ثم وقعت الدولتان في نوفمبر من نفس العام اتفاقية لتطوير الصناعة والزراعة والموارد المعدنية وتدريب القوة البشرية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض الزراعية والصناعية والعلاجية، ومن بين المشاريع الكبرى تشييد محطة الطاقة في ذي قار جنوب العراق بتكلفة ٣٠٠ مليون روبل، ومجمع للحديد والصلب في البصرة، ومعظم هذه المشاريع تم تمويلها في مقابل النفط، ونتيجة لهذه المشروعات بلغ حجم صادرات العراق للإتحاد السوفيتي في عام (١٩٧٥) ٣٢٥.٤ مليون روبل ساهم النفط فيها وحده بـ ٣٢٠.٤ مليون روبل، كما شهدت مبيعات السلاح السوفيتي للعراق بين عامي ١٩٧٤، ١٩٧٨ قفزة كبيرة فنجد أن العراق كان بين عامي ١٩٦٤- ١٩٧٣ يأتي في المرتبة الخامسة في قائمة دول العالم الثالث الرئيسية المتلقية للسلاح السوفيتي بعد مصر وفيتنام الشمالية والهند وسوريا، وتحركت العراق بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٨ لتصبح في المرتبة الأولي تليها ليبيا وسوريا.

والجدول التالي يوضح مبيعات السلاح السوفيتي للدول العربية مقدرة بملايين الدولارات (١٩٦٤-١٩٧٨)[١٤٩]

العام	١٩٦٤- ١٩٧٣	١٩٧٤- ١٩٧٨	المجموع
مصر	٢٣٠٥	٤٣٠	٢٧٣٥
سوريا	١١٥٣	٢٧٠٠	٣٨٥٣
العراق	٧٤٢	٣٦٠٠	٤٣٤٢
ليبيا	-	٣٤٠٠	٣٤٠٠

ويؤكد الجدول السابق زيادة حجم التعاون في المجال العسكري بين الدولتين،حتى أصبح العراق أكبر متلقي عربي للسلاح السوفيتي في تلك الفترة، على الرغم من أنه لم يكن مشتبكاً فى مواجهة عسكرية كما كان الحال بالنسبة لمصر وسوريا.

ب-أثر المعاهدة على المسألة الكردية

كان النزاع ما بين الحكومة العراقية والأكراد بمثابة حرب بالوكالة بين إيران والعراق على طول الحدود المشتركة بينهما، وبرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية، واتضح مع الوقت أن اتفاق ١١ مارس ١٩٧٠ بين الأكراد وحكومة البعث لم يكن سوى لعبة سياسية أرادت منها الأخيرة كسب الوقت لتجميع قواها، وإثبات وجودها في الحكم، فما أن انتهت احتفالات مارس بمناسبة التوقيع حتى ظهرت حقيقة نوايا كل طرف، فالنسبة للحكومة العراقية فقد كشفت حقيقة نواياها بعد بضعة أشهر من التوقيع ؛حيث حاولت مرتين اغتيال الملا مصطفى البرزاني كانت الأولى في ٢٩ سبتمبر ١٩٧١، والثانية في يوليو ١٩٧٢، وكاد الوضع يتفجر لولا قيام البكر في نوفمبر ١٩٧٢ بزيارة مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث أكد حرصه على عدم تجدد القتال، أما بالنسبة للأكراد فقد تبين أن البرزاني استخدم البيان لتثبيت سلطته في كردستان، وزيادة المساعدات الخارجية فضلًا عن التعاون مع القوى الخارجية وفي مقدمتها إيران(١٥٠).

لم يكن بإمكان الأكراد أن يتحملوا تسع سنوات من الحرب الأهلية بين عامي (١٩٦٣-١٩٧٢) دون مساعدات خارجية، فقد تلقوا مساعدات مباشرة من إيران ومن إسرائيل عبر الحدود الإيرانية؛ حيث أمدهم الشاه بالسلاح سرًا وبالخدمات الطبية، ووفر لهم تدريبات عسكرية على الحدود في مقابل تعهد الملا مصطفى بعدم تجنيد الأكراد الإيرانيين أو تحريضهم ضد الحكومة الإيرانية(١٥١)، وكذلك تلقى الأكراد مساعدات من إسرائيل، حيث اهتمت إسرائيل بالمسألة الكردية في العراق من منطلق الاحساس بالتهديد من جانب العراق، وذلك كوسيلة لتشتيت موارد العراق- خاصة العسكرية- بعيدًا عنها. وعلى الرغم من أن العراق لم يسبق له أن شارك مشاركة كاملة في حروب العرب مع إسرائيل، فقد خشي المفكرون الإستراتيجيون من أنه في حال بروز العراق كمطالب بقيادة العالم العربي، وكان على استعداد للهجوم على إسرائيل في حرب إسرائيلية عربية مقبلة، فقد ينقلب التوازن لصالح العرب إذا ما طور العراق قدراته الهجومية عبر امتلاكه لصواريخ سكود، وقام باجتياز الأردن ونشر قواته على الضفة الشرقية في غضون ثمان وأربعين ساعة، وأنه بدون القوة

العسكرية العراقية تكون إسرائيل في وضع أفضل بكثير فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي مع العرب، ولذلك استخدمت إسرائيل قادة وفصائل الأكراد العراقيين لتحقيق أهدافها، حيث ساهم الأكراد في نقل اليهود العراقيين إلى إسرائيل فيما عرف بعملية البساط.(١٥٢)

وقد جمع بين إيران وإسرائيل مصلحة مشتركة في إضعاف بغداد، ووجدوا في أكراد العراق ضالتهم، وقد تم التوصل إلى اتفاق في أول مايو ١٩٥٦ في مقر البرزاني في كردستان العراق ؛ حيث عبر رجال الشرطة السرية الإيرانية (السافاك) وضباط الموساد باللباس الكردي الحدود العراقية، وعرضوا تدريب وتمويل وتسليح قوات البرزانى لكي تشن عمليات هجومية واسعة النطاق ضد الجيش العراقي، وقد تم تمرير الأموال وشحنات السلاح عبر السافاك الذي وفر للإسرائيليين أيضًا ممرًا بريًا إلى كردستان العراق، وصلت عن طريقه شحنات منتظمة من الأسلحة والأطباء والمواد الطبية والمدربين الإسرائيليين إلى كردستان من إسرائيل عبر إيران(١٥٣).

ومع قوة العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل اتهم العراق الولايات المتحدة بأن هذه النشاطات قد دبرت بموافقة الأخيرة، إن لم تكن قد شاركت فيها بالفعل، كل ذلك ألحق الضرر بالعلاقات الأمريكية العراقية منذ عام ١٩٦٣،حتى تم قطعها في يونيو ١٩٦٧ في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية(١٥٤). ولكن ما هى حقيقة العلاقات بين الولايات المتحدة والأكراد ومتى بدأت؟

يمكن القول إنه قد بدأت الإطلالة الأمريكية الأولى على الوضع الكردي منذ الحرب العالمية الأولى؛ حيث خرجت مبادئ ويلسون الأربعة عشر الشهيرة، وبخاصه المبدأ الثاني عشر منها والذي وعد بمنح الحكم الذاتي للقوميات الأخرى في الإمبراطورية العثمانية التي كانت تخضع للحكم التركي"، ولكن عزم بريطانيا على الاحتفاظ بالسيطرة على المنطقة الكردية الغنية بالنفط في شمال العراق، قضى على الآمال الكردية الناشئة في الاستقلال أو حتى تحقيق نوع من الحكم الذاتي، وبذلك انتهت المرحلة الأولى من عمر السياسة الأمريكية تجاه الأكراد(١٥٥).

وفي أعقاب ذلك عزفت الولايات المتحدة عن التدخل في المسألة الكردية على اعتبار أن كلًا من العراق وتركيا وإيران تشكل دولًا حليفة في إطار حلف بغداد وحلف الأطلسي، ولكن مع

انهيار النظام الملكي في العراق ونهاية حلف بغداد، وما نجم عن ذلك من توتر العلاقات مع نظام قاسم عاد الدور الأمريكي للظهور مرة أخرى، وتعزز الاهتمام الأمريكي بالمناطق الكردية مع تراجع الدور البريطاني، وارتبط هذا الاهتمام بالمتطلبات التي فرضتها ظروف الحرب الباردة في مواجهة السوفيت، خاصة خلال الفترة التي دعم فيها السوفيت الحركة الكردية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة هذا الدعم وسيلة من وسائل التوغل السوفيتي في الشرق الأوسط(١٥٦).

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الستينيات بداية اتصالات أمريكية بكرد العراق حدث ذلك في ذروة سنوات الحرب الباردة، ونجم عن أمور عديدة تعود إلى تطورات محلية داخل العراق وتطورات إقليمية ودولية، وكذلك سياسة الرئيس الأمريكي نيكسون، فقد دفع تولي البعث الحكم في العراق عام ١٩٦٨، والتزامه محليًا ببرنامج اشتركي راديكالي، وتبنيه علانية سياسة معارضة للمصالح الأمريكية، فضلًا عن النفور الأمريكي من الخطاب البلاغي لنظام البعث العراقي الذي لا يعترف بإسرائيل، والذى أقدم على عمليات شنق علنية ليهود عراقيين متهمين بالتخابر لصالح إسرائيل ووكالة الاستخبارات الأمريكية(١٥٧)، ذلك في مقابل إظهاره ميلًا قويًا نحو السوفيت وتعاونًا اقتصاديًا قويًا معهم، حتى بلغت الاستثمارات السوفيتية في صناعة النفط العراقية عام ١٩٦٩، ١٧٠ مليون دولار، وأدى ذلك إلى تشجيع استهلال اتصالات أمريكية بأكراد العراق عام ١٩٦٩، دون غيرهم، حيث أبدى هؤلاء بالتحديد نشاطًا سياسيًا وتنظيميًا أفضل اتسموا به عن غيرهم من الحركات الكردية الأخرى(١٥٨)، كما أنهم مثلوا المعارضة الوحيدة المنظمة لهذا النظام البعثي قوي الشكيمة صعب المراس والذي وصف بأنه نظام غير قابل للسيطرة والإخضاع.

أما فيما يتعلق بسياسات الرئيس نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) قد شهدت تلك الفترة تركيزًا للسلطات حول الرئيس ومستشاره للأمن القومي هنري كسنجر، الذي كان يشارك فيها كواضع للسياسة، ومنفذ لها، بل وكصانع السياسة المطلق في عهد نيكسون الذى اتبع سياسة "القطبين التوأم" كرد فعل للجهود السوفيتية لاكتساب المزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وخشية الولايات المتحدة من علاقات إيران والعراق والاتحاد السوفيتي، فضلًا عن طبيعة النظام البعثي

بوصفه، من وجهة النظر الأمريكية، نظامًا خارجًا عن السيطرة ومهددًا لأمن إسرائيل ودول الإقليم، وقد حافظت الولايات المتحدة، في ظل سياسة القطبين التوأم تلك، على سياسة الاحتواء من خلال الوسائل العسكرية الخفية وتحركات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وصد أية قوة يمكن أن تهدد مصالحها الإقليمية، وليتوسع مفهوم الاحتواء إلى حد كبير ولتتسع تحالفات الولايات المتحدة مع جهات حكومية فاعلة كوكلاء لها مثل إيران والسعودية، ومع جهات غير حكومية فاعلة معينة مثل كرد العراق تعمل على خدمة أهداف الولايات المتحدة لتمارس هيمنة غير مباشرة في الشرق الأوسط، ولتقوم عبر هذه الوسائل فقط بمنع أي توسع سوفيتي محتمل، ولكنها أيضًا يمكن أن تقوم بعرقلة أي سلوكيات عدائية محتملة من العراق يمكن أن تؤدي إلى تعريض المصالح الأمريكية في منطقة الخليج الغنية بالنفط للخطر[١٥٩].

وقد أدت موافقة البعث العراقي عام ١٩٧٠ على ضمان منح الأكراد الحكم الذاتي إلى إثارة إيران، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، كما زاد الأمر سوءًا مع توقيع معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس بدأ العمل على إضعاف العراق في إطار سياسة إضعاف أية دولة تعمل على إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك من خلال مساعدة الحركة الكردية، لتتحول العلاقات من مجرد اتصالات أمريكية كردية في نهاية الستينيات إلى علاقة سرية على المستوى الرسمي نتيجة حدوث تقارب بين المصالح القومية الأمريكية والمطالب الكردية، في إطار المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للهيمنة على النظام الدولي، فضلًا عن تصاعد القومية العربية والتي مثلت مع الشيوعية تهديدًا أيديولوجيا آخر للمصالح الأمريكية في المنطقة فظهر كرد العراق كعامل حاسم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية إبان السبعينيات.

وكما ذُكر في السابق فقد بدأت اتصالات أمريكية كردية في آواخر عام ١٩٦٩، حيث طالبت الولايات المتحدة الأكراد في أغسطس، في نظير مساعدات مالية، أن يذهبوا بعيدًا بالمبالغة في مطالبهم مع النظام العراقي، وطلب الاستقلال الذاتي، وكذلك الحفاظ على علاقاتهم الطيبة مع

إيران، وأخيرًا رفض أي مساعدات سوفيتية، ويبدو أن هذا التحرك الأمريكي كان نابعًا من أن التشجيع السوفيتي لنظام البعث على توحيد الكرد والشيوعيين لتحقيق الاستقرار، وتمكين النظام من السيطرة بشكل أفضل على البلاد في ظل الهيمنة السوفيتية، قد أثار قلق الولايات المتحدة التى اعتبرت أن السوفيت يسعون إلى تحويل العراق إلى دولة تابعة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبتحريض من الولايات المتحدة اعترض مصطفى البرزاني على بيان مارس ١٩٧٠[١٦٠]، ومما يجدر ذكره أن هذه الاتصالات تمت على أضيق نطاق،وفي سرية تامة، حيث كانت الخارجية الأمريكية تأمل في استئناف العلاقات مع النظام العراقي.

وفى الوقت ذاته مارس مسئولو السافاك ضغوطاً في مارس ١٩٧١ على إدارة نيكسون حتى تدعم أكراد العراق، وأن تعيد النظر في سياسة عدم التدخل محذرين من أنه في ضوء ظروف الحرب الباردة فإن العراق يعتبر في وضع مماثل للدول التابعة للسوفيت في أوربا الشرقية، وأنه يمكن دعم الأكراد عن طريق طرف ثالث مثل الأردن[١٦١]، وبذلك حاول السافاك تصوير نزاع الأكراد مع بغداد على أنه جزء من الحرب الباردة لإقناع الولايات المتحدة بالتورط فيه بقوة.

وقد واصلت الخارجية الأمريكية جهودها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق، ومنّت نفسها بذلك، ولكنها صدمت في ١٥ مايو ١٩٧١ بقرار النظام العراقي بمصادرة مبنى السفارة الأمريكية في وسط بغداد، بعد أسبوع من التوتر حاصرت خلاله قوات الأمن العراقية السفارة، وطالبت السفير البلجيكي مارسيل فان كيرشوف Marcel Van Kerchove بتسليم المفاتيح الخاصة بالمبنى، ومما لاشك فيه أن الاستيلاء على مبنى وأراضى السفارة زاد من موقف إدارة نيكسون تصلبًا تجاه النظام العراقي، ولكن في النهاية لم يتعد الموقف الأمريكى أكثر من مجرد مذكرة احتجاج قوية أرسلت إلى بغداد[١٦٢].

وفى أعقاب ذلك شرع الأكراد في محاولة جديدة للاتصال بالولايات المتحدة لإقناعها بالتدخل لدعم الأكراد فى يوليو ١٩٧١؛حيث اتصل زايد عثمان المسئول البارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني ومبعوث البرزاني بالسفارة الأمريكية في بيروت لطلب المساعدة المالية من

الولايات المتحدة، وقد كشف عثمان عن اهتمام السعودية والأردن بمساعدة الأكراد،عندما ذكر أن الاعتمادات المالية يمكن أن تصل عبر السعودية أو الأردن أو إيران، وأشار عثمان إلى أن الملك فيصل ملك السعودية يدعم فكرة ثورة عراقية من حيث المبدأ، ولكنه يريد مزيداً من المعلومات قبل الشروع في ذلك، وأن الملك حسين لديه مصلحة في استخدام الأكراد للضغط على العراق وإضعافه، ونقل رغبة البرزاني في إقامة علاقات سرية مع الولايات المتحدة مقترحًا أن ترسل وكالة الإستخبارات الأمريكية ممثلًا عنها لمقر قيادة البرزاني في "حاجي عمران"، وأنه من الممكن أن يقوم البرزاني شخصيًا بزيارة واشنطن للتشاور أو أن يرسل وفدًا من لدنه. وكرد فعل لذلك أكد المسئولون الأمريكيون على سياسة عدم التدخل الأمريكي، ولكنهم أعربوا له عن أنهم سوف يرسلون إلى واشنطن تقريرًا عن هذه المحادثة(١٦٣).

وفي أعقاب مصادرة أملاك السفارة ومبانيها مرت العلاقات العراقية بقفزة كبيرة في سبتمبر ١٩٧١ وقعت حكومة البعث صفقة أسلحة سرية مع موسكو وصل بها إجمالي حجم المساعدات العسكرية السوفيتية إلى العراق إلى حوالي ٣/٤ بليون دولار، ولم يصل نبأ هذه الصفقة إلى علم واشنطن إلا في يناير ١٩٧٢، وكما هو متوقع سعت إيران إلى استغلال الصفقة في إثبات نوايا موسكو تجاه الخليج أمام المسئولين الأمريكيين على أنها تهديد لإيران، وأنها جزء من سياسة عدوانية يتبناها السوفيت في الخليج لتهديد إيران، وقد رأت الخارجية الأمريكية أن هذه الصفقة تمت في المقام الأول لاسترضاء العراق لا لتهديد إيران(١٦٤).

وكجزء من صفقة السلاح العراقية– السوفيتية وافق البعث على إنهاء حملته ضد الشيوعيين، وتشكيل حكومة جبهة وطنية مع الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو ما رفضه البرزاني، الذى تعرض في أعقاب ذلك لمحاولة اغتيال جديدة أصر البرزاني على أنها من تدبير البعث، ونشط الأكراد حينئذ بالتعاون مع السافاك لحث الأمريكيين على دعمهم بقوة، ولكنهم لم يلقوا آذانًا صاغية، وقد دفع ذلك شاه إيران إلى أن يطلب ذلك بنفسه بشكل مباشر من نيكسون ولكن رفض طلبه برد مهذب(١٦٥).

وفي أعقاب زيارة صدام حسين إلى موسكو في فبراير ١٩٧٢، واتفاق الجانبين على إقامة حكومة جبهة وطنية عراقية في مقابل الحصول على عتاد سوفيتي والتعاون في الشئون الدفاعية، وضبط ميزان المدفوعات العراقي ودعم صناعة النفط الوطنية العراقية(١٦٦)، ومع اعتقاد السوفيت أن مشاركة الأكراد في الجبهة الوطنية شرط أساسي للاستقرار، استمروا في الضغط على النظام لتنفيذ وعوده، بل أرسلوا في ٢٨ فبراير وفدًا رفيع المستوى إلى مقر إقامة البرزاني في كردستان إلا أن الأخير رفض المشاركة في الجبهة وأكد عدم ثقته في البعث، وواصل مناشداته للولايات المتحدة التى ظل يرددها لأكثر من عشر سنوات خلت،وردًا على ذلك أكدت مذكرة مجلس الأمن القومي "أن البريطانيين يتحاشون التورط في الأمر، وأن الإسرائيليين والإيرانيين يدفعون معونة شهرية للبرزاني، وجاء فى المذكرة أن كلًا من وكالة الإستخبارات ووزارة الخارجية الأمريكية ترى أنه على الولايات المتحدة مواصلة سياسة عدم التدخل المباشر في الأمر لأسباب منها " أن المساعدة التي يحتاجها البرزاني تستطيع إيران وإسرائيل تقديمها، وأنهما لا يريدان منا سوى أن نتورط في الأمر، وهناك أمر آخر يجعلنا نحجم عن التدخل، وهو أن تدخلنا في المسألة سوف يجعلنا نبدو أمام السوفيت وكأننا نتحرك ضدهم، ولذلك ننصح بالاستمرار في عدم التدخل"(١٦٧).

ويبدو مما سبق أن الولايات المتحدة خلال الأشهر التي تلت اتفاق مارس رفضت تحذيرات أقرب حلفائها من تحول العراق بقوة نحو الفلك السوفيتي، واعتبرت هذه التحذيرات مجرد محاولات للتلاعب أو المناورة من جانبهم، ويبدو كذلك أن تحليلات واضعي السياسة الأمريكية للتوجهات العراقية كانت تفتقر إلى أرضية دقيقة للمعلومات نتيجة عدم وجود تمثيل دبلوماسي لها في العراق مع إغلاق سفارتها هناك، وأن كل الدلائل المتاحة آنذاك كانت تشير إلى إستنتاجات معاكسة للواقع، فبعد أشهر من اتفاق مارس أطلق الأمن العراقي موجة قمعية جديدة ضد الشيوعيين أثارت السوفيت، وهو ما جعل واشنطن ربما ترسم صورة خاطئة لحقيقة السياسة العراقية تجاه السوفيت، فضلًا عن ذلك فإن إدارة نيكسون ركزت على أولويات أهم في سياستها آنذاك مثل تصاعد وتيرة الحرب في فيتنام، والانفتاح على الصين، والحد من الأسلحة النووية، والانفراجة مع السوفيت. ولكن مع إتمام الانسحاب البريطاني من المنطقة في ديسمبر ١٩٧١، وتحسن العلاقات مع السوفيت

وتوقف بغداد عن قمع الشيوعيين العراقيين و محاولات اغتيال البرزاني، أجبر كل ذلك إدارة نيكسون على إعادة النظر في سياسة كف يدها عن العراق(١٦٨).

وفي ٢٨ مارس ١٩٧٢ تدخل الملك حسين ولعب دور الوسيط لنقل طلب مباشر من البرزاني إلى نيكسون، ثم جاء طلب آخر لإدارة كسنجر في نفس اليوم عندما اتصل مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة عصمت كيتاني، وهو عراقي كردي، بجورج بوش George H. W. Bush السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، وطلب إليه أن يقابل زايدعثمان مبعوث البرزاني الذي كان على وشك الوصول إلي نيويورك، وبعد موافقة واشنطن، أخبر بوش كيتاني أن زايد عثمان سوف يقابل المسئولين في واشنطن، ونتيجة لتحركات الملك حسين وكيتاني بدأ المشهد يتغير في واشنطن لصالح دعم الأكراد(١٦٩).

وبناءً علي ذلك جرت في ٣ أبريل مقابلة بين توماس سكوتس Thomas Scotes وهو المسئول عن الشئون العراقية بالخارجية الأمريكية مع زايد عثمان المبعوث في فندق هاي أدامز Hay Adams بواشنطن العاصمة، وقد أكد عثمان خلال هذا اللقاء أن طلب اللقاء جاء نتيجة زيارة صدام حسين لموسكو، تلك الزيارة التى عززت النفوذ السوفيتي في العراق بشكل كبير، وقد أكد أن البرزاني يناشد الحكومة الأمريكية تقديم مساعدات مالية وعسكرية لتمكينه من تشكيل حكومة عراقية في كردستان العراق تتكون من الكرد والعرب، وتكون حجر الأساس ومنطلقًا لحركة تطيح بنظام البعث العراقي، واقترح أن تقدم المساعدات الأمريكية إما بشكل مباشر للبرزاني أو غير مباشر على سبيل المثال من خلال ملك الأردن، وحذر عثمان من أنه في حالة عدم الاستجابة لمطالب الأكراد فإنهم لن يستطيعوا الصمود أمام ضغوط السوفيت والبعثيين، وهو ما يمكن أن يؤدي في خاتمة المطاف إلى صبغ العراق بالصبغة السوفيتية، ويهدد بالتالي" مصالح العالم الحر في الخليج الفارسي"، وأكد مبعوث البارزاني أن صدام ينوي تأميم الحصص الأمريكية و البريطانية في شركة نفط العراق، وأن السوفيت يساعدون العراق على إقامة نظام دفاع صاروخي في قاعدة

الشعيبة الجوية قرب البصرة، وأن هدفهم استغلال العراق في تطويق تركيا، وبالتالي حلف شمال الأطلسي وتهديد إيران والخليج بأسره[١٧٠].

وقد أُلحقت بالمذكرة السابقة دراسة لمكتب شئوون الشرق الأدنى وجنوب أسيا لهذه المقابلة وما احتوت عليه من مطالب فجاء الرد سلبيًا، حيث أوصت بعدم الاستجابة للنداء الكردي للأسباب التالية:-

أولًا: لإن إقامة نظام حكم يهيمن عليه الأكراد سوف يلقى معارضة شديدة داخل العراق وخارجها.

ثانيًا: إن السوفيت قد وطدوا بالفعل نفوذهم الاقتصادي في العراق، وحتى لو تمكن البرزاني من الإطاحة بالبعثيين فمن غير المحتمل أن يتمكن من تحطيم روابط العراق بالاتحاد السوفيتي، إلا إذا كنا نحن مستعدون آنذاك للتحرك فورًا وتقديم المساعدة على نطاق كبير.

ثالثًا: أنه حتى في حالة دعم الحكومة الأمريكية لانقلاب كهذا يبدو في أحسن الأحوال سيء التنظيم والإعداد، سيكون من الصعب إبقاؤه في طي الكتمان، وهو ما يعرض الولايات المتحدة للمخاطرة بإحداث توترات في علاقاتها مع دول عربية أخرى لأنه دعم أمريكي لحركة غير عربية مدعومة من قبل دول غير عربية (إيران وإسرائيل) ضد حكومة عربية (العراق).

رابعًا: إن تسهيل أمر وصول حكومة من صنع الأكراد إلى السلطة في العراق أيضًا يحمل مخاطر إثارة آمال وأحلام الأكراد في كل من إيران وتركيا المجاورتين للعراق، مما يتسبب في إثارة القلق في إيران وتركيا، وأن أي تشجيع للأكراد يمكن فحسب أن يعطي مزيدًا من الزخم للتطلعات القومية الكردية التي تهدف في خاتمة المطاف إلى إقامة دولة مستقلة في كردستان وهى خطوة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التشرذم في منطقة مجزأة بالفعل. وفي نهاية المذكرة أوصى المكتب بضرورة مراجعة رأي وكالة الإستخبارات المركزية لمعرفة موقفها قبل اتخاذ أي قرار نهائي للرد على مناشدة البرزاني [١٧١]، وفي الموقف ذاته حذر جوزيف فارلاند Joseph Farland السفير الأمريكي

في طهران من مغبة أن تصبح العملية السرية لمساعدة الأكراد ذات نهاية مفتوحة حالما تنطلق، وأن تغدو إذا ما توقفت عرضة لإساءة التفسير بشكل مؤسف(١٧٢).

وقبل أن يصل رد وكالة الإستخبارات المركزية للخارجية الأمريكية إذا بزيارة رئيس الوزراء السوفيتي كوسجين للعراق في أوائل أبريل، وإذا به يوقع معاهدة الصداقة والتعاون في ٩ أبريل ١٩٧٢ لتنقلب الأمور تمامًا في واشنطن، ويحدث التحول الكبير تجاه المسألة الكردية، وهو موافقة إدارة نيكسون على عملية سرية لدعم الأكراد في أغسطس ١٩٧٢.

ترى الغالبية العظمى من الباحثين الذين تصدوا لتفسير موافقة الإدارة الأمريكية على العملية السرية لدعم الأكراد أنها كانت استجابة ثأرية انتقامية لعقد معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي التي أكدت بما لا يدع مجالًا للشك اصطفاف العراق إلى جانب السوفيت في الحرب الباردة، وما ترتب على ذلك من تصاعد أهمية العراق بالنسبة للاتحاد السوفيتي في استراتيجية الحرب الباردة(١٧٣).

ولعل ما يؤكد ذلك ما يذكره مستشار نيكسون للأمن القومي كسنجر نفسه في مذكراته بعنوان "أيام التجديد" حيث قال فيها "دفعتنا زيارة قام بها رئيس الوزراء السوفيتي لبغداد في أبريل ١٩٧٢ إلى إعادة النظر فى سياسة عدم التدخل المباشر التي اتبعناها، حيث وقع معاهدة صداقة مع العراق تضمنت، حتى في غياب التدخل الأمريكي إلى جانب الكرد، فقرات توجب تقديم مساعدات عسكرية ضخمة، وبالتالي كان العراق يحول نفسه إلى تحد جيوسياسي، ويتجه ليغدو حليفًا رئيسًا للسوفيت في المنطقة، وحين لقيت القوات العراقية الدعم والتشجيع من السلاح السوفيتي، صعدت حدة هجماتها على الأكراد لتتجاوز المستوى الذي يمكن موازنته بالمعونات السرية الإيرانية والإسرائيلية، وتبع ذلك وقوع صدامات مسلحة بين القوات العراقية والإيرانية على طول الحدود المشتركة بين البلدين"(١٧٤). ويؤكد الأمر ذاته وثيقة من أرشيفات الخارجية الأمريكية رُفَعت عنها السرية، تسجل لقاءً تم في ديسمبر ١٩٧٥ في باريس، بين هنري كسنجر وكان وقتها وزيرًا للخارجية الأمريكية مع وزير الخارجية العراقي سعدون الحمادي، وفالح مهدي عماش سفير العراق فى فرنسا،

وأثناء هذا اللقاء أخبر كسنجر الحمادي أن الولايات المتحدة بدأت العملية الكردية السرية لاعتقادها أن العراق قد أصبح تابعًا للسوفيت يدور في فلكهم [١٧٥].

وإذا ما نظرنا إلى مذكرة موجهة للرئيس نيكسون خرجت من مجلس الأمن القومي تحلل بنود المعاهدة بتاريخ ١٨ مايو، نتبين من خلالها أن المعاهدة لم تصب إدارة نيكسون بالارتباك، حيث أكد فريق العمل بمجلس الأمن القومي أنه على الرغم من المساعدات السوفيتية الواسعة النطاق للعراق فإن الجيش العراقي لم يحقق نجاحًا في استيعاب هذه الأسلحة المتطورة، ولم يستطع تطوير قدراته الهجومية، ذلك أن بإمكانه فقط المحافظة على الأمن الداخلي أو صد هجمات جيرانه العرب، ولكن ليس بإمكانه صد هجوم من جانب تركيا أو إيران، وأن العراقيين لا يستطيعون على سبيل المثال استخدام صواريخ سام ٢، وأكدت الوثيقة أنه لا يوجد ما يثير الدهشة أو الصدمة أو المفاجأة في المعاهدة، وأنها ليست أكثر من مجرد تتويج للعلاقات القائمة بين البلدين[١٧٦]. ولكن هذا التقييم الهادئ اللطيف لم يكن يعكس القلق الحقيقي الذي أصاب إدارة نيكسون ولكنه يعكس وجود أولويات أخرى لدى هذه الإدارة آنذاك.

لقد كان توقيت عقد المعاهدة يمثل إشكالية كبرى للولايات المتحدة ؛لأنه جاء في وقت كانت إدارة نيكسون تضع فيه اللمسات الأخيرة على استعدادتها لقمة موسكو التي عقدت في آواخر مايو بين الرئيس السوفيتي برجنيف والرئيس الأمريكي نيكسون، حيث تم خلالها في ٢٦ مايو توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي تعرف باتفاقية سولت الأولى (Salt1)[١٧٧]، وبذلك تحققت انفراجة طالما تاق نيكسون لتحقيقها ليعوض إخفاقه في فيتنام ويمحوه من مخيلة الشعب الأمريكي، ورغم حرصها على ألا يمس الأذى علاقتها بموسكو والنجاح الذي حققته هناك، رأت واشنطن ألا تسمح لموسكو أن يمر تحركها في العراق دون ردع أو حساب، فكانت عملية دعم الأكراد.

ساعد على الدفع بقوة في هذا الاتجاه حدثان وقعا في مايو من نفس العام في طهران؛ ففي ٣٠ مايو توقف نيكسون وكسنجر في طهران عندما كانا في طريق عودتهما من قمة موسكو،

وكانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل قد زارت طهران سرًا قبل ذلك ببضعة أيام، وقد طرح الشاه خلال محادثاته مع نيكسون موضوع القضية الكردية، واتضح أنهما متفقان على ضرورة مساعدة الأكراد، وذلك بهدف استنزاف قوة العراق في حرب طويلة دائمة مما يضعف من قدرتها على الاشتراك في نزاع جديد بين إسرائيل وجاراتها العربيات أو عرقلة جهود إيران الرامية إلى أن تصبح الشرطي الغربي في الخليج العربي.(١٧٨) وأكد نيكسون أنه رغم قمة موسكو فإنه يؤكد عزمه على الوقوف إلى جانب أصدقاء أمريكا وتصميمه على وقف المغامرات السوفيتية في الشرق الأوسط، "وبالرغم من مسعانا لمنع تصعيد الصراعات الإقليمية وتحويلها إلى مواجهات عالمية، إلا أننا لن نسمح بأية تغييرات تطال ميزان القوى في العالم أو في الشرق الأوسط، وسنجعل الكفة تميل لصالحنا في الشرق الأوسط من خلال إظهار استحالة تحقيق الأهداف العربية عبر الراديكالية العربية أو السلاح السوفيتي"؛ وقد وجد الشاه في نيكسون آذانًا صاغية حين عبر عن قلقه من أن "يقوم السوفيت بتأسيس تحالف يضم الكرد والبعثيين والشيوعيين، وبالتالي تصبح المشكلة الكردية مصدر قوة للشيوعيين بدلًا من أن تكون شوكة في جنبهم"(١٧٩).

نتيجة لذلك اتخذ نيكسون قرارين اثنين نتيجة لهذا الحوار مع الشاه، فمن أجل إبطال تأثير صفقة الأسلحة التي عقدت بين كوسيجن وصدام وافق على بيع طائرات عالية الأداء طلبها الشاه لكن أوقفتها الخلافات البيروقراطية داخل البنتاجون حول تسليم طائرات إف ١٥ (القوات الجوية) أو إف ١٤ (البحرية)، ولحل المسألة وافق على تسليم الطرازين وترك أمر الإختيار بينهما للشاه، وفي الوقت ذاته توصل نيكسون إلي نتيجة مفادها أن الانتفاضة الكردية ضد حكومة بغداد سوف تنهار بدون الدعم الأمريكي، كما أن المشاركة الأمريكية تعتبر أمرًا مطلوبًا للحفاظ على الروح المعنوية لحلفاء أساسيين مثل إيران والأردن، باعتبارهما إسهامًا في توازن القوى في المنطقة، ورفع تكلفة فرض العراقيين لنظامهم وزيادة قدرة الأكراد على المساومة(١٨٠).

وبعد يوم واحد من مغادرة نيكسون وكسنجر لطهران أعلن العراق في الأول من يونيو تأميم شركة نفط العراق، وهو ما كانت له تداعياته الخطيرة على السياسة الأمريكية، لأن الشركات

الأمريكية كانت تمتلك ٢٣.٧٥% من أسهم الشركة[١٨١]، وهو ما قضى علي أي شكوك ساورت إدارة نيكسون في ان العراق قد أصبح يدور بسرعة فائقة في الفلك السوفيتي، بعد أن حدث هذا التدخل السوفيتي الأول من نوعه في إنتاج النفط لأحد منتجي النفط الرئيسيين في الشرق الأوسط، مما طرح حاجة ماسة في واشنطن إلى عرقلة المخططات السوفيتية في العراق، وهو ما كان أمرًا ضروريًا فاقت أهميته أهمية المخاطرة بعملية دعم الأكراد، وقد تدعم هذا الرأي مع قرار السادات الخاص بطرد الخبراء السوفيت من مصر ١٧ يوليو، وهو ما جعل صناع السياسة الأمريكية يميلون إلى الاعتقاد بأن أهمية العراق قد تعززت في الاستراتيجية السوفيتية الشرق أوسطية[١٨٢]، فزاد عزم واشنطن على حرمان السوفيت من موطئ قدم مهم لهم وهو العراق.

وقد طلب كسنجر من مساعده لشئون الشرق الأوسط هارولد سوندرز Harold Saunders مذكرة يحلل فيها نقاط القوة والضعف في الإقدام على خطوة مساعدة الأكراد، وقد حدد سوندرز أربع نقاط تعزز مساعدة الأكراد، كُشفت السرية عن اثنتين منهما فقط، وهما أن دعم الأكراد ليظلوا نواة لعدم الاستقرار في العراق يعرقل الجهود السوفيتية لدعم حكومة الجبهة الوطنية،وأن مساعدة الأكراد، كما فعل الإيرانيون والأردنيون والإسرائيليون، تجعل النظام العراقي ينكفئ على مشاكله الداخلية، ويصبح غير قادر على تهديد جيرانه. أما مواطن الضعف التي تدحض هذا الاتجاه فتتمثل في أن الولايات المتحدة سوف تلزم نفسها بالتورط في حرب عصابات، وإذا ما دارت الدوائر على الأكراد فلن يكون للولايات المتحدة مصلحة في توفير الدعم الذي يحسم المعركة لصالح الأكراد، ثانيًا: أن بإمكان السعودية وإيران توفير الموارد اللازمة لمساعدة الأكراد، ثالثًا: من الأفضل للولايات المتحدة أن تشجع حلًا إقليميًا عن أن تزج بنفسها في الصراع بشكل مباشر، رابعًا: أنها تضر بما حققته الولايات المتحدة في محادثات قمة موسكو مع السوفيت وأكد في النهاية أن وكالة الاستخبارات لم تقدم اقتراحًا للتحرك الآن[١٨٣].

وفي يوليو أرسل هيج مساعد كسنجر إلى الأخير مقترح مدير وكالة الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز إلى كسنجر لدعم الأكراد، وبرفقته خطه عمل للحصول على الموافقة على العملية،

وقد أكدت المذكرة أن قضية مساعدة الأكراد اكتسبت أهمية أكبر مما كان لها في السابق بسبب الأحداث الأخيرة في مصر، والتي ربما يتمخض عنها تكثيف الجهود السوفيتية في العراق في ضوء ما حدث للسوفيت في مصر، وأكد أنه بناء على محادثات هيلمز، وكذلك الكولونيل ريتشارد كيندي من البيت الأبيض وأحد ضباط وكالة الإستخبارات (لم تكشف السرية عن اسمه في الوثيقة) مع إدريس البرزاني و الدكتور محمود عثمان في ٣٠ يونيو في واشنطن العاصمة، والتي أعربوا خلالها عن تعاطف الولايات المتحدة مع منح الحكم الذاتي للأكراد والحفاظ على هويتهم السياسية والجغرافية في إطار دولة العراق المستقلة، ووعدوا ممثلي الأكراد بأن الولايات المتحدة سوف تنظر بعين الإعتبار في أقرب وقت ممكن لمطالبهم ولتقديم المساعدات المالية والعسكرية لهم، [١٨٤] وقد قدرت المساعدات المالية المطلوبة للأكراد بنحو ثلاثة ملايين دولار سنويًا، بالإضافة إلى مساعدات عسكرية بقيمة ٢ مليون دولار، وبالنسبة للأمور الإجرائية فقد اقترح هيج سبيلين لتحقيق ذلك وهما:

تخطي لجنة الأربعين والاتجاه مباشرة بمذكرة للرئيس نيكسون، ومن ثم التعامل فقط مع مكتب الإدارة والميزانية (OMB)، ومع هيلمز، أما الخيار الآخر فهو إخبار مدراء لجنة الأربعين[١٨٥] فحسب، مع تجنب كتابة أي ورقة عن هذا الموضوع وإخبارهم بأن الرئيس يريد تنفيذ هذه العملية، وقد فضل هيج اتباع الخيار الثاني، وأعرب لكسنجر أنه إذا ما حظى الاقتراح بموافقته فإنه سوف يحوله إلى مذكرة تقدم للرئيس لإقرارها، و" أن عليه أن ينصح الرئيس بأننا قد أخبرنا المدراء فحسب بقراره، وأنه سوف يتحرك في أعقاب ذلك للعمل مع وكالة الاستخبارات ومكتب الإدارة والميزانية لوضع العملية موضع التنفيذ " [١٨٦].

يتضح مما سبق عزم إدارة نيكسون على تنفيذ العملية، وفي الوقت ذاته يبدو أنها كانت تخشى معارضة وزارة الخارجية أو تسريب معلومات بشأنها مما جعل الإدارة تميل إلى حصر الأمر في أضيق نطاق ممكن بعرضها على مديري لجنة الأربعين فقط، لإبقاء الأمر في طي الكتمان، مما يعطي الإدارة الأمريكية مجالًا للتنصل منها بسهولة إذا ما كشف أمرها.

وقد وافق كسنجر على مقترح هيج، وكتب "يتم إنجاز ذلك في الأسبوع القادم بتسليم مذكرتي إلى المدراء"، وفي أول أغسطس أرسل كسنجر مذكرة مكونة من صفحة واحدة إلى المدراء تشير إلى أن نيكسون قد وافق على العملية السرية لمساعدة الأكراد(١٨٧)، وتعتبر مذكرة كسنجر تلك هي الوثيقة الوحيدة التي تسجل موافقة نيكسون على العملية السرية لدعم الأكراد إلى مدراء لجنة الأربعين، يخبرهم فيها أن الرئيس قد وافق على العملية، وأن الولايات المتحدة سوف تقدم ما مجموعه ثلاثة ملايين دولار، وأن مدير وكالة الاستخبارات هيلمز سوف يقوم بإيصال المساعدات عبر قنواته، فضلًا عن تقديم مؤن وذخائر بقيمة ٢ مليون دولار أمريكي(١٨٨).

وقد أعد كسنجر مذكرة للرئيس نيكسون مؤرخة بـ ٥ أكتوبر عبارة عن تقرير عن سير العملية السرية، يتضح من خلالها أنه قد تم وصول المساعدات المالية، وكذلك عشرة أطنان من الأسلحة والذخائر تشمل ٥٠٠ بندقية روسية من طراز كلاشنكوف إيه كيه ٤٧ Kalashnikov (AK-47) و ٥٠٠ رشاش روسي، و ٢٠٠ ألف طلقة ذخيرة. (١٨٩) وكان هيلمز قد ترك منصبه كمدير لوكالة الإستخبارات المركزية، وتوجه إلى إيران ليصبح سفيرًا إقليميًا فوق العادة لنيكسون لإدارة العملية الكردية السرية بنفسه(١٩٠).

ويتضح من مذكرة كسنجر أن السلاح الذي قدمته واشنطن للأكراد كان سلاحًا سوفيتيًا، وكان ذلك بسبب حرص إدارة نيكسون على ألا ينكشف أمر الدعم الأمريكي ضد نظام البعث، فقامت وكالة المخابرات المركزية بتسليح الأكراد بسلاح سوفيتي وصيني قدرت قيمته بنحو ١٦ مليون دولار، وذلك إمعانًا في خداع النظام العراقي وإحداث وقيعة بين الاتحاد السوفيتي والنظام العراقي عندما يعلم أن موسكو وراء تسليح الأكراد(١٩١).

وقد ظل أمر التورط الأمريكي بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٥ في العراق في طي الكتمان حتى أمُيط عنه اللثام فيما عُرف بتقرير لجنة بايك، الذى تم تسريبه في ١٩ يناير ١٩٧٦، ولجنة بايك هي لجنة مختارة من أعضاء مجلس النواب، شُكِلت برئاسة النائب الديمقراطى أوتيس بايك Otis Pike، للتحقيق في الأنشطة الاستخباراتية إثر الاستياء العام الذى ساد الولايات المتحدة بعد

فضيحة ووترجيت التى أرغمت نيكسون على الاستقالة من منصبه فى أغسطس ١٩٧٤، وقد أعدت اللجنة تقريرها عن مجموعة من العمليات السرية التي قامت بها الإدارة الأمريكية ومنها عملية دعم الأكراد، وطبقًا لتقرير بايك فإن الولايات المتحدة قدمت نحو ١٦ مليون دولار للمتمردين الأكراد، حتى يواصلون الحفاظ على مستوى معين من الأعمال القتالية يكفي لاستنزاف موارد العراق حتى لا يهدد إيران وإسرائيل، ووصف تقرير بايك ما فعله كسنجر بالتحايل على لجنة الأربعين "بهدف إبقاء وزارة الخارجية في الظلام" (١٩٢).

وقد حققت العملية فوائد لإيران وإسرائيل من حيث أنها شلت قدرة بغداد على تحدي تفوق الشاه في الخليج، وحققت لإسرائيل الاتصال بالجالية اليهودية العراقية الكبيرة، ومكنتها من ترحيلها إلى إسرائيل وتوطينها فيها، وهو ما كان له أهمية محورية بالنسبة للدولة اليهودية(١٩٣)، وذكر كسنجر أن قرار نيكسون بدعم الأكراد ظهرت فائدته بعد عام واحد من إنطلاقه، فعندما اندلعت حرب أكتوبر لم يكن هناك سوى لواء عراقي واحد هو الذي كان بمقدوره المشاركة في حرب ١٩٧٣(١٩٤)، وبذلك شكل الأكراد جبهة ثانية كامنة ضد الجيش العراقي أثناء حرب أكتوبر.

وخلال حرب أكتوبر اقترح أحد ضباط الارتباط الإسرائيليين على البرزاني في اليوم الذي صد فيه الإسرائيليون هجومًا مصريًا في سيناء وهو اليوم التاسع من الحرب، شن هجوم كردي على حقول النفط العراقية، وعلى الجيش العراقي لمنعه من إرسال قوات إلى سوريا لتعزيز جبهة الجولان، وقد نقل البرزاني الطلب الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة، وفي ١٦ أكتوبر جاء رد كسنجر على البرزاني بواسطة مدير وكالة الإستخبارات الأمريكية آنذاك وليام كولبي William Colby، بقوله "نحن لا ننصحك بشن هجوم عسكري كما أشارت عليك حكومة أخرى"، وأكد كولبي أن الأكراد ليسوا مسلحين بما يكفي للقيام بهجمات خاصة في المناطق السهلية، وأن الاقتراح الإسرائيلي يخاطر باحتمالية خسارة كاملة "للورقة الكردية"(١٩٥).

وبالنسبة لأثر العملية على الأكراد فقد ازدادت هجمات حكومة البعث عليهم ضراوة، فمع تزايد توجه الرئيس السادات العلني نحو الولايات المتحدة في أعقاب حرب أكتوبر تعاظم تركيز

السوفيت على العراق، وبدأت موسكو لأول مرة بتزويد العراق بالمدفعية الثقيلة، مما أدى إلى تثوير الاستراتيجية العراقية المتبعة ضد الأكراد؛ فحتى عام ١٩٧٣ كان الجيش العراقي يشن حملة في المناطق الجبلية مع قدوم الصيف ثم ينسحب إلى السهول مع بداية الشتاء، لكن في شتاء ١٩٧٣-١٩٧٤، ولأول مرة، بقى الجيش العراقي في المواقع التي استولى عليها خلال هجوم الصيف، وقام بتحصينها مما كان يعني أن حملة الصيف التالي سوف تبدأ في مناطق أكثر عمقًا داخل الأراضي الكردية، وشن حرب استنزاف ضد الأكراد لإنهاكهم، وقد مكنت المدفعية السوفيتية الثقيلة الجيش العراقي من محاصرة المواقع الكردية الحصينة التي تعذر اختراقها حتى ذلك الوقت[١٩٦] ولعل ضراوة النظام العراقي وتزايد الدعم السوفيتي له في حربه ضد الأكراد نجمت عن مجاهرة البرزاني بطلب الدعم الغربي، ورفضه كل المحاولات السوفيتية للتوافق مع البعث؛ حيث أعلن البرزاني في أول أبريل ١٩٧٤ في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز أنه على استعداد لقبول المساعدة من أي جهة لرفع الاضطهاد عن الشعب الكردي، وأنه يفضل المساعدات الغربية[١٩٧]. وكان ذلك كفيلًا بإثارة مشاعر السوفيت ضده.

من سياق الأحداث يتضح لنا بما لا يدع مجالًا للشك أن هنري كسنجر خلال الأعوام من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ كان هو القوة المحركة الحقيقية للسياسة الأمريكية تجاه العراق؛ حيث نشط في التحرك ضد حكومة بغداد، ففي ٢٩ مارس ١٩٧٣ قدم مذكرة لمدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جيمس شليزنجر J.Schlesinger أكد فيها على ضرورة زيادة حجم المساعدات المقدمة للأكراد في العام التالى إلى خمسة ملايين دولار، وأكد أن دعم الأكراد أمر حيوي ضد حكومة بغداد التي تمول المنظمات الإرهابية التي تنشط في مناطق بعيدة تمتد حتى باكستان، وأنها تمثل القوة الدافعة في جبهة الرفض التي تتصدى لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية[١٩٨].

في يناير ١٩٧٤ استطاع كسنجر تحقيق نجاح على الجبهة المصرية بتوقيع اتفاق فك الاشتباك الأول مع إسرائيل، ولكن بدا في الوقت ذاته أن الجبهة السورية عصية على الحل، وكان جزء من المشكلة في نظر كسنجر يتمثل بوجود قوات عراقية في سوريا، وكانت هذه القوات قد

انسحبت ثم سرعان ما عادت في نوفمبر ١٩٧٣ بضغوط من جانب ليبيا والجزائر على العراق، وقد أراد كسنجر، كما يذكر هنري بريشت Henry Precht وهو دبلوماسي بالسفارة الأمريكية في طهران بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٦، أن كسنجر أراد تحويل انتباه العراق بعيدًا عن قضية الصراع العربي الإسرائيلي فقام بالاتصال بالشاه الإيراني، وطلب إليه أن يثير مشاكل مع العراق على طول الحدود العراقية الإيرانية[١٩٩]، وما يؤكد ذلك ما ذكره كسنجر نفسه في لقائه مع رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير في القدس في ٧ مايو ١٩٧٤، حيث قال "لا أستطيع أن أصدق لقد طلب المصريون منا أن نطلب من الشاه ممارسة الضغوط على العراق حتى تنسحب القوات العراقية من سوريا، وهذا يفسر الاشتباكات التي وقعت بين العراق وإيران آنذاك"[٢٠٠]، ويفسر كذلك تجدد الحرب في كردستان في ربيع ١٩٧٤، وفي ظل صمت سوفيتي، نشرت إيران لوائين في شمال العراق لتوفير الدعم المباشر للأكراد وأمدتهم بالأسلحة والذخيرة، بينما بادر السوفيت بإعلان حيادهم في هذه الحرب، وأمتنعوا عن إمداد العراق بالسلاح متذرعين بالحياد، وانتهى الأمر بتوتر العلاقات العراقية- السوفيتية في آواخر ١٩٧٤ لرفض العراق طلب الحكومة السوفيتية منحها تسهيلات في قاعدة متمتعة بالسيادة لقاء تقديمهم لمزيد من الدعم العسكري[٢٠١].

على الجانب الآخر ومع اشتداد زخم الهجوم العراقي في خريف ١٩٧٤ زادت طلبات الأكراد على الدعم الأمريكي، وكان صيف هذا العام متخماً بالأزمات الأمريكية خاصة المأزق الدبلوماسي في الشرق الأوسط واستقالة نيكسون في أغسطس، وبلوغ المأساة ذروتها في الهند الصينية، ولم تكن هناك فسحة من الوقت لمراجعة منهجية للخيارات في المناطق الكردية، وكحل مؤقت، وفي ٢٦ أغسطس ١٩٧٤ وافق الرئيس الأمريكى الجديد (جيرالد فوردGerald Ford) على خطة تقوم على نقل المعدات السوفيتية التي غنمتها إسرائيل في حرب ١٩٧٣ إلى الأكراد، على أن يتم تعويض إسرائيل بالأسلحة الأمريكية، وبالفعل تم نقل ما قيمته ٢٨ مليون دولار من المعدات السوفيتية إلى كردستان إلى أن نفد ما لدى إسرائيل من أسلحة سوفيتية تناسب الحرب في المناطق الكردية[٢٠٢].

وخلال الحرب مع الأكراد أدرك العراق أن إيران قد كشرت عن أنيابها تجاهه أكثر مما فعلت خلال الحرب السابقة، ولم يكن في حاجة لكثير من التفكير كي يدرك أن علاقاته مع السوفيت تسير لغير صالحه، ومن ثم بدأ يغير اتجاهه بصورة تدريجية، فشرع في تطوير علاقات اقتصادية مع بعض الشركات الأمريكية، واستأنف علاقات بلاده مع بريطانيا، ووقع اتفاقيات مع فرنسا، وبدأ يتقرب من دول عربية موالية للغرب كالسعودية والأردن ومصر، وكي يكسب ثقة هذه الدول راح يقلل من شأن التحالف الذي أبرمه مع السوفيت، وروج بأن هناك خلافات بينه وبين الاتحاد السوفيتي، وكانت جميع هذه الخطوات هي بمثابة مغازلات لإيران(٢٠٣).

ومع حلول أوائل فبراير ١٩٧٥ كان هناك هجوم كردي مضاد لم يتم، بل فشل الأكراد في طرد القوات العراقية خلال شتاء عام ١٩٧٤-١٩٧٥، وكان لذلك آثاره السيئة على إيران، حيث جعل من المتوقع أن يصبح الأكراد أكثر اعتمادًا على المساعدات العسكرية الإيرانية، وكان لذلك أثره الكبير على تقديرات الشاه الذي بدا أكثر انجذابًا نحو فكرة التفاهم مع بغداد على أساس التخلي عن الأكراد في مقابل تنازلها عن شط العرب، وهو ما أخبر به كسنجر في ١٨ فبراير أثناء لقائه معه في جنيف(٢٠٤)، وقد برر كسنجر هذا التحول من جانب الشاه بأن الأخير" شهد على مدى سنتين تدهورًا مستمرًا للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، وشعر بأنه يخاطر بتوريط بلاده في حرب سافرة مع العراق دون تطمينات قاطعة من الولايات المتحدة(٢٠٥)، فاستجاب الشاه لعرض عراقي للاجتماع مع رجل العراق القوي صدام حسين.

وفي أعقاب ذلك نشطت الوساطة المصرية، ففي الثاني من مارس ١٩٧٥ توجه أشرف مروان مستشار السادات وزوج ابنه الرئيس الراحل جمال عبدالناصر إلى طهران، وهو يحمل رسالة من بغداد لشاه إيران فحواها أن صدام حسين مستعد لإخراج العراق من الفلك السوفيتي، إذا كانت إيران مستعدة لإنهاء الضغوط العسكرية التي مارستها ضد العراق، وأجبرته على الارتماء في أحضان السوفيت، وأعرب مروان عن رأي مفاده أنه من شبه المؤكد أن صدام سوف يبتعد عن السوفيت كما وعد. (٢٠٦)

وفي الجزائر وأثناء اجتماع أوبك وعبر وساطة الرئيس الجزائري بومدين حدث ما لم يكن في حسبان الأكراد، وفي نطاق تبادل المصالح بين العراق وإيران،عقدت في ٨ مارس ١٩٧٥ بين صدام حسين والشاه محمد رضا بهلوي اتفاقية الجزائر التي أنهت مشكلة الحدود بين البلدين، وقضت برسم الحدود البرية بين البلدين وتخلى العراق بموجبها عن نصف الممر المائي لمياه شط العرب، وهي مناطق شديدة الأهمية للتجارة في الخليج في مقابل وقف الشاه دعمه للحركة الكردية وعن مطالبتة منطقة عربستان الغنية بالبترول [٢٠٧].

وقد قبلت إيران اتفاقية الجزائر لإدراكها للتفوق العراقي على الأكراد في العتاد والتخطيط، وأن هزيمة الأكراد ليست إلا مسألة وقت، وأن تصاعد حده الحرب يهدد بالأذى آبار البترول الإيرانية مما يصيب سوق النفط بعدم الإستقرار بل وإمكانية أن يتطور الأمر إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي [٢٠٨].وبعد عودة الشاه إلى إيران أمر بوقف المساعدات للأكراد فورًا، وجاء في برقية وكالة الاستخبارات المركزية بعث بها رئيس بعثتها في طهران فى ١٥ مارس "أن رئيس السافاك الجنرال نعمة الله ناصري توجه في ٩ مارس إلى قيادة البرزاني وأبلغه صراحة بأن الحدود بين إيران وشمال العراق أصبحت مغلقة، ونصحة بأن من الأفضل للأكراد حل نزاعهم مع العراقيين بالطرق التي يرونها مناسبة لهم". وقد أصابت الصدمة الأكراد ووصفوا ما حدث بأنه "طعنه في الظهر للشعب الكردي بخنجر مسموم"، فأرسلوا رسائل عاجلة لوكالة الاستخبارات الأمريكية أو رسائل مباشرة لكسنجر على أمل أن يتلقوا تفسيرات لهذا التحول المفاجئ فى السياسة الأمريكية[٢٠٩]؛ حيث أرسل البرزاني إلي كسنجر، وكان في القدس آنذاك مشغولًا بشأن المفاوضات المصرية– الإسرائيلية حول التوصل إلى تسوية مرحلية جديدة بينهما[٢١٠]، برقية فى ١٠ مارس جاء فيها: "إن شعبنا وحركتنا يدمران الآن بشكل لا يصدق بينما الكل صامت، نحن نعتقد بأن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية أخلاقية، وسياسية نحو شعبنا الذي ربط مصيره بسياسة بلادك، ونطلب منك اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف الهجوم علينا وإنقاذنا من عار الهزيمة"[٢١١].

لم يتلق البرزاني ردًا وكان العراق بعد يوم واحد من عقده الاتفاقية قد ألقى بكل ثقله العسكري ضد الأكراد، وبعد أن تكررت المناشدات بلا مجيب قرر البرزاني النزوح إلي إيران وأمر أتباعه بالتوقف عن القتال والنزوح مثله إلى إيران، حيث عاش البرزاني هناك حتى سافر إلى الولايات المتحدة للعلاج ليموت هناك في أول مارس ١٩٧٩ متأثرًا بمرض السرطان(٢١٢).

ويؤكد كسنجر في "سنوات التجديد" أن شاه إيران هو من تخلى عن الأكراد وتركهم عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم في وجه نظام بغداد الراديكالي (٢١٣)، وهو بذلك قد ألقى باللائمة في هذا الأمر على شاه إيران، بينما جاء رد كسنجر على الشاه في العاشر من مارس هادئًا جدًا، ولم يكن فيه مظاهر لأي احتجاج أو لغضب من قرار الشاه مما يدل على أن كسنجر شعر أنه من الأفضل أن ينتهي هذا الأمر؛ حيث عبر للشاه عن طريق هيلمز عن ذلك بقوله "إن الأمر كما يبدو واضحًا راجع إليك لتقرره في ضوء مصالح أمتك، وسوف تظل سياستنا دائمًا دعم إيران كصديق مقرب ومخلص للولايات المتحدة، وسوف أتابع باهتمام كبير تطور العلاقات العراقية- الإيرانية والسياسة العراقية في منطقتك بشكل عام وتجاه الاتحاد السوفيتي بشكل خاص... تحياتي الحارة".(٢١٤)

ويؤكد مسعود البرزاني، نجل مصطفي البرزاني وخليفته في قيادة الحركة الكردية، تورط كسنجر في التخلي عن الأكراد بقوله "إننا لم ننس أبدًا خيانة كسنجر عام ١٩٧٥" وأوضح"أن الحكومة الأمريكية عام ١٩٧٥غيرت تحالفاتها تمامًا بما يتناسب مع مصالحها الخاصة على حساب محنة ومعاناة شعبنا، كما أن الولايات المتحدة لم تسمح لزعماء الأكراد باللجوء إليها" (٢١٥).

وربما في قول مسعود البرزاني تأكيد لرأي مفاده أن هناك علاقة بين الاتفاق العراقي- الإيراني، ومعارضة العراق لمفاوضات فك الاشتباك على الجبهة السورية [٢١٦]،وكذلك لاتفاقية سيناء الثانية في سبتمبر ١٩٧٥، فقد برزت أمام كسنجر خلال جولاته المكوكية في الشرق الأوسط المعارضة السورية الأمر الذي جعل كسنجر يفكر في إمكانية شغل سوريا بمسألة أخرى كالعراق مثلًا الذي يعتبر ألد أعداء سوريا،والذي قام بتنحية عدائه لسوريا في تلك الآونة جانبًا نظرًا لمواجهته جبهتين هما الإيرانية والكردية، ولهذا فكر كسنجر في أن تسوية الخلافات العراقية الإيرانية كفيل

بنفض الرماد عن المشاكل الكامنة بين سوريا والعراق، وكان الرئيس السادات يدرك تمامًا كيف يمكن إجراء هذه التسوية، وكان يعمل كوسيط بين إيران والعراق عن طريق مروان، ويذكر أن سوريا قد نعتت العراق في أعقاب إنجاز اتفاق الجزائر بأفظع النعوت، ووصفه الأسد بأنه مؤامرة سرية مع الإمبريالية تتمثل في تسليم أراضٍ عربية (عربستان) إلى إيران، و قد تجددت بالفعل النزاعات العراقية السورية بصورة أشد [٢١٧].

كما رأى كسنجر أنه لو أمكن تخليص العراق من الشوكة الكردية لكان هذا العراق الممتن لهم راغب في السماح لمصر بالتعامل مع إسرائيل دون ضجة، وغير راغب في التحالف مع دمشق في نداءاتها القومية ومعارضتها لاتفاقية سيناء [٢١٨]، ويبدو أن إدارة فورد التي واجهت سقوط حكومة فيتنام الجنوبية الموالية، وغيرها من المشكلات الجيوسياسية، وكذلك احتمالية موقف معادٍ من الكونجرس لتخصيص أموال لدعم الأكراد، وجدت أنه من الأفضل الإذعان لقرار الشاه، بل والتملص من المسئولية بإلقاء اللوم على الشاه.

خلاصة القول إن الإدارة الأمريكية – بدعمها للمسلحين الأكراد في قتالهم ضد حكومة العراق المركزية والتي كانت تأخذ جانب الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة بين قطبين– لم تكن مدفوعة في ذلك بقناعتها بعدالة القضية الكردية أو مشروعية مطالب الأكراد[٢١٩]، ولكن هذا الدعم جاء بدافع تحقيق مصالح أمريكية باستخدام الورقة الكردية، ويمكن استخلاص أسباب قيامها بهذه العملية السرية للأسباب التالية:

١- القلق الناجم عن التطور السريع في العلاقات العراقية السوفيتية خاصة بعد نبأ رحيل الخبراء السوفيت عن مصر في يوليو ١٩٧٢.

٢- الرغبة في دعم حليفها شاه إيران كقوة إقليمية في أعقاب الانسحاب البريطاني في المنطقة في أواخر عام ١٩٧١ للحيلولة دون اختراق السوفيت للمنطقة وإيجاد موطئ قدم لهم في الخليج.

٣- القلق الأمريكي إزاء تأميم شركة نفط العراق بدعم سوفيتي.

٤- الاعتراف بأن الكرد يمثلون أداة ناجحة يمكن عن طريقها زعزعة استقرار حكومة البعث الموالية للسوفيت وشغل الجيش العراقي وإضعافه، والضغط على هذا النظام لإخراجه من تحالفة مع السوفيت، باستخدام الكرد كورقة ضغط على هذا النظام.

وبذلك يمكن تفسير سياسة الولايات المتحدة تجاه الأكراد وعمليتها السرية هناك بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٥، أفضل تفسير في ضوء اعتبارات الحرب الباردة؛ حيث نظرت إدارة نيكسون ومن بعدها إدارة خلفه فورد إلى هذه العملية على أنها وسيلة ناجزة لزعزعة استقرار العراق الذي بدا آنذاك حليفًا للسوفيت يدور في فلكهم، وبتسليح واشنطن للأكراد في الوقت الذي فعلت فيه موسكو الشئ نفسه مع نظام البعث أصبح الأكراد، لسوء الحظ، بيدقًا في سياسات القوى العظمى آنذاك، كما كانوا عبر سنوات سابقة ولاحقة، ومثل كل البيادق والرهانات تم الاستغناء عنهم عندما انتهت الحاجة إليهم، ليسقط الأكراد في النهاية ضحية هذه المخططات، ويبدو لنا بجلاء في هذا السياق الدور المحوري الذي لعبه العراق في حلبة الحرب الباردة في الشرق الأوسط، وهو ما لم يشهد به كثيرون، حيث أصبح العراق ساحة ساخنة للتنافس الضاري بين القطبين إبان تلك الفترة، وحاول كل قطب الزج بوكلائه المحليين أو الإقليميين لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

فتور العلاقات العراقية – السوفيتية منذ عام ١٩٧٥

لا ريب في أن كلًا من العراق والاتحاد السوفيتي قد نظر لعلاقته بالآخر على أنها علاقة مصالح متبادلة، حيث سعت بغداد إلى كسب ود موسكو فطلبت مساعدتها كداعم قوي لها أثناء جهودها التي بذلتها للقضاء على بقايا الإستعمار الغربي، وبناء العراق كدولة مستقلة تتمتع بالسيادة في المجتمع الدولي، وكانت تعي جيدًا وهي في سبيلها لتحقيق ذلك أنها لم تكن مستعدة تمامًا لاستبدال أحد أشكال الهيمنة الأجنبية بآخر، أما قادة السوفيت فقد كانوا سعداء بتقديم يد العون لأي دولة أو حركة تهدف إلى التخلص من الإمبريالية الغربية، خاصة في فترة مثلت ذروة تعاظم الحرب الباردة، سعت أثناءها موسكو لترسيخ أقدامها كقوة عظمى، وآمن السوفيت أنهم حتى لو لم يحققوا نجاحًا في فرض هيمنتهم ونفوذهم في العراق، فعلى الأقل عليهم ضمان عدم ارتداد العراق إلى

أحضان الغرب عن طريق المشاركة الفعالة في شئون العراق سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، ولتصبح موسكو بديلًا عن الغرب بوصفها مصدرًا للمساعدات والسلاح وعامل توازن ضد الهيمنة الغربية، وحليف ضد إسرائيل حليفة الولايات المتحدة، على أساس أن أي انتقاص من النفوذ الغربي في منطقة ما يعد مكسبًا يصب في مصلحة السوفيت.

علي أيه حال تطورت العلاقات بين الدولتين في آواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وبلغ هذا التطور ذروته بتوقيع معاهدة أبريل ١٩٧٢، ليصبح التعاون مع السوفيت بالنسبة للعراق آنذاك حجر الزاوية في السياسات العراقية، وليشكل السوفيت بمساعداتهم الاقتصادية والعسكرية والفنية وبدعمهم السياسي حليفًا مخلصًا مكنها من الخروج من عزلتها في العالم العربي، ومنطقة الخليج، ومد لها يد العون أثناء اشتعال الأزمة الكردية، أما بالنسبة للسوفيت فقد أصبح العراق بالنسبة لهم موطئ قدم في الخليج، وأتاح لهم فرصة الدخول إلى صناعة النفط في الشرق الأوسط، ومنحهم، لبعض الوقت، بديلًا عن مصر إن لم يكن بنفس ثقل مصر.

أما الغرب قفد أصبح ينظر للعراق في ظل هذا التعاون على أنه "جيب سوفيتي" في الخليج، إلا أن هذا الإنطباع كان يجافي الحقيقة، ولا يتفق مع واقع الأمر فبتحليل العلاقات بين الدولتين يتضح أنه على الرغم من أن العراق مثل بالفعل موطئ قدم للسوفيت في المنطقة إلا أنه تمتع باستقلالية في العديد من القضايا خاصة موقفه من القضية الفلسطينية وعدم الاعتراف بإسرائيل، وظلت النخبة الحاكمة في العراق التي تمسكت بقوميتها العربية تبدي مقاومة عنيدة تجاه أي تحرك من شأنه أن ينظر إليه على أنه تطفل أو تدخل في شئون بلادهم الداخلية، أو على أنه انتهاك لسيادة العراق أو لسياساته وتوجهاته الخارجية[٢٢٠].

وبالتدقيق في صلب العلاقات يتضح أن الاتحاد السوفيتي لم يستطع شراء نفوذ كبير في العراق أو تواجد عسكري قوي عبر توريد سلاحه للعراق، وأن التشابه الظاهري بين الأيديولوجية الشيوعية وأفكار البعث الإشتراكية لم يكن كافيًا في حد ذاته لضمان تعاون وثيق ومستمر بين البلدين، وأن المصالح المادية كانت أهم من التوافق الأيديولوجي، وأن عزم البعث على القبض على

زمام الحكم كان أقوى من استعداده لاسترضاء السوفيت بالسماح للشيوعيين العراقيين بأن يشاركوا فعليًا في الحكم، ويتعدوا على هيمنة البعث على الحكم، ولكن في معظم الأحيان كانت تتطابق مصالح الدولتين نتيجة ظروف خارجة عن سيطرة الطرفين أو تحلي أحدهما بالمرونة ليتنازل مؤقتًا، وإلى حين، عن أهداف لا تروق للطرف الآخر في مقابل تحقيق أهداف أخرى أكثر إلحاحا، وفى أحيان ثالثة كانت الخلافات الكامنة تطفو على السطح.

وعلى عكس التقارير التي تم تداولها آنذاك في أوائل السبعينيات فلم يضع العراق أي قواعد عسكرية عراقية تحت تصرف السوفيت، ولا يوجد ما يثبت أن القوات الجوية والبحرية السوفيتية قد مُنحت تسهيلات عسكرية في العراق، وكما اتضح فيما بعد أن استخدام السوفيت للمطارات العراقية أو الزيارات التي قامت بها قطع البحرية السوفيتية لميناء أم قصر الخليجي ثبت أنها كانت محدودة وغير مؤثرة[٢٢١].

ومنذ عام ١٩٧٥ أخذ الفتور يصيب العلاقات العراقية السوفيتية التي بدأ يعتريها الضعف نتيجة حدثين مهمين جعلا عوامل الاعتماد العراقي على الشريك السوفيتي غير موجودة، ونقصد بهما توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وانتهاء التمرد الكردي في شمال العراق، والثاني الارتفاع المفاجئ والكبير في أسعار البترول في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ذلك أن الاتفاق العراقي الإيراني، الذي تم دون استشارة العراق للسوفيت قبل عقده، قد أنهى معضلة عراقية خطيرة ألا وهي التمرد الكردي ووقف الدعم الإيراني– الإسرائيلي المباشر والأمريكي غير المباشر لأكراد العراق، وما ترتب عليه من ارتياح بغداد من عبء الاعتماد الثقيل على السلاح السوفيتي والدعم السياسي، وبالتالي تضاءلت قدرة موسكو في السيطرة على بغداد. فضلًا عن ذلك فقد واجه الاتحاد السوفيتي في الفترة ذاتها مشكلة كبرى في علاقاته مع العراق كانت اقتصادية بالأساس، وسرعان ما أصبح لها أصداء وتداعيات سياسية، فخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أًعلن الحظر النفطي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد بعض القوى الغربية التي تدعم إسرائيل، فحدث أن ارتفعت أسعار البترول إلى أربعة أضعاف، ولم يشارك العراق في هذا الحظر خلافًا لما فعلته باقي الدول العربية، حيث رفض

تخفيض الإنتاج والمبيعات بعد الحرب وتنفيذ عملية المقاطعة، وأعلن عن استعداده لإعطاء البترول لكل الدول التي تحترم الطموحات الشرعية للأمة العربية بغض النظر عن التطلعات السياسية، أدت هذه السياسة إلى مزيد من إنتاج النفط، وبالتالي إلى مزيد من المبيعات والأرباح[٢٢٢]،حيث بلغت أرباح العراق عام ١٩٧٤ من صادراته البترولية ما يربو على ٦ بلايين دولار، أُنفق ٤.٥ بليون منها على الواردات من البضائع والخدمات، وكان العراق قبل عام ١٩٧٤ يعتمد بدرجة كبيرة على المقايضة بالنفط مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، ولكن بعد ذلك أصر على الدفع نقدًا بالعملات الصعبة وهو ما لم يستطع الاتحاد السوفيتي الوفاء به نظرًا لما عاناه من مشكلات في هذا المجال[٢٢٣]، مما أدى إلى اتجاه العراق للغرب، وبدأت الأمور الاقتصادية تنعكس على سياسة نظام البعث الخارجية، وبدأ العراق على الصعيد الدولي يخرج من عزلته، ويتخلى عن كونه حليفًا استراتيجيًا مهما للاتحاد السوفيتي، ولم يعد يعتمد حصريًا على الاتحاد السوفيتي، واتجه إلى تفضيل المنتجات الغربية الأكثر جودة عن مثيلاتها من الكتلة الشرقية، بل بدأ يحيد بالفعل عن علاقته الوثيقة بالاتحاد السوفيتي، ووصف صدام حسين علاقة بلاده بالاتحاد السوفيتي بأنها مجرد علاقة بواحدة من القوى العظمى، وأكد على أن العراق يجب أن يسعى إلى الحفاظ على التوازن في علاقاته بالاتحاد السوفيتي والدول الغربية[٢٢٤]، وظهر جليًا أن العراق أصبح قادرًا على تلبية احتياجاته الاقتصادية من مصادر غربية مكنته من أن يستقل اقتصاديًا عن السوفيت.

لم يعد البعث مباليًا برغبات موسكو، ولا ساعيًا بقوة لكسب دعمها كما حدث في أوائل السبعينيات، وفي ظل هذه الأجواء طفت الخلافات الكامنة والتناقضات على السطح، ونتج عنها توترات ملحوظة، اعترت الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وبغداد منها مثلًا الموقف العراقي المعادي للدعم السوفيتي لأثيوبيا ضد الصومال(١٩٧٧-١٩٧٨)[٢٢٥]، والغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، إلا أن العلاقات استمرت وظلت المعاهدة قائمة حتى تم تعليق العمل بها عام١٩٩٠، كما ظل الاتحاد السوفيتى هو الممول الرئيس للعراق بالسلاح، ومع توجه السادات الصريح نحو الولايات المتحدة وعقده معاهدة السلام مع إسرائيل، والعداء القوي من جانب الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ للشيوعية والاتحاد السوفيتي، فإن أهمية العراق في سياسات الاتحاد السوفيتي

الإقليمية أخذت في الازدياد، وظل العراق بالنسبة له أحد أدوات النفوذ المؤثرة القليلة الباقية لديه في المنطقة، ويبدو أن نظام البعث كان يعي ذلك بشكل كامل، فلم يقدم الولاء السياسي، ولم يقبل فعليًا التوجهات الاشتراكية، وظل يطالب بشكل دائم ومتواصل بالسلاح وبالتعاون الاقتصادي، حتى بلغت القيمة الإجمالية للتعاقدات السوفيتية مع العراق ما يقدر بـ ٣٧.٤ بليون دولار أمريكي، وخلال ثلاثين عامًا من التعاون أقام السوفيت أكثر من ٨٠ مصنعًا كبيرًا في العراق، وقبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ كان أكثر من ٨٠٠٠ روسي يقيمون في العراق إلى أن تغيرت الأمور في الثمانينيات، عندما قامت سياسة ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev التي عرفت بالبيريسترويكا Perestroika أو"إعادة البناء" التي حطمت سياسة الاتجاه شرقًا التي تبناها السوفيت لسنوات طويلة[٢٢٦]، مما أثر سلبا على العلاقات العراقية السوفيتية.

هوامش الدراسة:

(١) عبدالعظيم حسن مرسي عرفه، العلاقات العربية السوفيتية؛ دراسة حالة عن السياسة السوفيتية تجاه العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، رسالة ماجستير- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٣، ص أ؛ ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي ١٩٩٥، ص٩٨.

(٢) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٩٨.

(٣) سمر فضلًا عبدالحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د.ت، ص٩٦.

(4) Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume E–4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972, Doc. 328, Airgram A-6 From the Interests Section in Baghdad to the Department of state, "Political Assessment of Iraq"., Dec. 1, 1972, p.1., (Henceforth cited as FRUS); Kreutz, Andrej, Russia in the Middle East, friend or foe?, Greenwood publishing Group 2007, p. 79.

(٥) عبدالفتاح علي البوتاني، من أرشيف جمهورية العراق الأولى (الحركة الشيوعية في تقارير مديرية الأمن العامة (١٩٥٨-١٩٦٢): دراسة تاريخية سياسية، أربيل ٢٠١٠، ص١٥؛ Kreutz, Loc. Cit.

وللمزيد أيضًا صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، الطبعة الأولى، دار الفرات ١٩٩٣.

(6) Fukuyama, Francis, The soviet union and Iraq since 1968, Santa Monica, Rand corporation 1980, p. 13;

فخرى قدورى، هكذا عرفت البكر وصدام :رحلة ٣٥عاما فى حزب البعث،دار الحكمة لندن٢٠٠٦،ص٥٨.

(٧) الأكراد هم جنس آري من القبائل الهندوأوربية يشكلون غالبية السكان الذين يستقرون في الأراضي الجبلية التي تبلغ مساحتها ١٥٠ألف ميل مربع، وتتداخل فيها حدود تركيا وسوريا وإيران والعراق وأرمينيا وأذربيجان السوفيتية، وقدرت أعدادهم عام ١٩٧٢ بما يتراوح بين ٥: ٦ مليون نسمة، بينما بلغ عدد أكراد العراق في أوائل السبعينيات حوالي مليون و ٧٩٥ ألف أي ١٨% من جملة الأكراد، بينما بلغ عدد أكراد الاتحاد السوفيتي ١٨٩ ألفًا، وكل الأكراد تقريبًا مسلمين سنة، يسكنون المعاقل الجبلية منذ العصور القديمة، ومعظمهم رعاة، للمزيد أنظر :

FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Research study RNAS - 10, Prepared in the Bureau of Intelligence and research, "The Kurds of Iraq: Renewed insurgency", may31, 1972;

محمد سعد أبوعامود، "الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع"، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ملف العدد ص٨٥.

(٨) ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة خليل الجيوسي، دار الفارابي بيروت ٢٠١٣، ص٢١.

(9) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Research study RNAS- 10, I bid. P.7.

(١٠) عبدالفتاح البوتاني، مرجع سابق، ص١٣، فاضل البراك، مصطفي البرزاني، الأسطورة والحقيقة، بغداد ١٩٨٩، ص١٥٦؛

Delanoe, Igor, A Kurds: A channel of Russian Influence in the Middle East, NIS center, 2015, p. 7.

(11) Fukuyana, op. cit, p. 11; smolansky, oles M. and smolansky, Bettie, the USSR and Iraq: The Soviet Quest for Influence, Duke university press1991, p. 95.

(12) Smolansky and smolansky, op. cit, pp. 95-96.

(13) Ibid, p. 96; Fukuyama, op. cit, p. 11.

(14) Fukuyama, loc. Cit.

١٥) عبدالعظيم حسن مرسي، مرجع سابق، ص١٤٩.

١٦) نهاد طالب عويد جبير الحميداوي، العلاقات العراقية ـ السوفيتية ١٩٧٢-١٩٨٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة ذي قار ٢٠١٤، ص١٤٩.

(17) Khasan, Hilal, "Russia's Middle East policy",(The Indian Journal of Political science, vol. 59, no.1, 4, 1998), p. 86; Klieman, Aron, s., Soviet Russia and Middle East, The John Hopkins press 1970, p. 31.

(١٨) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت،١٩٥٩ ص١٧.

١٩) للمزيد عن انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ راجع ناجي شوكت (رئيس الوزراء الأسبق)، سيرة وذكريات ثمانين عامًا ١٨٩٤- ١٩٧٤، الجزء الثاني، مكتبة اليقظة بغداد، ١٩٩٠ ص٢٩٦.

٢٠ لاكور، مرجع سابق، ص١٤٧، ١٤٨.

٢١) نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠١٠، ص١١٥؛ هيلين كاريردانكوس، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥)، ترجمة عبدالله إسكندر، دار الكلمة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص٧.

(22) Khadduri, Majid, Independent Iraq (1932-1958): A Study in Iraqi politics, Oxford University press 1960, p. 252.

٢٣) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص١٠٠؛ نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص١١٥.

(24) Roosevelt, Archie, "The Kurdish Republic of Mahabad 1947", (Middle East Journal, 1/1, 1947), p. 268; Westermann. William L., Kurdish Independence and Russian Expansion", (Foreign Affairs, 24/1, 1945-1946), pp. 675-686.

(25) Foreign office, 481, V.Q. 1011/1, "Further Correspondence Respecting Iraq, part II, January to December 1957, from sir Michael wright to Mr. Selwyn Lloyd, no.43, Feb. 8, 1957, Iraq annual review from 1956, p.2.(Henceforth cited as F.O.)

(26) F.O. 481, VQ. 11011/1, Further Correspondence Respecting Iraq, part 10, January to December 1956, Iraq: Annual Review from 1955 to January 11, 1956, p.3.

٢٧) والتر لاكور، مرجع سابق، ص٢٣٣، ٢٣٤.

(٢٨) مسعود البارزانى، البارزانى والحركة التحررية الكردية،ج٢،بيروت ١٩٩٧،ص ٢٨؛وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية- الروسية: دراسة تاريخية وسياسية، مجلة مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٢٠-٢١؛ د.ت، ص٢١٨.

(٢٩) سمر فضلًا عبدالحميد، المرجع نفسه، ص١١٠،١١١؛ إياد طارق خضير العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية (١٩٥٦- ١٩٦٤)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١، ص١٦٨، ١٦٩؛ وللمزيد عن التخطيط الأنجلو- أمريكي للتدخل العسكري في العراق أنظر:

Evaluation of and Planning for a possible Joint Anglo-American Military Intervention in Iraq, with Turkish support to oust the Qasim Regime, January- February 1959, Burdett, Anita(ed.), Iraq defence intelligence 1920-1973, vol.5, (1958-1973),Antony Rowe Ltd. Chippenham, u.k 2005, pp. 175-248.

(30) Smolansky and Smolansky, op. cit, p. 14; Alam, Mahboob, Iraqi Foreign policy since Revolution, new Delhi 1995, pp. 111-112.

(31) Alam, op. cit, p. 104;

إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦، ص١٧٣.

(٣٢) نهاد الحميداوي، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣٣) دانكوس، مرجع سابق، ص٨١.

(34) Rubinstein, Alvin Z., "Moscow and the Gulf War: Decision and consequences", (Canadian International Journal, vol. 49, no. 2, spring 1994), p.302.

(35) Alam ,op.cit, pp.112-113.

(٣٦) ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(37)Alam ,op.cit, p. 113.

(٣٨) أليكسي فاسلييف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البرجماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر بموسكو، مراجعة حمدي عبدالحافظ، مكتبة مدبولي د. ت، ص٨٢؛

Melkumyan, Elena, A political History of Relations between Russia and the Gulf states, Arab Center of Research & policy study, Doha, 2015,p. 1.

(٣٩) دانكوس، مرجع سابق، ص٨٦.

(40) FRUS 1969-1976, vol. E- 4, Doc. 308: Briefing Paper Prepared for President Nixon, May18, 1972, Iraqi politics in perspective, p.2.

(41) Fukuyama, op.cit, p.25

(42) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Search study RNAS- 10,Prepared in the Bureau of Intelligence and research: the Kurds of Iraq, Renewed Insurgency, may31, 1972,p.9.

(43) Alam ,op.cit,p.114.

(٤٤) نهاد الحميداوي، مرجع سابق، ص٢٩.

([45])Secret Paper by the foreign office, Iraq: Political Background,26 June 1964 (AIR 19/918), in Burdett,(ed.), op.cit, vol. 5, p.543.

([٤٦]) زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق (١٩٦٦-١٩٦٨)، عمان ٢٠١٢، ص٢٥٥ ؛ ممدوح منصور، مرجع سابق، ص٢٨٠.

([٤٧]) نهاد الحميداوي، مرجع سابق، ص٢٩.

([48]) Fukuyama, op.cit, p. 26.

([49]) Al- Hajj, Aziz, Support the Just Struggle of the Kurdish People; World Marxist Review, g, April 1966, p. 79.

([50]) Khadduri, Majid, Socialist Iraq: A study in Iraqi Politics since 1968, Washington D.C. the Middle East Institute 1978 , pp. 25-26.

([٥١]) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٣٠.

([٥٢]) سارة محمود عبدالحليم، التنافس الأمريكي السوفيتي على العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩)، مجلة البحث العلمي في الآداب- كلية البنات، جامعة عين شمس، ملحق العدد١٢، لسنة ٢٠١١، ص٣٦؛

Fukuyama, op.cit, p. 26

([٥٣]) تألفت هذه الشركة من مجموعة من الشركات الأجنبية الاحتكارية (شركة النفط البريطانية، شركة النفط الفرنسية، شركة نفط رويال دتش- شل- شركة النفط الأمريكية) وقد دخلت هذه الشركات في صراع وتنافس فيما بينها على النفط،كما وضعت نظامًا داخليًا من شأنه حرمان العراق من الحصول على حق المساهمة فى امتياز هذه الشركات، وحرم العراق الكثير من الحقوق والإمتيازات، مما دفع عارف للسعي إلى استرجاع حقوق العراق النفطية المنهوبة، أنظر: نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٣٢.

([٥٤]) نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص١١٧؛

Khadduri, Majid, Republican Iraq: A study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958, London 1969, p.297.

([55]) Brown, Michael,The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company, International Journal of Middle East Studies, vol.10, no.1, Feb 1979, p.120;

نهاد الحميداوي، المرجع السايق، ص٣١.

([٥٦]) محمد بن عبدالوهاب محمد علي نقلي، التنافس الأمريكي- الأوربي في المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم د. ت، ص١٢؛ مايكل بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدورالأمريكي في الخليج العربي (١٨٣٣-١٩٩٢)، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص٨٩.

([٥٧]) منى سحيم حمد آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧٣)، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠، ص٢٤٧؛

Smolansky and Smolansky, op.cit, pp. 144-146.

([٥٨]) زينب عبدالحسن الزهيري، مرجع سابق، ص٢٦١؛ سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، ص٦٤.

([59]) Confidential Telegram no.110, from Baghdad to Foreign office, 17July 1968, concerning the Iraqi coup, (FCO/7/417), in Burdett (ed.), op.cit, p.607.

[٦٠]) نهاد طالب الحميداوي،مرجع سابق، ص٤٤.

[٦١]) منى سحيم حمد آل ثاني، مرجع سابق، ص٢٤٧، ٢٥٢.

([62]) Khadduri, Socialist Iraq, pp. 144-145; Alan, op.cit, p.117.

([63]) Smolansky and Smolansky, op.cit, p.29.

([64]) I bid, p. 47.

([65]) FRUS 1969-1976, vol.E-4, Doc., from American Embassy in Beirut to Department of state: The situation in Iraq, feb.2,1972; confidential, Annex A: Soviet Aid to Iraq (1969-1972), undated (FCO. 51/299), in Burdett (ed.), op.cit, p. 663.

[٦٦]) دانكوس، مرجع سابق، ص١٥٥

[٦٧]) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٢٠.

([٦٨]) يفجينى بريماكوف، أسرار المباحثات السوفيتية - العراقية فى أزمة الخليج، ترجمة أحمد الخميسي، مكتبة مدبولى ١٩٩١، ص١٨،١٧؛ Delamoe, op.cit, p. 8.

[٦٩]) للمزيد عن hاتفاقية مارس ١٩٧٠. راجع:

سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية: أحاديث وحوارات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٦، ص١٤٣-١٥٠؛ هنري كسنجر، سنوات التجديد، ترجمة هشام الدجاني، الطبعةالثانية، مكتبة العبيكان الرياض ٢٠١٠، ص٥١١؛ أحمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، السياسة الدولية، العدد١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص١١٩؛ Khadduri, Socialist Iraq, pp.103-105.

([70]) Smolansky and Smolansky, op.cit, p. 76.

[٧١]) فاسيلييف، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٧٢]) روبرت أوين فريدمان، السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٠، الهيئة العامة للإستعلامات، كتب مترجمة رقم (٧٢٣) القاهرة، د. ت، ص٥٢، ٥٣.

([73]) Confidential, Annex A: soviet Aid to Iraq, 1969- 1972, undated (FCO. 51/299) in Burdett (ed.), op.cit, p. 663, FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc.297 ,from American Embassy in Beirut to Department of state: situation in Iraq, feb.2, 1972,P.9.

([74]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 297, Ibid.

([75]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 279, from Embassy in Tehran to Secretary of state in Washington, Soviet task force visits. Port Facilities soviets constructing in Iraq, January 6, 1971, pp. 1-2.

([76]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 297, I bid, p. 10; Confidential, Annex A, Soviet Aid to Iraq 1969-1972, in Burdett(ed.), op.cit, p. 664.

[77]) The National Archives,Foreign and Commonwealth Office, 17/1534,telegram from british embassy in Moscow, soviet-iraqi relations ,june 28,1971. (henceforth cited as FCO)

([78]) Brown, op.cit, p. 121; Russia begins drive for stake in Iraq, soil, the times, April 6, 1972. P. 9.

([79]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 297, Ibid.

[80]), The National Archives FCO.17/1534, Grechko,s Iraq visit communiqué military cooperations agreement,17Dec.1971;Pajak,Roger F.,"Soviet Military Aid to Iraq and Syria", (Strategic Review, 4, Winter 1976), p. 52; نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٤٦، ٤٧

([81]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 295, State 12737 to U.S Embassies in Iran,The United Kingdom and the soviet union, January 22, 1972, p.1.

([82]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 297, I bid.

([83]) Smolansky and Smolansky, op.cit, p. 76.

[٨٤]) دانكوس، المرجع نفسه، ص١٥٤.

([85]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 328, Airgram A-6 from the Interests Section in Baghdad to the Department of state, "Political Assessment of Iraq", Dec. 1, 1972,

([86]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 297, I bid;

نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٤٨.

([87]) Confidential Annex A: Soviet Aid to Iraq (1969-1972), undated, Burdett, (ed.), op.cit, p. 665.

[٨٨]) دانكوس، مرجع سابق، ص١٥٧.

([89]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 272, Telegram No. 128256, from the Department of state to the Embassy in France, August 8, 1970, Current Iraqi visit to Moscow; Paul martin, Moscow Turns to Iraq, The Times, April 4, 1972, p.9.

[٩٠]) دانكوس، مرجع سابق، ص١٥٧.

([91]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 303, memorandum from Helms to Kissinger and Rogers and Laird, March 31, 1972; The National Archives,FCO. 17/1730, Saddam Husseińs Visit to Moscow, Feb. 14, 1972.

([92])The National Archives, FCO. 17/1730, file No. NEQ 3/303/1, Saddam Hussein Visit to Moscow, Feb. 15, 1972, p.1; FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc.298, Telegram 1501, from Embassy in The Soviet union to The Department of state, Feb 18, 1972, Iraqi- Soviet Communiqué Raises prospect of Treaty in Near Future.

([93]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 300, Central Intelligence Agency Information cable, TDCS, DB. 315/02084-72, Washington, March 10, 1972.

[٩٤]) دانكوس، مرجع سابق، ص٦٦٤.

[٩٥]) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٥٤؛ فريدمان، مرجع سابق، ص١١٠؛

Paul Martin, "Kosygin Flying to Baghdad on mission likely to Bring Strategic alliance with Iraq", The Times, April 6, 1972, p.9.

([96])The National Archives, FCO. 17/1730, file No. NEQ 3/303/1,Telegram From Moscow to Miss V. Beckell, Near Eastern. Department, Foreign & Commonwealth office, Feb 25, 1972, pp. 1-2.

([97])The National Archives, FCO. 17/1730, Russia May Sign Friendship pact with Iraq, Feb 22, 1972.

([98]) Khadduri, Socialist Iraq, pp. 98-99; Smolansky and Smolansky, op.cit, p. 112.

([99]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 303, Memorandum from Helms to Kissinger, Rogers and Laird, Washington, March 31, 1972.

([١٠٠]) وحيد رأفت، العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت، ص٥٢.

([101]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 305, Memorandum from Eliot to Kissinger, April 13, 1972, Preliminary Analysis of Iraqi – USSR treaty; A soviet stepping- stone to the Gulf, Middle East and Maghreb topics, April 1972, p.1.

[١٠٢]) فريدمان، مرجع سابق، ص١٠٥.

[١٠٣]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص٤٤٥؛ وكان السادات قد قام بالإطاحة بشخصيات موالية للسوفيت في مصر مثل علي صبرى وشعراوي جمعة للمزيد أنظر: فريدمان، مرجع سابق، ص٩٠.

([104])The National Archives ,FCO. 17/ 1731, file no.NEQ٣/ 303/2 ,Political Relations between Iraq and Soviet Union 15/2/1973 ; سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، ص٧٣

[١٠٥]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، نفس الصفحة.

([106]) Rubinstein, Alvin, "Moscow and the Gulf War: Decision and consequences", (International Journal, vol. 4, no. 2, spring 1994), p.302.

*يضم العراق منذ قيام الدولة عام ١٩٢٠ عربًا وأكرادًا وتركمانًا وفرسًا وأشوريين، كما يتسم بتعدد طوائفة الدينية من مسلمين (شيعة وسنة) ومسيحيين وصابئة وبهائيين ويزيديين وشبك وكاكائيين، أنظر أحمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، السياسة الدولية، العدد ١35، مصدر سابق، ص١١٧.

([107]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 330, Iraq's Role in Middle East Problems, conclusions; Ibid, Doc. 308, Briefing Papers Prepared for President Nixon, Iraqi Policies in Perspective, May 18, 1972.

[١٠٨]) فريدمان، مرجع سابق، ص١٠٩؛ جهاد كاظم خطاب، الموقف الإيراني من الانسحاب البريطاني في الخليج (١٩٦٨-١٩٧١) مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد ٣٨، العدد ٢٣، ٢٠١٣، ص٣٣٣.

[١٠٩]) فهد مزبان خزار الخزار، "العلاقات الإيرانية - الروسية: التطورات الراهنة وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٨-٩، د. ت، ص٣٧.

([110]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 330, Iraq's Role in Middle East Problems, Ibid.

[١١١])إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص٤٤٦؛ الطليعة، السنة الثامنة، مايو ١٩٧٢، ص١٥٤.

[١١٢]) إسماعيل صبري مقلد، المرجع سابق، ص٤٤٥.

([113]) Paul Martin, Mr. Kosygin Flying to Baghdad on mission likely to Bring Strategic alliance with Iraq, The Times, April 6, 1972, p.9.

([114]) Paul Martin, Challenge to West by Mr. Kosygin on Arab oil, the Times, April 8, 1972, p.4; FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 321, Memorandum from Haig to Kissinger, Washington July 28, 1972.

([115]) Brown, op.cit, pp. 121-122 ; Smolansky and Smolansky, op.cit, p.49.

([١١٦]) الطليعة، السنة الثامنة، مايو ١٩٧٢، ص١٥٤؛ وللإطلاع على النص الكامل للاتفاقية أنظر: إسكندر أحمدوف (إعداد) الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٢، ص١٣٢-١٣٨؛ قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، تصديق معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية، الوقائع العراقية، العدد ٢١٢٨، السنة الرابعة عشرة ٢٥ نيسان ١٩٧٢؛

Text of Soviet- Iraqi Treaty of Friendship and cooperation, Done in Baghdad on April 9, 1972, in Burdett (ed.), op.cit, pp. 666-670; The National Archives ,FCO.١898, NBR 3/303/1, Part 1, Political Relations Between Iraq and Soviet union, Tass Translation of Soviet- Iraqi Treaty Published in Today's Pravda, April 10, 1972.

([117])The National Archives, F.O. 922/167, Post-War Trade Prospects In Iraq,views in Canadian Embassy in Moscow,April 27,1972,p.p.1-2; Soviet and Iraq in 15 years Pact : more Military assistance expected under treaty signed by Kosygin, New york times, April 10, 1972, p. 9; Smolansky and Smolansky, op.cit, pp. 17,18.

([118]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 307, Intelligence Memorandum, Moscow and Persian Gulf, May 12, 1972, pp. 1-3; Ibid, from Haig to Kissinger, Kurdish problem, July 28, 1972, pp. 10-11.

([119]) Gibson. Op.cit, pp. 203-204.

[120]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 305, Memorandum from Eliot to Kissinger, preliminary analysis of Iraq- USSR Treaty, April 13, 1972;. دانكوس، مرجع سابق، ص١٥٨.

([121])The National Archives, F.O. 922/167, Post-War Trade Prospects In Iraq,telegram from Moscow to Foreign and Commonwealth Office,Ratification of Soviet- Iraqi Treaty,16 june,1972,p.2;FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 317, Telegram 5798 from Embassy in the Soviet union to Department of state, June 6, 1972, p.2.

([١٢٢]) هناك دراسات حديثة تؤكد أن من غادروا مصر هم أفراد القوة السوفيتية التي جاءت إلى مصر خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٩-١٩٧٠) وأنه قد تم سحبهم بالاتفاق بين الدولتين، بينما ظل الخبراء العسكريون الحقيقيون في مصر وساهموا في الإعداد لحرب أكتوبر أنظر:

Adamsky, Dima, "Zero Hour for Bears, Inquiring into the Soviet Decision to Intervene in the Egyptian- Israeli War of Attrition 1969-1970",(cold war History, vol. 6, no.1, 2006), pp. 113-136.

([١٢٣]) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ١٩٩٢، ص٢٧٢؛ فريدمان، مرجع سابق، ص١١٦.

[124])The National Archives, F.O. 922/167, Post-War Trade Prospects In Iraq,telegram from British Embassy in Moscow,11 May1972,p.2.

[١٢٥]) وحيد رأفت، مرجع سابق، ص٥٤؛

Cooley, John, "Soviet Push Interests in Asia",(The Christian Science Monitor., April 11, 1972), p.B.15.

[126])FCO/17/1730/303/1/file no. NEQ3/303/1, visit of Government and Parties of Iraq to Soviet union, telegram from Tehran, March 3, 1972; "Soviet expansion in the Middle East".

[١٢٧]) جواد كاظم خطاب، مرجع سابق،ص٣٣٦.

[١٢٨]) منى حمد سحيم آل ثاني، مرجع سابق، ص٢٤٤، ٢٤٦.

[١٢٩]) فريدمان، مرجع سابق، ص١١١.

([130]) The National Archives, F.O. 922/167, Post-War Trade Prospects In Iraq,Iraq-Soviet friendship treaty,p.3 نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٥٥

[١٣١]) فريدمان، مرجع سابق، ص١١١.

([132]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Research Study RNAS-10 , Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, May 31, 1972, "The Kurds of Iraq: Renewed Insurgency"; Pajak, op.cit, p.35.

([133]) Kelly, Anne M., Soviet Naval Presence during the Iraq- Kuwait Border dispute, in Michael McGwire and Ken Booth; McDommell (eds.), Soviet Naval Policy: Objectives and Constraints, New York 1975, p.290.

[١٣٤]) أليكسي فاسلييف، مرجع سابق، ص٢٥٦.

([135]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 311, Central Intelligence Agency, Directorate of Intelligence, some Implications of Iraq's oil Nationalization, June 1972;

فريدمان، مرجع سابق، ص١١٢؛ عودة أبوردينة، سلاح النفط من الشعار إلى الواقع، مجلة شئون فلسطينية، العدد٤١، يناير ١٩٧٥، ص٢٣١.

([136]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 321, Memorandum from Haig to Kissinger, July 28, 1972.

[١٣٧]) فريدمان، مرجع سابق، ص١١٤،١١٣؛

Smolansky and Smolansky, op.cit, p.55; Cooley, John, "Kosygin visit Linked to cloudy Iraqi Scene", (The Christian Science Monitor, April 7, 1972), p.9.

[١٣٨]) فخرى قدورى، مرجع سابق ص١٥٢؛ منى سحيم آل ثاني، مرجع سابق، ص٢٤٩.

([139]) Smolansky and Smolansky, op.cit, p.61; A Blow at Oil Monopolies, New Times, No.24, June 1972, p.17.

[١٤٠]) دانكوس، مرجع سابق، ص١٥٩؛ فريدمان، مرجع سابق، ص١١٣

[١٤١]) سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، ص٧٤.

([142]) Brown, op.cit, p.122.

([143]) FRUS 1969-1976, vol. XXXVI, Energy Crisis (1969-1974), Historical Documents, Doc. 124, Intelligence Note: "OPEC opens oil Ministers Meeting in Atmosphere of uncertainty", June 27, 1972.

([144]) Smolansky and Smolansky, op.cit, pp. 58,60.

[١٤٥]) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص١٢٣، ١٢٥.

([146]) Smolansky and Smolansky, op.cit, pp. 20,21.

[١٤٧]) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص١٢٥.

([148]) Smolansky and Smolansky, op.cit, p. 2٣.

[149]) Ibid, pp.28-29

[١٥٠]) نهاد الحميداوي، مرجع سابق، ص٨٠، ٨١؛ شموئيل سيجف، المثلث الإيراني: العلاقت السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية، الكتاب الأول، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ٢٠١٦، ص٢٨١.

([151]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Research study RNAS-10 , Prepared in the Bureau of Intelligence and research, The Kurds of Iraq: Renewed insurgency , may31, 1972.

([152]) Lambert, Peter J., The United States and the Kurdi case studies in united states Engagement, Master, united states air force B.A, Norwich university 1988, p.38;

وليد عبدالناصر، الأكراد وإسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، مرجع سابق، ص١٣١؛ تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت ٢٠٠٨، ص١٦، ص٢٣.

[١٥٣]) تريتا بارزي، مرجع سابق ص٣١، ٣٢.

([154]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 310, Ibid.

([155]) Gunter, Michael M., United States foreign policy toward The Kurds, in Meho, Lokman I. (ed.), The Kurdish Question in U.S. Foreign Policy: A Documentary source book, London 2004, p.3.

[١٥٦]) ويفي خيرة، تأثير القضية الكردية على الوضع الإقليمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتورى، فسنطينة بالجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص١٠٩.

(157) The National Archives, FCO. 8/2091, Political Situation In Iraq,Chronology of events in Iraq(june 1967- july 1973),Aug.30,1973,pp.4-5; FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc.251,Research Memorandum RNA-6 From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary Rogers, Washington, February 14, 1969, p.1.

[١٥٨]) ماريانا خارواكي، مرجع سابق، ص٢٨٥، ٢٩٢.

[١٥٩]) المرجع نفسه، ص٢٨٩، ٢٩٠.

[١٦٠]) المرجع نفسه، ص ٢٨٨.

([161]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 301, Memorandum from Saunders to Haig, March 27, 1972," Supporting the Kurdish Rebellion ", pp.1-4.

([162]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 290, Memorandum from Eliot to Kissinger, Washington, May 21, 1971, "Iraqi Seizure of Baghdad Embassy Property", pp.1-2; Gibson, op.cit, p.195.

([163])Gibson, op.cit, p.195-196.

([164])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 295, Telegram 12737 From the Department of State to the Embassies in Iran, the United Kingdom, and the Soviet Union, January 22, 1972,, pp.1-3.

([165])Gibson, op.cit, p.197.

([166]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 298, Telegram from the Embassy in the Soviet union to the Department of state, "Iraqi- Soviet Communiqué raises Prospect of treaty in Near future", Feb. 18, 1972, pp.1-3.

([167])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 301, Memorandum from Saunders to Haig, "Supporting the Kurdish Rebellion", March 27, 1972, p.1.

[168] Gibson, op.cit, p.199.

([169]) هنرى كسنجر، مصدرسابق،ص ٥١١؛ Gibson , op.cit, p.202

([170])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 304, Memorandum From Killgore to Sisco, Washington, April 3, 1972, "Kurdish Appeal U.S Assistance", pp.3-6.

([171]) Ibid, p.1.

([١٧٢]) هنري كسنجر، مصدر سابق، ص ٥١١

([173]) Prados, John, Safe for Democracy: The Secret Wars of CIA, Chicago 2006

p.391; Fain, Taylor, Ascendance and British Retreat in the Persian Gulf Region, Macmillan 2008, pp.187-188.

([١٧٤])هنرى كسنجر، مصدرسابق، ص٥١٢،٥١١.

([175])FRUS 1969-1976,vol.XXVII, Iran and Iraq (1973-1976), Doc. 302, Memorandum of Conversation, Kissinger and Hammadi, Dec. 17, 1975, p.817.

([176])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 308: Briefing Paper Prepared for President Nixon, May18, 1972, "Iraqi politics in perspective", p.5.

[177]) FRUS 1969-1976, vol. XIV, Soviet Union, October 1971- May 1972, Doc. 286, editorial Note.

([١٧٨]) شموئيل سيجف، مرجع سابق، ص٢٨٢.

([١٧٩]) هنري كسنجر، مصدرسابق، ص ٥١٢.

([١٨٠]) المصدر نفسه، ص١٣.

([181])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 311, Intelligence Memorandum ER IM 72-92, Washington, Directorate of Intelligence, "some Implications of Iraq's oil Nationalization", June 1972, p.2

([182])Gibson, op.cit, p.207

([183])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 313, Memorandum from Saunders to Kissinger, "Message from Shah on Kurds", Washington, June 7, 1972, pp.1-3.

[184]) FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 319, Memorandum of Conversation, " Meetings with Kurdish Representatives", Washington, July 5, 1972, pp.1-9;

ماريانا خارورداكي، مرجع سابق، ص٢٩٤.

([١٨٥]) لجنة الأربعين هى لجنة سرية منبثقة عن مجلس الأمن القومي،ومهمتها المصادقة على العمليات السرية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، ومدراء لجنة الأربعين آنذاك هم مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية أليكسيس جونسون A. Johnson ونائب وزير الدفاع كينيث راش Kenneth Ruch، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال توماس مورير Thomas Moorer، بالإضافة إلى مدير وكالة الإستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز. للمزيد أنظر: شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، إنهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان ١٩٩٧، ص٢٦٦؛Gibson, op.cit, p. 211.

([186])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 321, Memorandum from Haig to Kissinger, Washington " Kurdish Problem", July 28, 1972. pp.1-2.

([187])Gibson, op.cit, pp. 211-212.

([188])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 322, Memorandum from The President's Assistant for National Security affairs (Kissinger), White House, Undated, p.1

([189])FRUS 1969-1976, vol. E-4, Doc. 325, Memorandum from Kissinger to President Nixon," Progress Report on the Kurdish Support operations", October 5, 1972, p.1.

[190]) Gibson, op.cit, p.215.

([١٩١]) سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، ص٨٥.

[192]) Lambert, op.cit, p.49; Ghareeb, op.cit, p.124; Gibson, op.cit, p.122;

انظر أيضا جوناثان راندل، أمة فى شقاق:دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادى حمود، دار النهار بيروت ١٩٩٧، ص١٩٥

لقد برر كسنجر تحايله على لجنة الأربعين بأنه في ذات الوقت الذي توالت فيه الضغوط التي تطالب بعملية سرية لدعم الأكراد، إزداد زخم هجمات الكونجرس على أيه فكرة تتصل بمثل هذه النشاطات السرية، وأشار إلى أن البيت الأبيض أمربهذه العمليات السرية لعدم وجود تصنيف دبلوماسي علني لها، لأن انتفاضة الأكراد اندلعت على أرض دولة ذات سيادة وحليفة للسوفيت، لذلك خشيت الولايات المتحدة من خطر التصعيد، وأكد كسنجر أنه لأسباب تتعلق بالأمن لم يعقد إجتماع لجنة الأربعين، وأن التوصيات قد نقلت باليد للأربعة الكبار في اللجنة، وكان لهم حق الاعتراض إلا أن أحدًا لم يعترض راجع: هنري كسنجر، مصدر سابق، ص٥٠٧، ٥١٤.

[١٩٣]) تريتا بارزي، مرجع سابق، ص٣٣.

[١٩٤]) وليد عبد الناصر، مصدر سابق، ص ١٣١؛ Lambert, op.cit, p.52

(١٩٥) شموئيل سيجف، مرجع سابق، ص٢٨٤؛ كسنجر، مصدر سابق، ص٥١٧؛ فاضل البراك، مصطفى البرزاني: الأسطورة والحقيقة، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٥٧.

(196) The National Archives, FCO. 8/2307, Kurds In Iraq,Memoradum by KDP On the situation in Kurdistan in Iraq,22 july 1974,pp.3-4; كسنجر، مصدر سابق، ص٥١٧، ٥١٨.

(197)Robert Gwynne, "Kurdish Leader, Facing Possible Civil War, Looks to west for support", New York Times, April 1, 1974, p.14.

(198)FRUS 1969-1976, vol. XXVII, Doc. 207, Memorandum from Kissinger to Nixon, "Continued Covert support for the Kurds", Washington, March 29, 1973, pp. 605-606;

كسنجر، مصدر سابق، ص٥١١.

(199)Library of Congress, The Association for Diplomatic Studies and Training affairs, oral History Project, Interview with Henry Precht by Charles Kennedy, March 8 ,2000, p.55

200) FRUS 1969-1976, vol. XXVI, Arab- Israeli Dispute (1974-1976), Doc. 47, Memorandum of Conversation, Jerusalem, May 7, 1974, p.240.

٢٠١) نهاد طالب الحميداوي، مرجع سابق، ص٨٩.

٢٠٢) كسنجر، مصدر سابق، ص٥٢٠.

(٢٠٣)المصدر نفسه، ص٥٢٢؛ شلومو نكديمون، مرجع سابق، ص ٢٩٦؛ حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص٢٣٦.

(204) Gibson, op.cit, p.260.

(٢٠٥) هنرى كسنجر، مصدر سابق، ص٥٢٢.

206) FRUS 1969-1976, vol. XXVII, Iran and Iraq (1973-1976), Doc. 276, Backchannel Message from Helms to Scowcroft, Tehran, March 18, 1975, p.749.

(٢٠٧)حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مفاهيم – أحداث- شخصيات، بيروت ٢٠١٣؛ ماريانا خارواكي، مرجع سابق، ص٣٠٣.

208) Lambert, op.cit, p.61.

٢٠٩) أيوب بارزاني، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الإقليمية والدولية (١٩٥٨-١٩٧٥)، دار نشر حقائق المشرق، جنيف ٢٠١١، ص٥١١.

(210) Lambert, op.cit, p.61شموئيل سيجف، مرجع سابق، ص٢٨٧؛

211) FRUS 1969-1976, vol. XXVII, Doc. 278, Backchannel Message from Scowcroft to Kissinger, Washington, March 10, 1975, pp. 751-752.

٢١٢) فاضل البراك، مرجع سابق، ص ١٩٤.

٢١٣) كسنجر، مصدر سابق، ص٥٠٧.

([214])FRUS 1969-1976, vol. XXVII, Doc. 277, Backchannel Message from Scowcroft to Helms, Washington, March 10, 1975, pp 750-751.

[215]) Gunter, op.cit, p. 4.

[216]) The National Archives, : FCO. 8/2313,Memorandum from G.S.Burton,middle East Department,19June 1974.

[٢١٧]) شلومو نكديمون، مرجع سابق، ص ٣٠٧، ٣٠٨.

[٢١٨]) أيوب بارزاني، مرجع سابق، ص٤٩١.

[٢١٩])أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة، ملف السياسة الدولية، العدد١٣٥، مصدر سابق، ص١٣٤.

([220]) Alam, op.cit, P.14.

([221]) Smolansky and Smolansky, op.cit, pp. 18-19

([٢٢٢]) سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، ص٨٩.

([223])FRUS 1969-1976, vol. XXVII, Doc. 263, Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State, "Resurgence of Soviet Activity in Iraq", Oct. 24, 1974,p.717; فريدمان، مرجع سابق، ص١١٤

Smolansky and Smolansky, op.cit,p. 23.

[224]) Alam, op.cit, p.121; سارة محمود عبدالحليم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[٢٢٥]) للمزيد عن هذا الموضوع راجع عمار فاضل حمزة، دور الاتحاد السوفيتى فى النزاع الصومالى الأثيوبى حول إقليم أوغادين (١٩٧٧- ١٩٧٨)، مجلة آداب ذى قار، كلية الآداب، جامعة ذى قار، العراق، مجلد ١، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٠، ص١٩٦-٢١٥.

[226]) Kreutz, op.cit, pp. 81-82.